الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ

جامعة أحمد دراية – أدرار.

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربيّ

ما اتّفق فيه الخليل وسيبويه وما اختلفا فيه.

مذكرة تخرّج مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربيّ

تخصص: تعليميّة اللّغات.

إعداد الطّالبتين:

حليمــة غانمـي.

مرة شــيخي .

إشراف الأستاذ:

د/ محمّد كنتاوي.

لجنة المناقشة	الصفة	الرتبة	الجامعة
محمد كنتاوي	مشرفا ومقررا	دكتور	أدرار
نصر الدين براشيش	رئيسا	دكتور	أدرار
سليمان قوراري	مناقشا	بروفيسور	أدرار

الموسم الجامعي: 1439-1440هـ 2018-2019م

شكـــر وعرفـــــان

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلَى الله عليه وسلم: (**لا يشكر الله من لا يشكر النَاس**).

نشكر الله عزَّ وجلَّ الذي أبلغنا هذا المستوى الذي هو حلم كل متعلَم يطمح في الوصول إليه ، نشكره جلَ شأنه فقد كان لنا خير سند وخير معين.

كما نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل " **محمد كنتاوي** " الذي احتضن هذا العمل، وشرفنا بإشرافه عليه، ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

ونتقدّم بجزيل الشّكر لأستاذة قسم اللّغة العربية وآدابها.

شكرا لكل من كان لنا داعماً.

إهـــــداء

إلى أمّي...

إلى كلّ من لامَسْنا قلبه فأحبّنا.. إلى كلّ من لامَسَ قلبنا فاحتويناه..

حليمة

إلى كلّ من ساعدني في هذا البحث من قريب أو بعيد..

إلى كلّ قارئ كريم.

زهرة

مقدّمة

بسم الله الرّحمان الرّحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين.

يُعدّ كتاب سيبويه عمود النّحو العربيّ، ذلك أنّه أوّل مؤلَف أصّل لقواعد اللّغة العربيّة، فتناول فيه سيبويه مختلف القضايا اللّغوية (نحويّة، صرفيّة، صوتيّة...الخ.)، عمد فيه إلى طرح قضايا وموضوعات خالف فيها شيوخه وأساتذته، وقد اشتهر بسرده لآراء شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي التي أخذت حيّزاً كبيراً من الكتاب، فكان بهذا حافلاً بآراء الخليل، وقد تجلّى ذلك في عبارات معيّنة كانت شبه بذرة لبحثنا أو ربّما واحدة من أهمّ أسباب اختيارنا له، وهي مايتعلق بقول سيبويه في أكثر من موضع ورد في كتابه: "زعم الخليل"، " قال الخليل"، "سألته"...الخ، وبناءً على ذلك تولّدت لدينا الإشكالية الآتية:

تتعلّق الإشكالية بأكثر مسائل الاختلاف عُمقاً، فإذا كان الاختلاف النّحويّ هو ذلك الذي وقع بين البصريّين والكوفيّين أو بين البصريّين والأندلسيّين — وهذا هو المشهور عند عامّة الدّارسين — فإنّ هناك نوع أعمق منه هو ذلك الذي كان بين البصريّ والبصريّ أو بين الكوفيّ والكوفيّ. فإلى أيّ مدى ظهر الخلاف بين منتسبي المدرسة الواحدة أو المذهب الواحد ونقصد هنا الخليل وتلميذه سيبويه وأمر أهمّ من ذلك يتعلّق بالمصطلح ومدى دقّته وجودته وفصاحته. فما الفرق بين الاختلاف والخلاف؟ كما لا نغفل عن الاتّفاق الذي كان بارزا بين المذهبين أو المدرستين، أو بين علماء المذهب الواحد، فإلى أيّ مدى وافق سيبويه شيخه الخليل؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اخترنا أن يكون عنوان بحثنا هذا كالآتي: "ما اتّفق فيه الخليل وسيبويه وما اختلفا فيه"، حيث أنجزناه وفقا لخطّة ضمّت: فصلاً تمهيدياً وفصلين تطبيقين مسبوقين بمقدمة ومنتهين بخاتمة.

- الفصل التّمهيدي وقفنا فيه على المصطلحات الأساسية في العنّوان، عنونّاه: قراءة في مصطلحات العنوان.
- فصل أوّل تطبيقي عمدنا فيه إلى استقصاء نقاط الاتّفاق بين الخليل وسيبويه وشرح بعضها وفق المستويات النّحوية والصرفية والصوتية، وسرد لباقي نقاط الاتفاق، عنونّاه: نقاط الاتفاق بين الخليل وسيبويه.

- فصل آخر تطبيقي عمدنا فيه إلى استقصاء نقاط الاختلاف بين الخليل وسيبويه وشرح بعضها وفق المستويات النّحوية والصرفية والصوتية، وسرد لباقي نقاط الاختلاف، عنونّاه: نقاط الاختلاف بين الخليل وسيبويه.

وختمنا الموضوع بخاتمة جمعنا فيها أهم النّتائج المتوصل إليّها، معتمدتان المنهجَ النقديَّ اللّغوي المعياري بآليتيْ الوصف والاستقراء ؛ فاعتمدنا المنهجَ المعياريّ لأنّه يُوافق الدّراسة النّحوية، وأمّا آليتي الوصف والاستقراء فلأنّهما الأنسب لعرض المسائل وتحليلها.

أمّا فيما يخصّ المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث لدينا:

فإنّ المصدر الرّئيسيّ المعتمد في هذا البحث: الكتاب لسيبويه بأجزائه الأربعة، تحقيق إميل بديع يعقوب، فهو المدوّنة التي يرتكز عليها هذا البحث فاستخرجنا منه نقاط الاتّفاق والاختلاف بين الخليل وسيبويه ؛ ذلك أنّ آراء الخليل اللّغوية في جميع المستويات اتّضحت فيه.

كما اعتمدنا أيضاً مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافيّ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي عيسى الرّماني.
- شرح كتاب سيبويه (الرّبع الأخير) لصالح بن محمد، لخالد التويجريّ.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسيّ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج الشنتمريّ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ

وغيرها من الكتب النّحوية.

ولم نُصادف دراسات سابقة للموضوع بالعنوان نفسه، ولكن وجدنا ما اقتصرت على جانب الاختلاف فقط كـــ:

- كتاب مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه لفخر صالح قدارة.
- مقال بعنوان: الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبِنية لأحمد محمد القريشيّ.
- ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من سائل التصريف لمجيد خير الله راهي.

ومن بين أهمّ الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث:

اختلاف بعض أبواب الكتب الشّارحة للكتاب مع أبواب الكتاب ما يُصعِّب عملية البحث في المسألة، إضافة إلى غموض بعض الشّروحات للمسائل، وأيضاً كثرة الاختلاف بين العلماء في بعض النّقاط وعدم وجود رأي صريح لهم فيها، وغياب رأي سيبويه في كتابه أثناء عرضه لآراء الخليل التي اختلف معه فيها، فلذلك اقتصرنا على شرح بعض النّقاط فقط.

أمّا عن الأهداف التي جعلتنا نخوض غمار هذا البحث فهي:

- السّعي إلى توسيع دائرتنا المعرفية في المجال اللّغوي.
- لفت عناية الباحثين والطلبة إلى الاهتمام بالموروث النّحوي القديم وأصوله.

جمع النقاط التي ضمّت رأي كلٍّ من سيبويه والخليل وحصْرِها وترتيبها كما وردت في الكتاب وتصنيفها على شكل مسائل تسهيلاً للباحثين والدّارسين المهتمين بالدّرس اللّغوي التّراثي فيما بعد.

وفي الأخير ما يسعنا إلا أن نتقدّم بخالص شكرنا للأستاذ المشرف على تتبّعه لموضوعنا، وتقديم توجيهاته وملاحظاته لنا، كما نعتذر عن أيّ خطإ بدر منّا في حقّ الموضوع وحقّ الدّراسة، فإنْ وُفّقنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشّيطان.

بتاريخ: 2019/05/14م.

فصل تمهيديّ

(قراءة في مصطلحات العنوان)

الاتّفاق.

الاختلاف.

الخلاف.

الفرق بين الاختلاف والاخلاف.

زعم.

قال.

الترجمة لسيبويه.

الترجمة للخليل.

الكتاب لسيبويه.

مدرستيّ البصرة والكوفة.

فصل تمهيدي: قراءة في مصطلحات العنوان.

نعرض في هذه الجزئية لمجموعة من المصطلحات الأساسية في هذا الموضوع انطلاقاً من الوقوف على معانيها اللّغوية في المعاجم العربية فمعانيها الاصطلاحية في الكتب اللّغوية .

- **تعريف الاتفاق:**

1/**لغة:**

مأخوذ من الوَفَق، وهو المطابقة بين الشّيئين [1]. و وَافق فلان بين الشّيئين مُوافقة، و وِفَاقاً: جانس ولاءم. وفلانا صادفه، و وافق فلان فلانا في الشّيء وعليه اجتمعا على أمر واحد فيه. واتّفق مع فلان: وافقه واتفق الاثنان: تقاربا واتّحدا وتوافقت الجماعة اتّفقت[2].

من خلال هذا التّعريف نستخلص أنّ **الاتّفاق** هو وجود رأي موّحد اجتمعت عليه جماعة من النّاس في أمرٍ ما، أو هو اجتماع جماعة معيّنة في تخصّص معيّن حول موضوع محدّد، استناداً على دلائل وحجج وبراهين معيّنة.

- **الاختلاف:**

1) **لغة:**

اختلف النّاس في كذا، والنّاس خلفة أي مختلفون، لأنّ كلّ واحد منهم ينحي قول صاحبه يقيم نفسه مقام الذي نحاه[3]. واختلف الشّيئان: لم يتّفقا، ولم يتساويا[4].

و«تخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كلّ واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وهو ضدّ الإتّفاق»[5]، أي لم يلتقيا في نقطة معينة.

---

[1]- محمود عبد الرحمان عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (د-ط)، ج، دار الفضيلة(د-ت)،ص 53.

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، مصر1400هـ/1980م، ص 676

[3]- ابن فارس(ت395هـ)، مقاييس اللغة، (تح) عبد السلام هارون، ط2، ج2، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ص213.

[4]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، مصر1400هـ/1980م، ص207.

[5]- عبد العزيز الخليفي، الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي، ط1، (د-د)، 1414هـ/1993م، ص8.

خالف عن الأمر: خرج [1]. وفي القرءان الكريم: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾النور/63.

فالاختلاف هو عدم التساوي والخروج عن الأمر وهو ضد الاتفاق.

2) اصطلاحا:

«الاختلاف لفظ مشترك بين معان، يقال هذا الكلام مختلف، إذا لم يشبه أوله آخره في الفصاحة أو بعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه. والنّظم المبين (القرءان الكريم) على منهاج واحد في النّظم مناسب أوّله آخره، وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة، ولذلك كان أحسن الحديث وأفصحه»[2].

﴿ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴾ النساء/82.

والاختلاف تباين في الرأي بين اثنين أو أكثر، أمّا في لغة الفقهاء فالاختلاف ضد الإجماع، فهو اختلاف العلماء في تفاصيل الأحكام التي تمسّ الأصول[3].

وذهب **الراغب الأصفهانيّ** (ت502هـ) إلى أنّ الاختلاف أو المخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله وقوله، والخلاف أعمّ من الضدّ؛ لأنّ كلّ ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، وقد أُستعير الاختلاف للمنازعة؛ لأنّ وجوده بين النّاس قد يقتضي التّنازع [4]، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ** ﴾ مريم/ 37، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾ هود/ 118، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ** ﴾ الذاريات/8.

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص 207.

[2]- أيوب الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1419هـ/1998م، ص60.

[3]- ينظر: جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، (مرا) القاضي أنطوان، ط1، الشركة العالمية للكتب، بروت، لبنان، ص30.

[4]- ينظر: الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (تح) مركز الدراسات و البحوث، (د-ط)، ج1، مكتبة نزار مصطفى، (د-ت)، ص207.

يقول الشريف الجرجاني: « والخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل »[1].

تَبَاين معنى لفظة الاختلاف عند أهل العلم، فاصطلحوا على أنّ الاختلاف يُستعمل في قول مبنيّ على دليل، والخلاف على ما لا دليل عليه[2].

- **تعريف الخلاف:**

1. لغة:

الخِلاف بالكسر جمع الخَلَفُ وأعمّ من المضادة، لأننا مثلاً نقول: الأبيض خلاف الأحمر و الأسود، ولا نقول ضد الأحمر بل الأبيض ضدّ الأسود، فيكون الخِلاف قد جرى على الإثنين جميعاً، والضدّ على أحدهما فقط، وقولهم خِلاف لكذا أو لفلان مصدر منصوب على أنّه مفعول مطلق، قوله تعالى ﴿ **لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ** ﴾ الأعراف/ 124 أي الواحدة منهن يُمنى والأخرى يُسْرى، والمسائل الخلافية خلاف المتفق عليها.[3]

الخِلاف: الصفصاف، وقِيل نوع منه وليس به، وسُمّي خلافاً لأن السيّل أتى به سيباً فنبت من خلاف أصله، والمخلفة موضعه[4].

خِلاف: شِقاق، معصية، زيغ، ضلال، نزاع،تضارب في الرأي[5].

2. اصطلاحا:

الخلاف كلمة دالة على النّزاع والتّنازع بين شخصين أو مجموعتين حول أمر يدّعي كلّ واحد منهما أنّه صاحب حق فيه، والخلاف في الرّأي يُقصَد به ذلك الخلاف

---

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، طبعة جديدة، مكتبة لبنان بيروت، 1985م، ص106.

[2]- ينظر: أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير، (د-ط)، دار الحديث القاهرة، 1429هـ/2008م، ص115.

1- ينظر: أحمد أبو حاقة، معجم النفائس لكبير، ط1، دار النفائس، 1438هـ/2007م، ص534-535.

[4]-ينظر: حسين يوسف موسى الصعيدي، الإفصاح في فقه اللغة، ط2، ج2، دار الفكر العربي القاهرة، (د-ت)، ص119-120.

[5]- ينظر: محمود اسماعيل صيني وآخرون، المكنز العربي المعاصر، ط1، مكتبة لبنان بيروت، 1414هـ/1993م، ص 41.

الذي ينشأ نتيجة آراء مختلفة ومتضاربة من جهات متنازعة، فتحاول كلّ جهة أن تبدي رأيها في قضيّة ما تخالف به رأي الجهة الأخرى[1].

والخلاف المخالفة، وقوله تعالى: ﴿ **فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ** ﴾التوبة/81، أي مخالفة رسول الله، وقيل: خلف رسول الله[2].

- **الفرق بين الخلاف والاختلاف:**

الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفا والمقصود واحداً، والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفاً، كما أنّ الاختلاف ما يستند إلى دليل، والخلاف: ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة أمّا الخلاف من آثار البدعة [3]، ويُستعمل اللفظين أحياناً بمعنى واحد من لدن البعض، فكلّ أمرين خالف أحدهما الآخر خلافاً، فقد اختلفا اختلافاً، وقد يُقال إنّ الخلاف أعمّ مطلقاً من الاختلاف، وينفرد الخلاف في مخالفة الاجماع ونحوه، ويستعمل الفقهاء التنازع أحياناً بمعنى: الاختلاف[4].

ونصل من هذا إلى أنّ الاختلاف يكون في الرأي وأمّا الخلاف فيدل على التنازع.

- **قال:**

اعلم أنّ قال، وقلت، ويقول، ونقول، إنّما وقعت في كلام العرب للحكاية. وإنّما يُحكى بها ما كان كلاماً قائماً بنفسه[5].

- **زَعَم:**

زعم فلان أنّ الأمر كيت وكيت زَعْماً و زُعْماً و مَزعَماً، إذا شككت أنّه حق أو باطل، و أكثر ما يستعمل في الباطل، وزعموا مطيّة الكذب[6].

---

[1]- ينظر:جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، ص152-153.

[2]- ينظر: محمد محي الدين السبكي، المختار من صحاح اللغة، (د-ط)، منظمة الاستقامة القاهرة،(د-ت)، ص10.

[3]- أيوب الكفوي، الكليات، ص61.

[4]- محمود عبد الرحمان عبد المنعم، معمجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ص44.

[5]- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي(ت340هـ)، كتاب الجمل في النّحو، (تح)علي توفيق الحمد، ط1، دار الأمل، الأردن1404هـ/19984م، ص326.

[6]- الزمخشري، أساس البلاغة،(تح) محمد باسل عيون السود، ط1، ج1، دار الكتب العلمية لبنان، 1419هـ/1998م، ص415.

قال تعالى: ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا** ﴾التغابن/ 7، وقال تعالى: ﴿**فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ** ﴾الأنعام/ 136، والزّعم، القول. وقيل: هو القول يكون حقّا ويكون باطلاً، وقال اللّيث: سمعت أهل العربيّة يقولون: إذا قيل ذكر فلان كذا و كذا، فإنّما يُقال ذلك لأمرٍ يُستيقَن أنّه حقّ، وإن شُك فيه فلم يُدرَ لعلّه كذب أو باطل قيل: زعم فلان، قال وكذلك نفسّر الآية: ﴿ **فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ** ﴾الأنعام/ 136 أي بقولهم الكذب[1].

زعم: في الزّعم ثلاث لغات، فتح الزاي لحجاز، وضمها لأسد وكسرها لبعض قيس، ويُطلق بمعنى القيل، زعمت الحنفيَّة وزعم سيبويه، وعليه قوله تعالى: ﴿ **أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ** ﴾الإسراء/ 92، أي كما قلت، وكثير ما يُطلق على الظن، وأكثر ما يكون الزّعم فيما يُشكُ فيه ولا يتحقق وقال بعضهم هو كناية عن الكذب، زعم زعما خبرا لا يُدرى أحقا هو أو باطل[2].

قال **أبو العبَّاس** عن **ابن الأعرابيّ** : الزّعم يكون حقاً ويكون باطلاً. وقال **المنذري** عن **أبالهيم** : سمع العرب تقول: " قال إنّه، و زعم أنّه"، فكسروا الألف مع قال وفتحوها مع زعم، لأنَّ زعم فعل واقع بها أي الألف متعدٍ إليها، ويقال أمر فيه مُزَاعِم أي أمر غير مستقيم فيه منازعة، والعرب تقول في الرّجل إذا تحدث فيمن لا يتحقق قوله: ولا زعاماته[3]. وفي لغتنا المعاصرة الزّعم هو القول غير المختصّ بصدقٍ أو كذبٍ[4].

إذاً وممّا تقدم ذكره فإنّ الزّعم يدلّ على الشّك وعدم اليقين.

- **الترجمة (لسيبويه والخليل):**

➢ **سيبويه (ت180ه/791م).**

« عُمر بن عثمان بن قَنْبر ويقال كنيته أبو بشر، أديب نحويّ أخذ النّحو والأدب عن **الخليل بن أحمد** (ت175ه) و**يونس بن حبيب** (ت182ه) **وأبي**

[1]- ينظر: ابراهيم السامرائي، معجم الفرائد، ط1، مكتبة لبنان بيروت، 1974، ص100.

[2]- ينظر: أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير، ص161.

[3]- ينظر : أبي منصور الأزهري(282ه-370ه)، تهذيب اللغة،(تح) مجمد علي النجار، (د-ط)، ج2، (د - د)، (د - ت) ص156-157.

[4]- ينظر : ابراهيم السامرائي، معجم الفرائد، ص100.

الخطّاب الأخفش (ت177هـ) **وعيسى بن عمر** (ت149هـ)، ورد بغداد وناظر بها **الكسائيّ** (ت189هـ) »[1]، و« يُقَال أبو الحسن مولى بني الحارث بن كعب، ثمّ مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، ولُقِّب بـ **سيبويه** ومعناه رائحة التّفاح، فقيل كانت أمّه ترفعه بذلك في صغره، وقيل كان من يلقاه لايزال يشمّ منه رائحة الطِّيب فسُمّي بذلك، وقيل كان يعتادُ شمّ رائحة التّفاح، وقيل لُقِّب بذلك للطافته لأنّ التّفاحَ من أطيب الفواكه »[2].

وقال **أحمد بن عبد الرّحمان الشّيرازيّ** (ت476هـ) في كتاب الألقاب: إنّ اسم سيبويه بشير بن سعيد وهو غريب، والمشهور عمرو، وسيبويه بالفارسيّة رائحة التّفاح، وضع كتابه المنسوب إليه(الكتاب) فطار طائره في الآفاق، ويقال: إنّه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمّى بالجامع فبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيَّره، فلما كَمُلَ نسبه إليه[3].

سيبويه من أرض فارس من أهل البيضاء نشأ بالبصرة. طلبه للنّحو كان بسبب حادثته مع **حمَّاد بن سلمة** (167هـ)، فقال **حمَّاد** يوما: قال **رسول الله– صلى الله عليه وسلم –** " ليس أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه، ليس أبا الدرداء "فقال سيبويه: " ليس أبو الدرداء " فقال له حمّاد: لحنت "ليس أبا الدرداء " فقال سيبويه: لا جرم لأطلبنّ علما لا تلحنني فيه أبدا، وطلب النّحو و أخذه عن **الخليل ويونس بن حبيب وعيسى ابن عمر** وغيرهم وبرع فيه، فألَّف فيه ما لم يسبقه إليه أحد ولا يتبعه فيه أحد[4].

قال **أبو عبيدة** : قيل لـ **يونس** إنّ سيبويه ألفّ كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل، فقال جيئوني به، فلمَّا رآه قال يجب أن يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عني، وقال **الأزهر** كان سيبويه علاَّمة حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه وما علمت أحداً سمع من كتابه هذا، وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جمّا، وبهذا

---

[1] – عمر رضا كحَّالة، معجم المؤلفين، (د–ط)، ج8، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(د–ت)، ص10.

[2] – جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، (تح) مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (مج2)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1425هـ/2004م، ، ص239.

[3] – ينظر: مجد الدين الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة،،(تح) محمد المصري، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1421هـ/2000م ، ص222.

[4] – ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء،(تح) محمد أبو الفضل ابراهيم، (د–ط)، المكتبة المصرية 1432هـ/2011م، ، ص 60–65 .

عَلَتْ مكانة سيبويه عند الخليل حتّى قال بعضهم كنت عند الخليل فأقبل سيبويه فقال الخليل: مرحباً بزائرٍ لا يُمَل، قال وما سمعت الخليل يقولها لغير سيبويه[1] .

ورد سيبويه بغداد على **يحي البرمكيّ** (ت190هـ)، فجمع بينه وبين **الكسائيّ** للمناظرة، فقال له: كيف تقول: قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور، فإذا هو هي، أو هو إيّاها؟، فقال سيبويه فإذا هو هي، ولا يجوز النّصب، فقال **الكسائيّ** أخطأت، العرب ترفع ذلك وتنصبه وجعل يورد عليه أمثلة، من ذلك: خرجت فإذا زيد قائمٌ أو قائماً، وسيبويه يمنع النّصب، فقال يحي قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال **الكسائيّ** هذه العرب ببابك قد وفدوا عليك وهم فصحاء النّاس، فاسألهم فقال **يحي** : أنصفت، فأحُضِروا فسُئِلوا، فاتّبعوا الكسائي، فاستكان سيبويه وقال: أيّها الوزير سألتك إلّا مأمرتهم أن ينطقوا بذلك، فإنّ ألسنتهم لاتجري عليه، وكانوا إنّما قالو الصّواب ما قاله هذا الشّيخ... .[2]

ولم تطل مدّة سيبويه بعد هذه الواقعة ووافته المنيّة بالبيضاء، وقيل بشيراز، وقيل سنة ثمانين ومائة، قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاون سنة، وقيل نيف على الأربعين، وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين، وقيل سنة ثمان وثمانين. وقال ابن الجوزي(597هـ): مات بساوة سنة أربع وتسعين[3].

➢ الخليل بن أحمد الفراهيديّ (100هـ/718م-175هـ/791م):

الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي،

و«الفراهيدي بفتح الفاء والراء وبعد الألف هاء مكسورة ثم ياء ساكنة مثنّاة و بعدها دال مهملة- هذه النسبة إلى فرهود »[4]، ويقال الفرهودي واحد الفراهيد والفرهود هو ولد الأسد

[1]- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص239-240، وينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغوين العرب، ط1418ه/1997م،(ج2) دار الكتب العلمية، لبنان، ص510.

[2]- ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللّغوين العرب، ص510.

[3]-: ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص239-240.

[4]- ابن خلكان، (607هـ-681هـ)، ، وفيات الأعيان، (تح) احسان عباس، (د-ط)، (مج) الثاني، دار صادر بيروت، 1398هـ/1978، ص247.

بلغة أزد شنوءة، وكان يونس يقول: فرهودي مثل فردوسي، والفراهيد: صغار الغنم[1].« من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث، وقيل: هو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم»[2].

ولد الخليل سنة مائة للهجرة (100هـ) بالبصرة، وقيل بقرية عمَّ انية بدليل قول المرزباني: إنّه-أيْ الخليل- (...قدمت من عمان ورأيي رأي الصّفريّة فجلس إلى أيّوب بن أبي تيميّة السجستّاني فسمعته يقول...)[3].

شبّ على حبّ العلم، فتلقّى عن **أبي عمرو بن العلاء** (ت154هـ) **وعيسى ابن عمر الثّقفيّ** (ت149هـ) وغيرهما، ثم انتقل إلى بوادي الجزيرة العربية وشافه الأعراب في الحجاز وتهامة ونجد إلى أن ملأ جعبته، ثم عاد إلى مسقط رأسه بالبصرة واعتكف ببيته دائباً على العلم فنبغ في العربية نبوغاً لم يُسبق إليه[4]، فأكمل الأسس التي وضعها النحاة السابقون، وحاول استكمال ما بدؤوه، وهو الذي استنبط علم العروض وحصر أقسامه في خمس دوائر، ثم تناول الخليل الجوانب الصوتية في اللغة، وهو أول مبتكر للمعاجم، فالخليل صاحب أول معجم لغوي (معجم العين) وهو أول معجم وصل إلينا[5]. حيث قال **السّيرافيّ** : «كان الغاية في استخراج مسائل النّحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أوّل من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أوّل كتاب العين المعروف المشهور»[6] .

عُرِفَ الخليل بعلمه ونبوغه وعقله وزهده وصَلاحه، ويقال: «إنَّه اجتمع ب **ابن المقفع** (142هـ) ليلة يتحدثان إلى الغَداة، فلما تفرقا قيل للخليل: كيف رأيت ابن المقفع؟

---

[1]- ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب، ص225. وينظر: جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (تح) محمد أبو الفضل ابراهيم ط1، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1406هـ/1986م، ص376.

[2]- ينظر: جمال الدين علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على إنباه النحاة، ص376.

[3]- ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب، ص225.

[4]- ينظر: محمد الطناطوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف القاهرة، 1119م، ص 77.

[5]-ينظر: ابن النديم، الفهرست، (د-ط)، ج1، (د-ن)، (تح) رضا تجدد، ص48.وينظر:إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغوين العرب، ص225-226

[6]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، ص 557.

فقال: رأيت رجلاً علمه أكثر من عقله، وقيل لابن المقفع: كيف رأيت الخليل؟ فقال: رأيت رجلاً عقله أكثر من علمه»[1].

وللخليل مجموعة من مؤلفات تمثلت في" كتاب النغم ، وكتاب الجمل، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب النقط والشكل، وكتاب معاني الحروف، وكتاب الإيقاع، وأشهرها أولّ معجم في اللغة (معجم العين) الذي شَك البعض في نسبته إليه[2].

توفي الخليل بن أحمد الفراهيدي بالبصرة متأثرا بصدمة في دماغه من سارية سنة سبعين ومائة أو خمس وسبعين وقيل سنة ستين وله أربع وسبعين سنة.[3]

- **الكتاب لسيبويه:**

الكتاب هكذا دون عنوان عُرِف بأنَّه « قرآن النحو »؛ إذْ كان جامعا لكل قواعد النحو المستنبطة من كلام العرب على نحوٍ لمْ يُمكّن أحداً من النّحاة بعده أن يضيف إليه شيْئاً ذا بالٍ، و ما زادوه لايعْدُو أن يكون تبييناً لمقاصده، وتعييناً لحدوده، وضبطاً لبعض مصطلحاته، وشرحاً لغوامضه، وتوثيقاً لشواهده[4]، وهو الكتاب الذي اتّبعه النّحويون، ويشير **عبده الراجحيّ** إلى أنَّ التّغيير الذي طرأ على النّحو كما قدّمه سيبويه ليس تغييراً في الجوهر.

ذهب الكثير من الدّارسين إلى أنَّ سيبويه لمْ يكن له الفضل الأكبر في وضع الكتاب، فقد جمع فيه أقوال علماء سابقين له، بل أخذ معظمه من أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، فكّلما قال سيبويه: "سألته" أو قال: "قال" من غير أن يُذكر القائل فهو يقصد بذلك الخليل، فاهتم القدماء بالكتاب و وضعوه في المحلّ الأوّل[5]، فقد قال فيه **محمد بن يزيد المبرّد** (ت275هـ): « لم يُعمَل كتاب في علم من العلوم مثله ». وكان يقول لمن يطلب قراءة الكتاب عليه: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستعظاماً لما فيه، وقال **الجاحظ** (ت255هـ) عنه: « هو كتاب لم يَكتب النَّاس في النّحو كتاب مثله، وجميع كتب

[1]- ابن خلكان، وفيات الأعيان،ص246.

[2]- ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب،ص226. وينظر: السيوطي، بغية الوعاة،ص 560.

[3]- ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ص247. وينظر: الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو.ص134.

[4]- ينظر: محمود أحمد نحلة، النحو العربي أعلام ونصوص، (د-ط)، دار المعرفة الجامعية، .....2003،ص18.

[5]- ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، (د-ط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان1980،ص12.

النَّاس عيال عليه »[1]، فقد قال **أبو عثمان المازنيّ** (ت249هـ): « من أراد أن يَعمَل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليسْتح »، فـ « ذهب الكثير من العلماء إلى تعليم الكتاب وشرحه، أشهرهم **أبو سعيد السَيرافيّ** (ت368هـ)، ثم **المبرد** (ت275هـ)، **وعلي بن سليمان الأخفش** (ت315هـ)، و**الرّمانيّ** (ت384هـ)، **وابن السّراج** (ت316هـ)، و**الزخمشريّ** (ت538هـ) وغيرهم »[2]

يعود اهتمام النّحاة بالكتاب لسيبويه إلى[3]:

1 - وضعه التاريخي؛ إذْ أنّه أوّل ما وصل إلينا من المؤلفات النّحوية.
2 - شموليته للمعارف النحوية، فهو موسوعة في النّحو والصرف، وأبنية الكلام العربيّ.
3 - إتّفاق معاصريه على أمانته في النقل.
4 - أسلوبه المتميّز وإن كان في بعض الأحيان لا يخلو من تعقيد أو غموض حتى أنه احتاج إلى شروح كثيرة، ما استطاعت كلّها أن تستنفذ جميع طاقات هذا المصنّف.

ترتيب الكتاب وأبوابه:

جمع سيبويه في كتابه مباحث النّحو والصّرف في قسمين متباينين ولكن ترتيبه لأبواب النّحو يختلف عن نظام الأبواب عند المحدثين، والنّاظر لكتاب سيبويه يبدو له وكأنّه متناثر لأنّ الدّارسين تعوّدوا على ترتيب معيّن، يصنّف الأبواب بعد الكلام عن الإعراب والبناء والتّنكير والتّعريف، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. أمّا في كتاب سيبويه فنلاحظ كثرة الأبواب، وعدم وجود الفصول وطول العناوين والغموض في العلاقة بين العنوان والمتن[4].

[1]- ينظر: محمود أحمد نحلة، النحو العربي أعلام ونصوص، ص19.
[2]- ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية،ص13.
[3]- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2ن دار الكتب العلمية – بيروت، 1429هـ/2008م، ص81.
[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص83.

ولذلك نجده يعتمد في الكتاب أسلوب يختلف من باب إلى آخر بحسب الموضوع وبحسب سهولته وصعوبته، فانمازت عباراته وألفاظه بالصعوبة تبعا للزمن المؤلفة فيه[1].

نُشر الكتاب لأول مرة مع المستشرق الفرنسي **ديرنبور** "**Derenbourg**" في جزأين(1889/1881)، ثم قام بترجمته المستشرق الألماني **G–jahn** معتمدا في ذلك على طبعة **ديرنبور** مع تعليقات السيرافي وغيره[2].

إذن: يُعد كتاب سيبويه موسوعة لغوية أسهمت في بناء علم النّحو، فتناول فيه سيبويه موضوعات مختلفة لم يُسبق إليها، انماز بصعوبة ألفاظه وفي طرحه لبعض هاته الموضوعات، بينما امتاز أيضاً بالسهولة في مواطن أخرى، وأختلف أسلوبه فيه من باب لآخر، عُدَّ مُعينَ كل دارس لغوي وباحث من زمن تأليفه إلى الآن فحظي بمكانة عالية في العلم والبحوث اللغوية المختلفة.

- **مدرستا البصرة والكوفة:**

الحديث عن المدرستين (البصرة/الكوفة) يستدعي منَّا الحديث عن وضع النّحو العربيّ، وعن أهمّ أسباب وضعه وعن من وضعه.

من المتعارف عليه أنّ النّحو العربيّ وُضِع لحفظ القرآن الكريم من اللّحن، وهو ما ذهب إليه الدَّراسون وما وقر في الأذهان، لكنّ وضع النّحو العربيّ كان لغرض أسمى، وهو فهم القرآن ومكنوناته، وفهم آياته، وتأويلاته، لأنّ قراءة القرآن الكريم استدعت منّهم– واضعوا النّحو– فهم آياته وأحكامه و علومه[3]، ووضع النّحو العربيّ كان قد أخذ في الظّهور منذ حياة الرّسول– صلّى الله عليه وسلم– حين سمع رجلا يلحَن في كلامه فقال عليه السّلام:" أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ"، ويُقال أنّ **عمر بن الخطاب** – رضي الله عنه– كتب لأحد ولّاته بعد أن أرسل له كتاباً به بعض اللّحن:" أن قنّع كاتبك سوطاً "، فشيوع اللّحن في الأمصار العربيّة كان بعد اختلاط العرب بالأعاجم، وغزا ألسنة أبناءهم الذين لم ينشأوا في البادية، وقيل أنّه وُضع لأسباب قوميّة عربيّة، منها اعتزاز العرب بلغتهم

[1]– ينظر : خديجة الحديثي، سيبويه وشروحه، ط1، دار التضامن – بغداد، 1386هـ/1967م، ص89.

[2]– ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص13.

[3]– ينظر : عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص9–10.

وخشيتهم عليها من الضّياع و الفساد، وأيضا بسبب نموّ العقل العربيّ ورقيّ تفكيرهم، وذلك في سبيل تسجل الرسّوم النّحوية ووضع قوانين جامعة للّغة العربيّة والتمكّن من المعرفة بخواصّها وأوضاعها الإعرابيّة[1].

إذن تعدّدت أساب وضع النّحو العربيّ وتدوينه، فمنّها ما هو دينيّ لغرض حفظ القرآن الكريم، وفهمه والتمكّن منّه، و منّها ماهو قوميَ عرقيّ للحفاظ على اللّغة العربيّة وضمان سلامتها، ومنّها ما هو ثقافيّ تفكيريّ، وذلك بوضع رسوم للنّحو وتقنينه، وهذا لأجل تعريف المقبل عليها بها.

فبذل النّحاة مجهوداتهم في ذلك، ولعلّ أوّل انطلاقة كانت مع **أبي الأسود الدؤليّ** (ت69هـ) الذي اهتمّ بضبط القرآن الكريم بالنّقط، وذلك حين قال لكاتبه: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة تحت الحرف". لكن تضطرب الآراء في وضع **أبو الأسود الدؤليّ** للنّحو، فهناك من يرجع ذلك إلى **علي بن أبي طالب** – كرّم الله وجهه–(ت 40هـ)، و منهم من نسب أوّل وضع خطوات النّحو إلى **نصر بن عاصم** (ت89هـ)، وقيل **عبد الرّحمان بن هرمز** (ت117هـ)، لكنّ أكثر النّاس ذهبوا إلى أنّه **أبو الأسود الدؤلي** ، ويُذكر أنّ السّبب الذي دفع به إلى رسم النّحو أنّه سَمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ التوبة/ 3 بكسر اللام في رسوله فقال: ماظننت أمر النّاس يصل إلى هذا، وقيل بل إنّ رجلاً لحن أمام زياد أو أمام ابنه عبد الله فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للنّاس العربية، وتذهب الرواية إلى أنّه رسم النّحو حين سمع ابنته تقول/ ما أحسنُ السّماء، وهي لاتريد الاستفهام وإنّما تريد التعجب، فقال لها: قولي ما أحسنَ السّماء، وفي رواية أخرى أنّه شكا فساد لسانها لابن أبي طالب، فوضع له بعض أبواب النّحو وقال له: له انحو هذا النّحو، ومن هنا سُمي العلم باسم النّحو.[2]

لقد احتضنت البصرة النّحو زهاء قرن من الزّمان قبل أن تشتغل به الكوفة؛ إذ كان أهلها حينئذ يشّتغلون برواية الأشعار و الأخبار، ثمّ اشترك علماء البصرة و الكوفة في النّهوض بالنّحو من عصر الخليل بن أحمد

[1]– يظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7_ ، دار المعارف، القاهرة، 1119م، ص11-12.

[2]- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص13- 15

الفراهيدي شيخ الطبقة الثّانية من البصريين، و **أبي جعفر الرؤاسيّ** شيخ الطبقة الأولى من الكوفيين حتّى تمّت أصوله[1].

اعتاد مؤرخو النّحو العربيّ في نشأته أن يتحدّثوا عن مدرستي البصرة والكوفة فالتباين بين المدرستين أقلّ ممّا يتصوّره المؤرّخون، إذ كان جلّه في أمور فرعية، لا كلّية، فمثلا كان أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي علّلوا بها الإعراب مع أنّهم متّفقون غالبا في حكم الإعراب نفسه.[2]

1 -مدرسة البصرة:

اختلف اللغويون ومترجموا البلدان في اسمها والأصل الذي اشتُقّ منه، وفي معناه[3]. وقد قال المنجمون طولها أربع وسبعون درجة، وعرضها إحدى وثلاثون درجة، وهي الإقليم الثّالث، ويُقال البصرة للأرض الغليضة، ويقال البصرة الحجارة الصلبة، وكان تمصيرها في سنة أربع عشرة قبل الكوفة بستة أشهر[4].

أُسّست في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 14هـ، وهي مدينة معروفة منذ بدايات التحرير الإسلامي للعراق، وقد عُرفت بكونها تجارية، إذ كانت تقع على شطّ العرب فلكلن لهذه المنطقة أهمية تجارية عظيمة منذ القديم لموقعها على شطّ العرب ملتقى نهري دجلة والفرات وتحكّمها في مصبّه بالبحر، ولفت إليها هذا الموقع أنظار الفاتحين وجعلوا منها مركزا تجاريا مما ساعد على نموّها وازدهارها وكانت مستقرّ الحضارة العربية وملتقاها بالحضارات الأجنبية الأخرى، وبالتالي كانت مموطن إلتقاء مختلف الثقافات.[5]

نالت البصرة قصب السبق في الاهتمام بالنّحو، وذلك بدءاً من بعض الومضات التي تمثّلت في شكل نظرات متناثرة ، وهو الأصل في كلّ علم ليُتاح له في ما بعد من يصوغ هذه النظرات بطريقة علميّة مبنية على قواعد معيّنة.

فبدءاً من أبي الأسود الدؤلي الذي وضع نقط الإعراب ومضى الناس يأخذونه عن تلاميذه.. ممّا هيّأ لبعض أنظار نحوية بسيطة فأطلقوا على علامات النقط الخاصّة بالإعراب أسماءً تفرّق بينها، وقد اشتقوها من

---

[1] ينظر : محمد الشاطر، الموجز في نشأة النحو، (د – ط)، مكتبة الكليات، الأزهر– القاهرة،1403هـ/1983م، ص22.

[2] ينظر:أحمد مختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص100.

[3] ينظر خديجة الحديثي ، المدارس النحوية، ص 25.

[4] – ينظر : شهاب الدين (ياقوت الحموي)، معجم البلدان، (د – ط)، (مج1)، دار صادر بيروت، 1397هـ/1997م.

[5] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص26.

كلمات لكاتبه " فتحت شفتي، وضممتها، وكسرتها" فسمّوه على التوالي نقط الفتحة ونقط الضمّة ونقط الكسرة، مع ملاحظتهم لاختلاف إعراب الأسماء بحسب مواضعها من الكلام، فمثلا ما يُبتدأ به من الكلام يأتي مرفوعا إن لم يعتريه إستثناء، فوضعوا لذلك مصطلح "المبتدأ" وهكذا[1].

وأوّل نحويّ بصريّ حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو **ابن أبي إسحاق الحضرميّ** (ت117هـ) وتلميذاه **عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء**، وتلميذا **عيسى: الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن الحبيب**، والملاحظ أنّ كلّ هؤلاء من القرّاء، والمعروف على أهل البصرة دقّتهم في الاستقراء وتشدّدهم في التعامل مع المادة التي بين أيديهم؛ فكانوا يطرحون الشاذّ ولا يعوّلون عليه في قليل أو كثير، وكلّما اصدموا به خطّأوه أو أوّلوه. كما أنّهم عُرفوا بانتقائهم للمادة التي يشتقّون منها قواعدهم ومن أجل ذلك انتقوا أماكن معيّنة، وقبائل معيّنة، وفقا لشروط وضعوها للأخذ منها[2].

2 -مدرسة الكوفة:

الكوفة بالضّم: المصر المشهورة بأرض بابل من سواد العراق ويُس مّيها قوم خدّ العذراء، قال **أبو بكر محمد بن القاسم** : سُمّيت الكوفة لاستدارتها وقِيل سمّيت الكوفة لاجتماع النّاس بها، طولها تسع وستون درجة ونصف وعرضها إحدى وثلاثون درجة وثلثان وهي في الإقليم الثالث.[3]

وقيل سميّت بالكوفة لأنّها قطعة من البلاد. مُصّرت في أيام عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- في السّنة التي مُصّرت فيها البصرة وهي سنة(17)، وقال قوم أنّها مُصّرت بعد البصرة بعامين(19) وقيل سنة(18).[4]

أمّا فيما يخصّ النّحو فقد تأخّر الكوفيون في مُدارسته مدّة مائة سنة لاشتغالهم برواية الأشعار والأخبار، لكن تغيّر هذا الوضع بعد أنْ ذاع صيت البصريين وكثُر اهتمامهم

[1]- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص17.
[2]- ينظر : المرجع نفسه، ص18.
[3]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص490.
[4] -ينظر المرجع نفسه، ص491.

بالنّحو و اللّغة، فانطلقوا يبحثون في هذا الفنّ، ويشاركونهم فيه عامدين إلى تنظيم نحو على نمط يخالفون فيه نمط البصريين.[1]

فنشأت مدرستهم بعد أن نشأت المدّرسة البصرية ووصلت إلى القمّة، فكانت ينبوعاً تستقي منه المدّرسة الكوفية، فأبو جعفر الرؤاسي شيخ الكوفيين أخذ من البصرة عندما كان بها ثمّ ما لبث أن نبغ في هذا العلم واتّجه إلى الكوفة فتتلمذ على يده **الكسائي** و**الفراء** اللّذيْن أصبحا فيما بعد إماميْ النّحويين الكوفيين[2].

هذا فيما يخص المصطلحات الأساسيّة للعنوان، وفيما يأتي عرض للفصل التّطبيقي الأوّل للمسائل الاتّفاقية بين الخليل وتلميذه سيبويه وشرح لبعضٍ منها.

[1] -ينظر: أحمد جميل شامي، النّحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة(د-ط)،1418هـ/1997م بيروت- لبنان، 158-159.

[2] - ينظر المرجع نفسه، ص159.

الفصل الأوّل

(نقاط الاتّفاق بين الخليل وسيبويه)

أوّلاً: المستوى التّركيبيّ.

ثانياً: المستوى الصّوتيّ.

آخراً: ملحق نقاط الاتّفاق.

نحاول في هذا الفصل عرض مجموعة من النّقاط الاتّفاقيّة بين الخليل وسيبويه بالشرح في المستويين التّركيبي والصّوتي، ويليها سرد لباقي النّقاط الاتّفاقيّة بينهما.

- **المستوى التّركيبي:**

المسألة الخامسة : هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النّيّة ويكون معطوفاً على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النّيّة ويكون على المفعول.

يورد سيبويه رأي الخليل في "إيّاك"، إذْ يقول : «**وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أعنّفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة**».

«**وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول: "إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّواب"**».[1]

- **شرح المسألة الخامسة:**

اختلفت الأراء وتوسّعت في "إيّاك" وفيما يلي ذكر لأهمّ الاختلافات الواردة فيها:

في هذا الموضع يقول أبو سعيد: «اختلف النّاس في إيّاك وإيّاه وإيّاي وتثنية ذلك وجمعه في تأنيثه وتذكيره، فقال الخليل: ولم يذكر سيبويه خلافا له إنّ "إيّا": اسم مضاف إلى ما بعده في موضع خفض»[2].

وفي موضع آخر يقول السّيرافي: فـ «"أيّا" اسم ظاهر واتّصال الأسماء بالأسماء يُوجب للثّاني الخفض»[3].

ويقول ابن جنيّ: «أخبرني أبو عليّ عن أبي بكر محمد بن السريّ، عن أبي العبّاس محمّد بن يزيد: أنّ الخليل يذهب إلى أنّ "إيّا" اسم مضمر مضاف إلى

---

[1]- عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح) إميل بديع يعقوب، (مج)1 ، ط1، 1420هـ/1999م، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ص336.

[2]- أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه،(تح) أحمد حسن حسن هدلي وعلي سيد علي، ط1، ج2، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1429هـ/2008م ، ص177.

[3]- المرجع نفسه، ص177.

الكاف.وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكيّ عن الخليل في أنّه مضمر مضاف ».[1]

وحُكي عن الخليل أنّ "إيا" مظهر ناب مناب المضمر[2] .

ويُشير السّيرافي أيضاً إلى أنّ جماعة من النّحويين يخالفون الخليل في أنّ إيّا اسم مضاف فقالوا: لا يجوز أن يكون إيّا مضافاً لأنّه ضمير، والضّمير لا يُضاف، وجعلوا الكاف في إيّاك وسائر ما يقع بعدها من الضمائر لا موضع لها مثل الكاف في ذاك[3]، ومن الذين خالفوا هذا القول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه إذْ يقول: «موضع الكاف في إيّاك خفض بإضافة إيّا إليها، وإيّا اسم للمضمر المنصوب إلاّ أنّه يُضاف إلى سائر المضمرات »[4]. وفي هذا يخالف الخليل في أنّه أعدّ "إيّا" ضميراً لا اسماً كما أعدّها الخليل ووافقه فيها سيبويه.

وفي رأي آخر "إيّاك" بكاملها ضمير وهذا الرّأي منسوب إلى ابن كيسان والكوفيين [5]. وقد فصّل الحديث في هذه الاختلافات في "إيّاك" ابن جني في كتابه سرّ صناعة الاعراب.

ويقول السّيرافيّ والصّحيح عندي ما قال الخليل لأنّ ما يقع بعد أيّ من الضّمير هو الضّمير الذي كان يقع للمنصوب لو كان متّصلا بالفعل، نحو: ضربتك فتقول إيّاك ضربت[6].

---

[1]- أبو الفتح عثمان ابن جني(ت392)، سر صناعة الإعراب، (تح) حسن هنداوي، ط2، 1413هـ/1993م، دار القلم، دمشق، ص312-313. وينظر: أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، (تح) جودة مبروك محمد، ط1، مكتبة الخانجي، (د- ت)، ص555.

[2]- ينظر : ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ص556.

[3]- ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص177.

[4]- أبوإسحاق إبراهيم الزجاج(ت311هـ)، معاني القرآن و إعرابه، (تح) عبد الجليل عبده، ط1،ج1، عالم الكتب بيروت، 1408هـ/1988م، ص48.

[5]ينظر : منصور صالح محمد علي الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص184.

[6]- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص177.

وأمّا السّيوطيّ فيرى بأنّها حرف، إذ يقول: «وللنّصب إيّا، ويليه دليل مراد به من متكلّم وغيره، اسما مضافا إليه عند الخليل، وحرفا عند سيبويه، وهو المختار».[1]

وأمّا ما حكى الخليل من قولهم: " إذا بلغ الرجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّواب" فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنّه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنّما قال: وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع القول من أعرابيٍّ، وهي رواية شاذّة لا يُعتدّ بها.[2]

فأمّا قول الخليل: لو أنّ قائلاً قال: "إيّاك نفسك" لم أعنّفه، فيقول ابن جني في هذا: هذا ليس قولاً صريحاً ولا إجازة، وإنّما قياسا على ما سمعه من قولهم (فإيّاه وإيّا الشّواب)[3].

ويتّضح رأي ابن جني في "إيّاك" في ردّه على أبي إسحاق، إذْ يقول: «وأمّا قول أبي إسحاق: إنّ "إيّا" اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى المضمر، ففاسد أيضا، وليس "إيّا" بمظهر كما زعم. والدليل على ذلك أنّ "إيّا" ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النّصب، كما اقتصروا بأنا وأنت ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرّفع فكما أنّ أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة، فكذلك "إيّا" اسم مضمر لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النّصب، ولم نعلم اسما مظهرا اقتُصر به على النّصب البتّة إلاّ ما اقتصر به من الأسماء على الظّرفية...».[4]

وأيضا قوله في موضع آخر: « فقد صحّ إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال، ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده ويلزم الدّخول تحته غير قول أبي الحسن: إنّ "إيّا" اسم مضمر».[5]

المُلاحَظ ممّا تقدّم ذكره أنّ:

---

[1]- جلال الدين السّيوطي(911هـ)، همع الهوامع في جمع الجوامع(تح)، أحمد شمس الدين، ط1، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ/1998م، ص205.[1]

[2]- ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، ص558.

[3]- ينظر : ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص313.

[4]- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص316.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص317.

✓ الآراء اختلفت في "إيّاك"، فذهب بعض العلماء إلى أنّها ضمير، بينما يرى آخرون أنّها اسم مضمر، وقيل إنّها اسم ظاهر، وقيل إنّها بين المضمر والمظهر، ويلخّص ذلك المخطط الآتي:

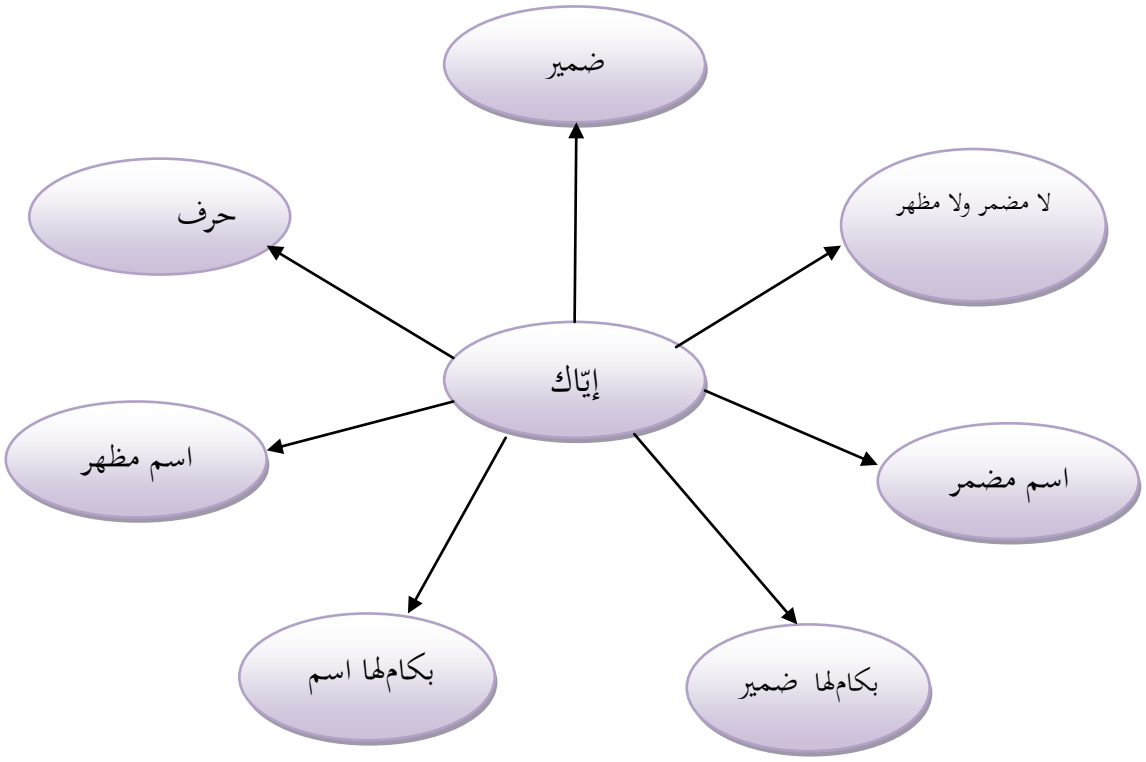

✓ جميع هذه الآراء مردود عليها.

✓ بعض هذه الآراء منسوب إلى أصحابها فقط، ولا يوجد تصريح واضح لهم فيها يَجزم بذلك.

المسألة الأوّلى : هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل.

قال سيبويه : «**وإذا قلت: "مررت بزيد وعمراً مررت به "، نصبت وكان الوجه، لأنّك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه عليه، ولكنّك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلّا بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: "مررت زيداً "[1]. ولولا أنّه كذلك ما كان وجه الكلام "زيداً مررت به، وقمت وعمراً مررت به ". ونحو ذلك قولك: "خشنت بصدره " فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء. و ﴿ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ الإسراء/ 14. إنما هي كفى الله،**

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص147.

ولكنك لما أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب. وهذا قول الخليل رحمه الله»[1].

➢ شرح المسألة الأولى:

يقول السّيرافي في هذا «" مررت بزيد" التي بمنزلة قولك "ضربت زيدا" لأنّ "مررت" فعل، كما أنّ "ضربت" فعل وإن كان " مررت" لا يتعدّى إلاّ بحرف، فإذا كان كذلك فينبغي أن تختار في الجملة الثّانية نصب الاسم ، كما أُختير من ضربتُ زيداً نصب الاسم في الجملة الثانية»[2].

ويقول أبو علي الفارسيّ : «إن كان اسما فالمعطوف عليه اسم، وإن كان المعطوف فعلاً، فالمعطوف عليه فعلٌ، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعلٍ وفاعلٍ، ووقعت بعدها جملة يجوز أن يُبتدأ بها نحو(زيدٌ كلّمته فالاختيار فيها أن تُحملَ على فِعلٍ مُضمر، وينصب الاسم ليقع العطف في جملة مشاكلة للجملة الأولى في أنّه من فعل وفاعل لأنّ المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره»[3].

ويشير السيرافيّ أيضا إلى أن قوله " كفى بالله" لو نزعت الباء لقلت: "كفى الله" والباء زائدة، وقد جرّت الاسم الذي بعدها، وإن كان موضعه رفعاً بالفعل الذي قبله، فكذلك موضع زيد نصب إذا قلت " مررت بزيد"[4]، وقوله ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب ؛ يعني أنّ موضع النّصب في " مررت بزيدٍ" لا في "كفى بالله"[5]

وهذا ما ذهب إليه الزجاج في إعرابه للقرآن إذا يقول: في قوله تعالى ﴿ **كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا**﴾ **الإسراء/ 14**، بنفسك في موضع رفع، وإن كان مجروراً بالباء، لو كان في غير القرآن جاز.. كفى بنفسك اليوم حسيبة، والمعنى كفت نفسك حسيبة[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص147.

[2]- أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه،، ج1، ص392.

[3]- أبو علي الفارسي(ت388هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، (تح)بن محمد القوزي،ط1، ج1، (د- د)، 1440هـ/1990م، ص122

[4]- أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه، ص392

[5]- المرجع نفسه، ص393

[6]- أبوإسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، ص231.

وقوله تعالى ﴿ **قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ**﴾ **الإسراء/ 96**، قالوا للنّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – نشهد لك أنّك رسول الله، قال الله يشهد لي(وكفى بالله شهيدا) وهي في موضع رفع وإن كان مجروراً بالباء، والمعنى كفى اللهُ شهيداً، وشهيداً نصبت على وجهين: الأول: منصوب على التمييز(كفى الله من الشهداء)، الثاني: منصوب على الحال، كفى الله في حال الشهادة[1].

إذًن اتّفقت آراء النّحاة في أنّ الاسم يُحمل على اسم إذا بُني على فعلٍ تارة، و تارة أخرى إذا بُني الفعل عليه، وفي أنّ الفعل يتعدى بحرف الجر فيكون الاسم الذي بعد الحرف في محل نصب أورفع.

المسألة الرّابعة عشر بعد المائة : هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوت.

يُورد سيبويه رأي الخليل في هاته المسألة فيقول: «وإذا حقّرت "مطايا " اسم رجل قلت: "مطيٌّ "، والمحذوف الألف التي بعد الطاء، كما فعلت ذلك "بقبائل "، كأنَّك حقَّرت "مطياً ". ومن حذف الهمزة في "قبائل " فإنّه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنه حقر "مطاءً ". وفي كلا القولين يكون على مثال "فُعَيل "؛ لأنَّك لو حقّرت "مطاء " لكان على مثال "فُعَيل "، ولو جقَّرت "مطيا " لكان كذلك.

وكذلك "خطايا " اسم رجل، إلاّ أنّك تهمز آخر الاسم، لأنَّه بدلٌ من همزته، فقول: "خُطيءٌ" فتحذفه وتردُّ الهمزة، كما فعلت ذلك بألف "منساةٍ" »[2].

«ولاسبيل إلى أن تقول: "مُطيءٍ "، لأن ياء فعيلٍ لاتهمز بعد ياء التصغير، وإنّما تهمز بعد الألف إذا كسّرته للجمع، فإذا لم تهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصغير أجدر أن لاتهمز، وإنما انتهت ياء التحقير إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف. ومع ذا إنَّك لو قلت "فُعَائلٌ " من المَطيّ " لقلت "مُطاء "، ولو كسّرته للجمع لقلت: "مَطايا"، فهذا بدلٌ أيضاً لازم.

وتحقير "فُعَائلَ " ك" فعائل " من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواءٌ. وهو قول يونس، لأنَّهم كأنّهم مدُّوا فعالٌ أو فعولٌ أو فعيلٌ بالألف، كما مدّوا عذافرٌ.

والدليل على ذلك أنّك لا تجد فعائل إلاّ مهموزاً، فهمزة فعائلٍ بمنزلتها في فعائل،

---

[1]– المرجع نفسه، ص261.

[2]– سيبويه، الكتاب، مج3، ص525.

وياء مطايا بمنزلتها لو كانت في فعائلٍ، وليست همزةً من نفس الحرف فيفعل بها ما يفعل بما هو من نفس الحرف، إنَّما هي همزةٌ تبدل من واو أو ياء أو ألفٍ، من شيء لايهمز أبداً إلاَّ بعد ألف، كما يفعل ذلك بواو قائلٍ، فلمَّا صارت بعدها فلم تهمز صارت في أنَّها لاتهمز بمنزلتها قبل أن تكون بعدها، ولم تكن الهمزة بدلاً من شيءٍ من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف، فلم تهمز في التحقير، هذا مع لزوم البدل يقوّى وهو قول يونس والخليل»[1].

➢ **شرح المسألة الرّابعة عشر بعد المائة:**

وإذاحقّرت "مطايا" اسم رجل قلت: "مطيّ" على قول الخليل ويونس أجمعوا على اللفظ بذلك على تقديرين مختلفين وذلك أنّ الخليل يرى إذا صغّرنا "قبائل" اسم رجل أن تقول "قبيئل" فتحذف الألف وتبقى الهمزة.[2]

وقيل لا يهمز في الجمع غير أنّ المازنيّ ذكر أنّه لا يجوز غير الهمز، لأنها همزة في الواحد، ألا ترى أنّا نقول: "جائية" و"جوائيّ" ، ولا تقل "جوايا" لأنّ الهمزة كانت في جائية، وتقول "مطيّة" و"مطايا" و"رديّة" و"ردايا" والذي قاله المازني صحيح.[3]

قال أبو علي "مطايا" لامه ألف منقلبة عن ياء وواو، والياء في "مطايا" بمنزلة الهمزة في "قبائل"؛ ذلك أنّ "مطيّة" مثل "قبيلة"، فإذا جمعت فالقياس أن تقول قبائل: مطائي فتهمز ياء فعيلة كما همزتها في الجمع، لكن لما أبدل من الياء ألف، أي الياء التي في "مطائي" صار "مطأأ" فاجتمع متجانسات فأبدلت الهمزة ياءا فصار "مطايا" فلذلك صارت هذه الياء بمنزلة الهمزة التي في قبائل[4]. وفي حال صغرت " مطايا" حذفت الألف التي قبل الياء، فيبقى "مَطَيَا" فتنقلب الأخيرة ياءً فتصيري "مُطَي" كما قلت: "عُطَيَ"[5].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، مج3، ص525-526.

[2] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص210. وينظر أبو علي الفارسي، التعليقة، ص329.

[3] – السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص211.

[4]– أبو علي الفارسي، التعليقة،ج3 ،ص329-330.

[5] – ينظر: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري(ت476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، (تح) رشيد بلحبيب، (د-ط)، ج3، المساهم – المملكة المغربية، 1420هـ/1999م، ص41.

وهمزة "فعائل" الذي هو "مطاء" تخالف الذي قال؛ لأنها ليست بهمزة لازمة بدلا وإنما هي همزة بمنزلة همزة عطاء وقعت بعد ألف، فإذا جُمع أو صغّر جرى مجرى ما ليس مهموزا، وذلك أنّ "فعائل" كان أصله "فعال" فمدوا بزيادة ألف قبل هذه الألف فوقعت الألف في "فعال" بعدها فهمزوا لاجتماع الألفين ليست همزة من الحرف نفسه ولابد لها من حرف أصليّ كالهمزة كالهمزة في "قائل" وفي "جواء" فإذا جمع مطاء وحذفنا المدة في الجمع عاد إلى "فعال" فصار كأنه "مُطَاي" فيجمع على مطايا للهمزة العارضة في الجمع. وينبغي إذا صغّر "مطاء" أن يقال فيه "مطيّ" وهذا قول يونس والخليل[1].

هناك من اعتبر الياء حرفا أصليا في كلمة "مطايا" ومن اعتبرها فقط نتيجة للإبدال الصوتي، إذ أن أصلها الهمزة، لذلك جاءت آراء العلماء مبنية على ذلك بين من يعامل كلمة "مطايا" على وزن فعائل بجعل الهمزة أصلية فيها وبين من يجعلها عارضة جاءت نتيجة للإبدال وبالتالي لا يقاس عليها.

- **المستوى الصوتي:**

المسألة الخامسة والثّلاثون بعد المائة: هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في لوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف.

قال سيبويه: «فالنصب والجر لايوافقان الرفع في الإشمام. وهو قول العرب ويونس الخليل»[2].

- **شرح المسألة الخامسة والثّلاثون بعد المائة:**

يقول الخوارزمي: «الإشّمام عند البصريين مختصّ بالضّم أمّا عند الكوفيين فيُشارك الضّمة فيه الكسّرة. فحجة البصريين أنّ الضّمة بالشّفتين والإشّمام إشارة بالشّفة فأمكن استعماله مع الضّم بخلاف الكسّر فإنّه مع الياء وهو من وسط اللّسان وليس لها آلة يشير بها إليه فإن تكلفتَه باضجاع الحنك خرج عن موضعه، فأصل الإشّمام هو الإقشاع من الضّمة بنفس الحركة»[3].

[1] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص212.

[2] – سيبويه، الكتاب، مج4، ص285.

[3] – القاسم بن الحسن الخوارزمي(ت617هـ)، التخمير، (تح) عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط1،ج4، دار الغرب الإسلامي- بيروت/لبنان، 1990م، ص117-118.

واتفقوا – البصريون والكوفيون- على أنّ الإشّمام لا يكون في المفتوح لأنّ الفتح من الألف وهو من آخر الحلق ولأنّ الفتحة بفتح الشّفتين ولخفتها لا يمكن أخذ شيء منها[1].

«وبعض النّحويين لا يعرف الإشّمام الذي ذكره سيبويه ولا يفرق بين الإشّمام والرّوم، وإنّما جعل سيبويه علامة أجري مجرى الجزم والإسكان لأنّها أوّل قولك: "خفيف" فيدل به على السّكون لأنّه تخفيف، وأمّا النّقطة للإشّمام لأنّ الإشّمام أضعف من الرّوم فجعل للإشّمام نقطة وللرّوم خطاً ؛ لأنّ النّقطة بعض من الخط »[2]، وذكر هذا صاحب كتاب التّبصرة وقال إنّ: « الإشّمام أحد أوجه الوقف على المضموم وعلامته نقطة أمام الحرف »[3]، وأشار إليه بهاء الدين بن عقيل أيضا بقوله: والوقف على الضّم دون صوت هو الإشّمام وهو ضّم الشّفتين ولا يدركه الأعمى لأنّه ليس للسّمع فيه حظ[4].

إذاً الإشّمام يكون في الرّفع، وهو ضّم الشّفتين بعد الإسْكان، وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في أنّ الإشّمام لايكون إلاّ في الرّفع – الحرف المضموم- خلاف ما ذهب إليه الكوفيون إذ يرون أنّ الإشّمام يكون في حالتيْ الضّم والكسْر. ويؤيد هذا قوّل الأشمونيّ في حديثه عن الإشمام فقال الإشمام: «ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، والغرض منه الفرق بين السّاكن والمسكن في الوقف»[5].

المسألة الثّانية والخمسون بعد المائة : هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما وضعا واحدا لا يزول عنه.

يقول سيبويه: « وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك، "قرأ أبوك "، و"أقرىء أباك "، لأنّك لا يجوز لك أن تقول : "قرأ أبوك " فتحققهما فتصير

---

[1]- ينظر: الخوازمي، االتخمير، ج4، ص118.

[2]- الشمنتري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج3، ص231

[3]- أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصّيمريّ، التبصرة والتذكرة، (تح) فتحي أحمد عليّ الدين، ط1، ج2، دار الفكر – دمشق، 1402ه/1982م ، ص716.

[4]- ينظر: بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (تح) محمد كامل بركات، (د- ط) ج4، دار الفكر العربي – دمشق، 1400ه/1980م، ، ص214.

[5]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، ج3، دار الكتاب العربي– بيروت/ لبنان، 1375ه/1955م، ص752.

كأنّك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأنّ المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك. وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس»[1].

➢ **شرح المسألة الثّانية والخمسون بعد المائة:**

يقول صالح بن محمد: «إذا كان المثلان همزتين فإمّا أن تكون الأولى ساكنة أو متحركة، وإن كانت متحركة فالفكّ ليس إلاّ نحو "قرأ أبوك"، وإن كانت ساكنة جاز الوجهان فتقول "اقرئْ أباك السلام"و"اقرئ أْباك السلام". وإنّما امتنع الإدغام في " قرأ أبوك" لاستثقال التضعيف في الهمزة، وأدغمت الساكنة لأنّه لا فاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحركة، والفاصل الحركة، ومن يستثقل تضعيف الهمزة يُظهر " أقرئْ أباك السلام" أو لذلك ذهب سيبويه»[2].

يقول أبوعلي الفارسي في هذا : «لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثلين للزمك أن تجمع محققتين كما تجمع بين اللامين في (فعل لبيد) فلما لم يجز أن تجمع بينهما لم يجز أن يُدغما»[3].

قال سيبويه: وأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولك "قرأ أبوك"، وإقرأ أياك، قال زعموا أنّ أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء ولا تدغم في غيرها، ولا غيرها فيها، ومن القراء من توهم أنّ سيبويه أنكر إدغام الهمزة وليس الأمر على ما توهمه، إنّما أنكر مذهب من لا يخفف الهمزة، وقال جار الله الألف لا تدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها ولا يُسطاع أن يكون مدغما فيها وذلك لضعف الإدغام فيها وأنّها تخرج بهواء الصوت[4].

يقول بهاء الدين بن عقيل لا يكون الإدغام فيما كانت الهمزة فيه منفصلة عن الفاء في نحو "أكلأ أحمد" وذلك لثقل الهمزة، فإذا انضمّت إليها أخرى أزداد الثقل فلزم إحداها البدل فزال بهذا اجتماع المثلين فلا يُدغم، وقد يجوز ادغام الهمزتين على ما حكي من تحقيقهما، وهي لغة رديئة[5].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج4، ص581.

[2]- خالد بن محمد التويجري، شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد، ج3، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف عياد بن عبيد الثبيتي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1423-1424هـ/2002/2003م، ص870.

[3]- أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص168.

[4]- ينظر : القاسم بن الحسن الخوارزمي، التخمير، ،ج4، ص457-458.

[5]- يظر : بهاء الدين بن عقيل، المساعدد على تسهيل الفوائد، ج4، ص251.

ومن خلال ما تمّ إيراده نستخلص أنّ الإدغام في المتماثلين ضعيف إذا كان الحرفين همزتين، أو كان قبلهما حرف ساكن غير لين، وقد اجتمعت أكثر آراء العلماء في هذا ونَحتْ نحو سيبويه والخليل ؛ فنجد "الأشموني" يقول في هذا : «فإن كانا في كلمتين مثل "جعل لك" كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين : أن لا يكونا همزتين نحو: " قرأ آية"فإن الإدغام في مثل هذا رديء، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو: "شهْر رمضان" فإنّ هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين »[1]، وهذا ما أشار إليه "أبو حيّان الأندلسيّ" حيث قال: إنّ الإدغام في الهمزتين في نحو قولك "قرأ أبوك" هو لغة رديئة[2].

المسألة الثّانية والعشرون بعد المائة: هذا باب الوقف عند النون الخفيفة.

يقول سيبويه في هذا الباب: «**اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكّن، فلمَّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: "اضربا": إذا امرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل**»[3].

➢ شرح المسألة الثّانية والعشرون بعد المائة:

لم يختلف النّحاة عمّا اتفقا فيه الخليل وتلميذه سيبويه في الوقف على النّون الخفيفة، فذهبوا إلى ما ذهب إليه الشّيخان، ويُفسر ذلك الشرح الآتي:

يقول السيرافيّ: «اعلم أنّك إذا وقفت عليها في فعل الواحد المذكر قلبتها ألفا لانفتاح ما قبلها فصار بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب وذلك قولك: "اضربا" و"قوما" إذا وقفت كما تقول "رأيت زيدا"، وليس بينها وبين الاسم في التنوين في الاسم فرق أنهما زائدان وقبلهما مفتوح».[4]

---

[1]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص890.

[2]- ينظر : أبو حيان الأندلسي(ت740هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب، (تح) رجب عثمان محمد، ط1، ج2 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م، ص702.

[3]-سيبويه، الكتاب، مج4، ص6.

[4]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص255.

ويضيف قائلاً : «**وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام رددتها الألف التي في هذا: "هذا مثـنًّى" كما ترى إذا سكتَّ، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: "اضربي " وللجميع: "اضربوا " و"ارموا "، وللمرأة: "ارمي" و"اعزي". فهذا تفسير الخليل، وهو قول العرب ويونس**»[1].

ويقصد سيبويه بـ"أذهبت علامة الإضمار" واو الجماعة في (اضربُن) وياء التأنيث في (أضربن) وقوله: "التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام" يعني بالألف الخفيفة ألف الوصل وقد مثّل لذلك السّيرافي بـ"ابن" و"اسم" كقولك: "اضربي ابنك" في المثال الذي أورده سيبويه "اضربي" و"اضربوا ابن زيد" في المثال الذي أورده سيبويه "اضربوا" وهكذا، وفي قوله: "هذا مثنًّى"، تعود الألف التي حُذفت لالتقاء الساكنين (سكونها، وسكون التنوين) وبالتالي فإنّ الكلمة تعود إلى أصلها في حالة الوقف[2]. وهذا ما ذهب إليه الشنتمري.

وذكر أبو علي في التعليقة أنّ الألف في "مَثْنَى" في الرّفع والجر هي المنقلبة عن اللام، ففي الرّفع والنّصب الألف مبدلة من التنوين والياء في "اضربي" ليست بدلا من النون التي كانت في قولك "اضربن يا هذه" لأنّ النون الخفيفة إنّما يُبدل منها إذا كان ما قبلها مفتوحا فأمّا إذا كان مكسورا أو مضموماً فلا يبدل منها شيء عند الخليل[3].

وفي موضع آخر يقول سيبويه عن شيخه : «**وقال الخليل: إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياءً ولا واوا، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: "اخشى "، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة: "اخشوا ". وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا**»[4]

يقول أبو سعيد السّيرافي في هذا: «إذا وقفت على النون الخفيفة وقبلها ضمّة أو كسرة فقط سقط من بعد الضمّة واو الجمع لاجتماع الساكنين وبعد الكسرة ياء التأنيث لاجتماع الساكنين، فإذا وقفْت عليها لم تبدل منها عند سيبويه والخليل».[5]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج4، ص6.

[2]- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص255، 256. وينظر: الشنتمري، النكت على تفسير كتاب سيبويه ج3، ص71.

[3]- ينظر : أبو علي الفارسي، التعليقة، ج4، ص25.

[4]- سيبويه، الكتاب، مج4، ص7.

[5]- السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ص255.

«وأما النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنّه يُوقف عليها بإبدالها ألفاً، وأمّا "إذن" ومذهب أبي علي والجمهور أنّه يُبدل من نونها ألف»[1].

وفيما يأتي سرد لباقي نقاط الاتّفاق بين سيبويه وشيخه الخليل:

نقاط الاتفاق بين سيبويه والخليل.

بعد استقصائنا لمجموعة النقاط الاتفاقية بين الخليل وسيبويه من الكتاب نجملها فيما يأتي:

المسألة الثانية: هذا باب ما ينتصب في الألف.

جاء في الكتاب: «تقول: "أعبد الله ضربته "؟ و"أزيداً مررت به "؟ "وأعمرا قتلت أخاه "؟ و"أعمراً اشتريت له ثوباً "؟ ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام. قال جرير(من الوافر):

أثعلبة الفوارس أم رياحاً ... عدلت بهم طهية والخشابا.

فإذا أوقعت عليه " الفعل " أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء: أنك تضمر فعلاً هذا تفسيره. إلا أن النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حد الكلام. وأما الانتصاب ثم وها هنا فمن وجه واحد. ومثل ذلك "أعبد الله كنت مثله "؟ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله "أزيداً لست مثله "؟ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك "أزيداً لقيت أخاه"؟ **وهو قول الخليل**»[2].

المسألة الثالثة : هذا باب من اسم الفاعل " الذي " جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً.

«**وقال الخليل**: هو كائن أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك»[3].

المسألة الرابعة: هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

يقول سيبويه: «وقد ينبغي في قياس من قال: "الضاربُ الرجل" أن يقول: "الضاربُ أخـي

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، إرتشاق الضرب من لسان العرب، ج2، ص801.

[2]- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص156.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص221.

الرجل"، كما يقول: "الحسَنُ الأخ" و"الحَسَنُ وجه الأخ". **وكان الخليل يراه**»[1].

المسألة السّادسة : هذا باب ما يحذف فيه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل.

يُورد سيبويه في هذه المسألة فيقول: «قال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً " لك " ، وادخل فيما هو خير لك»[2].

المسألة السّابعة : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي.

«وإن شئت قلت: "يا" فكان بمنزلة "يا زيد"، ثم تقول: "إيّاك". أي : إيّاك أعني. هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين»[3].

المسألة الثّامة: باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم.

يقول سيبويه: « فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة، كما جعلوا "عليك" و"رويدك" كالفعل المتمكن، وكما جعلوا "سبحان الله" و"لبيك"، بمنزلة "حمداً وسقياً". فهذا تفسير الخليل رحمه الله وقوله»[4].

وفي موضع آخر يقول: «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت " على " ، فمن ثم قال: هو مثل عنده. وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً»[5].

[1] – سيبويه ، الكتاب، ج1، ص254

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص341.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص350.

[4] – المصدر، ج1، ص445.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص446.

المسألة التّاسعة : باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه.

«وقال الخليل ، رحمه الله: "كلمني يده في يدي" الرفع لا يكون غيره؛ لأن هذا لايكون من صفة الكلام.»[1]

«وقال الخليل ، رحمه الله: إن شئت جعلت: "رجعت عودك في بدئك" مفعولاً بمنزلة قولك: "رجعت المال عليّ"، أي: رددت المال علي، كأنه قال: "ثَنَيْتُ عَوْدي على بَدئِيَ"[2]»

المسألة العاشرة: هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام.

يقول سيبويه : «**وقال الخليل** : "ادخلوا الأوّل فالأوّل و الأوسط والآخر." لا يكون فيه غيره وقال: يكون على جواز كلكم، حمله على البدل».[3]

يُورد في مكان آخر: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جحر ضب خرب " ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن "الخرب " نعت "الجحر " و"الجحر " رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول: "هذا حبّ رمّان ". فإذا كان لك قلت: "هذا حبّ رمانيّ "، فأضفتَ "الرّمان" إليك، وليس لك "الرمّان" إنما لك "الحَبّ".

ومثل ذلك: "هذه ثلاثة أثوابك ". فكذلك يقع على "جحر ضبّ " ما يقع على "حَبّ رمّان "، تقول: "هذا جحر ضبّي "، وليس لك "الضبّ " إنما لك "جحر ضبّ "، فلم يمنعك ذلك من أن قلت : "جحر ضبّي "، و"الجحر " و"الضبّ " بمنزلة اسم مفرد، فانجرّ "الخرب " على "الضبّ " كما أضفتَ "الجحر " إليك مع إضافة "الضبّ ". ومع أنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسْر الكسر، نحو قولهم: "بهم وبدارهم "، وما أشبه هذا. **وكلا التفسيرين تفسير الخليل** ، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير».[4]

---

[1] المصدر السابق نفسه، ج1، ص463.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص463.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص468.

[4] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 500.

ويضيف قائلاً: «وقال الخليل ، رحمه الله: لا يقولون إلا "هذان جحرا ضب خربان "، من قِبَل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنما بغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأول وكان مذكَّراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: "هذه جِحرة ضباب خربة "، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فغَلِطوا.

وهذا قول الخليل ، رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: "هذا جحر ضبٌّ متهدّم "، ففيه من البيان أنه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبّ. وقال العجاج [من الرجز]:

كأنّ غزل العنكبوت الـمُرْمَـــــــلِ

ف"الغزل" مذكّر والعنكبوت أنثى».[1]

المسألة الحادية عشر: هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها.

قال سيبويه: «واعلم العلم أن الخاص من الأسماء لا يكون صفةً، لأنه ليس بحليةٍ ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين وهذا قول الخليل رحمه الله»[2].

وقال : « وأما قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خيرٍ منك، فهو بمنزلة مررتُ برجل غيرك خيرٍ منك، لأن غيرك ومثلك وأخواتها يكنّ نكرة، ومَن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، وإن شاء خيرٍ منك على البدل. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله»[3].

[1]- المصدر السابق نفسه، ج1، ص500-501.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص9.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص11.

المسألة الثّانية عشر : هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعده الأسماء أو أضمرتها:

ذكر سيبويه فقال: «قال الخليل رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات»[1].

«قال الخليل رحمه الله: فإن ثنّيتَ أو جمعتَ فإن الأحسن أن تقول: " مررتُ برجلٍ قُرَشيان أبواه "، و"مررتُ برجلٍ كهلون أصحابه "؛ تجعله اسماً بمنزلة قولك: "مررت برجلٍ خزٌّ صُفّته"»[2].

ثم يضيف قائلاً: «وقال الخليل رحمه الله: من قال : "أكلوني البراغيث "، أجرى هذا على أوله فقال: " مررت برجل حَسنيْن أبواه "، و"مررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤهم ".

إضافة

وكذلك أفعل نحو أعورَ وأحمر، تقول: مررت برجل أعورَ أبواه وأحمرَ أبواه. فإن ثنّيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه. وتقول: مررت برجل أعورَ آباؤه، كأنك تكلّمت به على حدّ أعورِينَ وإن لم يُتكلّم به، كما توهّموا في هَلكى وموتى ومرضى أنه فُعل بهم، فجاءوا به على مثال جَرحى وقتلى، ولا يقال هُلِك ولا مُرض ولا مُوِت. قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يشعر الرّمحُ الأصمُّ كُعوبُه ... بثروةِ رهطِ الأعيَطِ المتظلِّمِ

وأحسنُ من هذا أعورٌ قومُك؟ ومررتُ برجلٍ صُمٍّ قومُه»[3].

ويقول سيبويه: «سألتُ الخليل رحمه الله عن: ما أحسنَ وجوهَهما؟ فقال: لأن الإثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الإثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء. وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً، قال الله جلّ ثناؤه:﴿ **وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ**﴾ص/**21-22**»[4].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص36.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص36.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص36.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص45.

المسألة الثالثة عشر : هذا باب ماينصب فيه الاسم لأنه لاسبيل له إلى أن يكون صفة.

قال المُصنف: «واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: "هذه ناقة وفصيلها الراتعان". فهذا محال، لأن "الراتعان" لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضَها نكرةً وبعضَها معرفةً. وهذا قول الخليل، رحمه الله»[1].

«وسألتُ الخليل رحمه الله عن: "مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما"، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به»[2].

المسألة الرّابعة عشر: هذا باب ما ينتصب في المدح والتعظيم.

«قال الخليل: كأنه قال: "وأذكرهنّ شُعثاً"، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه. وإن شئت جررت على الصفة»[3].

المسألة الخامسة عشر : هذا باب مايجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

«وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً»[4].

يقول سيبويه: «وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: "مررت به البائس"، كأنه لما قال: "مررت به" قال: "المسكين هو"، كما يقول مبتدئاً: "المسكين هو"، و"البائس أنت". (وإن شاء قال: "مررت به المسكين هو، والبائس أنت). وإن شاء قال: "مررت به المسكين"، كما قال(من الرجز)[5]:

بنا تميماً يُكشَف الضّبابْ .

وفيه معنى الترحّم، كما كان في قوله رحمةُ الله عليه معنى "رحمه الله". فما يُترحّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضاً: يكون "مررت به

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص54.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص55.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص61.
[4]- المصدر نفسه، ج2، ص71.
[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص72

المسكين " على: "المسكين مررت به "، وهذا بمنزلة "لقيته عبد الله "، إذا أراد: "عبد الله لقيتُه". وهذا في الشعر كثير»[1].

«وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال :" ضربته " لم يقل أبداً إلا : "المسكين "، يحمله على الفعل. وإن قال : "ضرباني " قال : "المسكينان "، حمله أيضاً على الفعل. وكذلك "مررت به المسكين "، يحمل الرفعَ على الرفع، والجرَّ على الجرّ، والنصب على النصب. ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق»[2].

المسألة السّادسة عشر : باب ما يتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة.

يقول سيبويه: «وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لنعرف ما يُحال منه وما يَحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلفْ إذا عرفوا الإعراب. **شرح** وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: "أنا عبد الله منطلقاً "، و"هو زيد منطلقاً "كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل "هو " ولا "أنا " حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن "هو " و"أنا " علامتان للمضمَر، وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت : "من أنت"؟ فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، كان حسناً»[3].

المسألة السّابعة عشر : هذا باب مايجوز الرفع فيه مما ينتصب في المعرفة.

«وقال الخليل رحمه الله: كأنه حكاية لما كان يُتكلّم به قبل ذلك، فكأنه حكى ذلك اللفظ، كما قال(من الطويل):

كذَبْتُم وبيتِ الله لا تنكحونَها ... بني شابَ قرناها تصُرُّ وتحلُبُ

أي بني من يقال له ذلك»[4].

---

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص73

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص74

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص77

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص82.

المسألة الثّامنة عشر : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الإبتداء، قدمته أو أخرته.

«ومثل ذلك: "مررت برجل حسنةٍ أمه كريماً أبوها "، زعم الخليل أنه أخبر عن الحُسن أنه وجبَ لها في هذه الحال. وهو كقولك: "مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها "، والأول كقولك: "هو رجل صدق معروفاً صدقه "، وإن شئت قلت "معروفٌ ذلك" و"معلوم ذلك"، على قولك: "ذاك معروفٌ" و"ذاك معلوم". سمعتُه من الخليل»[1].

المسألة التّاسعة عشر : هذا باب مايكون الاسم فيه بمنزلة "الذي" في المعرفة

«وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت"من" بمنزلة إنسان، وجعلت "ما" بمنزلة شيء نكرتين، ويصير "منطلق"صفة ل"من" ومهين صفة ل"ما"»[2].

المسألة العشرون: هذا باب مايكون الاسم إلّا نكرة.

يقول سيبويه: «وحدثنا الخليل أنّه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت، وهو قول الشمّاخ (من الطويل):

وكل خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسهِ لوصل خليلٍ صارمٌ أو معارزُ» [3]

ويضيف: «ومثل ذلك: " مررت برجل قائما"، إذا جعلت الممرورَ به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: " فيها رجل قائما"، وهو قول الخليل رحمه الله»[4].

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص89.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص101.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص107.
[4]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص109.

المسألة الحادية والعشرون : هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ماقبله ولا هو هو.

ويُورد سيبويه في هذه المسألة أنّه: «قد قرأ ناس :﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ **فصلت/10**.قال الخليل جعله بمنزلة"مستويات"»[1].

المسألة الثّانية والعشرون : وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو.

نقل سيبويه عن الخليل فقال: «قال الخليل رحمه الله: إذا جعلتَ "وَزنَ" مصدراً نصبت، وإن جعلته اسماً وصفتَ به، وشبّه ذلك ب "الخَلق" ـ، قال: قد يكون "الخلق" المصدر ويكون الخلقُ المخلوق، وقد يكون "الحلَب" الفعل و "الحَلَب" المحلوب، فكأنّ الوزن ههنا اسمٌ، وكأنّ "الضرب" اسم، كما تقول "رجلٌ رِضاً" و"امرأة عدلٌ" و"يومٌ غمٌّ"، فيصيرُ هذا الكلام صفةً. وقال: أستقبح أن أقول : "هذه مائة ضربُ الأمير"، فأجعلَ "الضرب" صفةً فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء، كأنه قيل له ما هي؟ فقال: "ضربُ الأمير". فإن قال: "ضربُ أمير" حَسنت الصفة؛ لأنّ النكرة توصف بالنكرة»[2].

المسألة الثّالثة والعشرون : هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده.

«وروى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون: إ"ن بك زيدٌ مأخوذ"، فقال: هذا على قوله : "إنه بك زيدٌ مأخوذ"، وشبّهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صريم اليشكري(من الطويل):

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٌ تعطو الى وارق السَّلَمْ

وقال الآخر(من الهزج):

ووجهٌ مشرقُ النحرِ ... كأنْ ثدياهُ حُقّانِ

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص115-116.

[2]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص118.

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار»[1].

ويذكر سيبويه أنّ الخليل قال: «إنّما لا تعمل فيما بعدها، كما أن أرى إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما كان نظيرَ إن من الفعل ما يعمل»[2].

المسألة الرّابعة والعشرون : هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيًّا على الابتداء.

«وقال الخليل: "إن من أفضلهم كان زيداً "، على إلغاء "كان "، وشبّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق(من الوافر):

فكيف إذا رأيت ديارَ قوم ... وجيران لنا كانوا كرامِ »[3]

«وقال: "إن من أفضلهم كان رجلاً يقبح " ؛ لأنك لو قلت : "إن من خيارهم رجلاً"، ثم سكتّ كان قبيحاً حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: "رجلاً من أمره كذا وكذا".

وقال: "إن فيها كان زيد "، على قولك: "إنه فيها كان زيدٌ "، وإلا فإنه لا يجوز أن تحمل الكلام على "إنّ".

وقال: "إن أفضلهم كان زيدٌ " و "إن زيداً ضربتُ "، على قوله: "إنه زيداً ضربت "، وإنه "كان أفضلهم زيدٌ ". وهذا فيه قبحٌ، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز.

ويجوز أيضاً على: "إن زيداً ضربتُه "، و "إن أفضلَهم كانه زيد " فتنصبه على " إن"، وفيه قبحٌ كما كان في "إن"»[4].

المسألة الخامسة والعشرون: هذا باب "كم".

قال سيبويه رحمه الله: «ولم يُجز يونس والخليل ، رحمهما الله "كم غِلماناً لك "، لأنك لا تقول : "عشرونَ ثياباً لك "، إلا على وجه "لك مائةٌ بيضاً "، و"عليك راقودٌ خَلا ". فإن أردت هذا المعنى قلت: "كم لك غِلماناً "، ويقبح أن تقول : "كم غلماناً لك"؛ لأنه قبيح أن تقول: "عبد الله قائماً فيها"، كما قبح أن تقول :"قائماً فيها زيدٌ"»[5].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص133-134.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص139.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص155.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص156.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص161.

ويضيف قائلاً: «وسألته عن قوله: على "كم جذعٍ بيتُك مبني "؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى "مِن "، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها»[1].

«وقال: إذا فصلت بين "كم " وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوّن، لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنهما كلمة واحدة»[2].

المسألة السّادسة والعشرون : هذا باب ما جرى مجر "كم" في الاستفهام.

«وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا: "له كالعدد درهماً "، و "كالعدد من قرية ". فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به»[3].

المسألة السّابعة والعشرو ن: هذا باب ما لا يعمل في المعروف الا مضمرا.

يقول رحمه الله: «وسألتُه عن قوله: وهو الراعي(من الطويل):

فأومأْتُ إيما خفيّاً لحبترٍ ... ولله عينا حبترٍ أيُّما فتى

فقال: "أيّما "تكون صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنياً عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء نحو قولك : "أتَوْني إلا زيداً ". ألا ترى أنك لا تقول: "له عشرون أيّما رجلٍ "، ولا "أتَوْني إلا أيّما رجلٍ "، فالنصبُ في: "لي مثلُه رجلاً"، كالنصب في "عشرين رجلاً"»[4].

المسألة الثّامنة والعشرون: هذا باب النداء.

يقول سيبويه في حديثه مع شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي:

«قلت: أرأيتَ قولهم : "يا زيدُ الطويلَ " علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على "أعني".

[1]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص162.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص166.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص173.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص182.

فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال : "يا زيدُ الطويلُ "؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع.

قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً ... فقد عرضَتْ أحناءُ حقٍ فخاصِمِ[1].

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟ قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت : "يا أخونا "، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ. فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل رحمه الله: كأنهم لما أضافوا ، ردّوه الى الأصل. كقولك: "إن أمسَك قد مضى".

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن " يا زيد نفسَه "، و"يا تميمُ كلَّكم "، و"يا قيسُ كلَّهم "، فقال: هذا كلّه نصبٌ، كقولك: "يا زيدُ ذا الجُمّة ". وأما "يا تميمُ أجمعون " فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت "أجمعون "، وإن شئت قلت "أجميعن "، ولا ينتصب على " أعني "، من قبل أنه مُحال أن تقول : "أعني أجمعين ". ويدلّك على أن "أجمعين " ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ. وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة[2].

قلت: أرأيت قول العرب: "يا أخانا زيداً أقبل "؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصبٍ. وقال قوم: "يا أخانا زيدُ"[3]».

«قال الخليل رحمه الله : من قال : "يا زيدُ والنّضْرَ " فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء الى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: "يا زيدُ والنضرُ". وقرأ الأعرج: ﴿ **يا جِبالُ أوّبي مَعَهُ والطيرُ** ﴾سبأ/10 . فرفع.

ويقولون: "يا عمرو والحارثُ "، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: "ويا حارثُ ". ولو حمل "الحارثُ " على يا كان غيرَ جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألفُ واللام بيا، ولكنك أشركت بين "النضر " والأول في "يا "، ولم

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص185.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص186.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص186.

تجعلها خاصة ل "النضر "، كقولك : "ما مررت بزيد وعمرو "، ولو أردت عملين لقلت " "ما مررتُ بزيد" و"لا مررتُ بعمرو".

وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال : "النّضرَ " فنصب، لأنه لا يجوز "يا النضرُ "، أن يقول: "كلُّ نعجةٍ وسخلتها بدرهمٍ " فينصب، إذا أراد لغة من يجرّ، لأنه محال أن يقول كل سخلتها، وإنما جرّ لأنه أراد وكلُّ سخلةٍ لها. ورفع ذلك لأن قوله : "والنضرُ " بمنزلة قوله: "ونضرُ"، وينبغي أن يقول(من الطويل):

أيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارَها

لأنه محالٌ أن يقول وأيُّ جارِها[1]».

المسألة التّاسعة والعشرون : هذا باب لايكون الوصف فيه إلا رفعا ولايقع في مقعه غير المفرد.

قال سيبويه: «ومن ثم كان الخليل يقول: "يا زيد الحسنُ الوجه "، قال: هو بمنزلة قولك "يا زيدُ الحسن ". ولو لم يجز فيما بعد "زيد " الرفع لما جاز في هذا، كما أنه إذا لم يجز "يا زيد ذو الجمة" لم يجز "يا هذا ذو الجمة".

وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت "يا هذا " وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكونُ عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، وذلك قولك : "يا هذا زيد "، وإن شئت قلت : "زيداً "، يصير كقولك: "يا تميم أجمعون وأجمعين ". وكذلك "يا هذان زيدٌ وعمرو "، وإن شئت قلت " "زيداً وعمراً "، فتُجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: "يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ"»[2].

المسألة الثّلاثون : هذا باب ما ينتصب في المدح والتعظيم أو الشتم لأنّه لايكون وصفا للأوّل ولا عطفا عليه.

قال سيبويه: «وتقول : "يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلين الصالحين "، من قبل أن رفعهما مختلف؛ وذلك أن "زيداً " على النداء والرجل نعت، ولو كان بمنزلته لقلت : "يا زيدُ ذو الجُمة"، كما تقول: "يا أيها الرجل ذو الجمة". وهو قول الخليل رحمه الله»[3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص188.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص193.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص196.

وفي موطن آخر يقول: «وقال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورُدّ الى الأصل، كما فُعل ذلك بـ"قبلُ" و"بعدُ"»[1].

«فإنّما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة "قبل " و"بعد "، وشبّهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أنّ "قبلُ " و"بعدُ " قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظُهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتَهما الى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف. وقال ذو الرمّة(من الطويل):

أداراً بحُزوى هِجْتِ للعين عَبرةً ... فماءُ الهوى يرفَضُّ أو يترقْرَق»[2].

المسألة الحادية والثّلاثون : هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّل بمنزلة الآخر.

يقول سيبويه نقلا عن الخليل : «وقال الخليل رحمه الله: هو مثلُ "لا أبالك "، قد علم أنّه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال "أباكَ "، فتركه على حاله الأولى؛ واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: "يا تيمَ تيمَ عديّ "، وكذلك قول الشاعرإذا اضطُرّ (من مجزوء الكامل):

يا بؤسَ للحَرب التي وضعت أراهط فاستراحوا»[3]

«إنّما يريد: "يا بؤسَ الحرب ". وكأن الذي يقول: "يا تيمَ تيم عَديّ " لو قاله مضطَرّاً على هذا الحد في الخبر لقال: "هذا تيمُ تيمُ عديّ".

قال: وإن شئت قلت : "يا تيمُ تيمُ عديّ "، كقولك: "يا تيمُ أخانا "، لأنّك تقول : "هذا تيمٌ تيمُ عدي"، كما تقول: "هذا تيمٌ أخونا"»[4].

المسألة الثّانية والثّلاثون : هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك (قبل المضاف إليه).

قال سيبويه رحمه الله: «وعلى هذا قال أبو النّجم(من الرجز):

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجَعي

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص200.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص200.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص210.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص211.

واعلم أن كل شيء ابتدأتُه في هذين البابين أولاً فهو في القياس. وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب»[1].

المسألة الثّالثة والثّلاثون: هذا باب ما لا يجوز أن يُندب.

ينقل سيبويه في هذه المسألة بقوله: «وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنّك أبهمت. ألا ترى أنّك لو قلت : "واهذاه "، كان قبيحاً، لأنّك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخصّ ولا تُبهم؛ لأنّ الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز "يا رجلاً ظريفاً "، فكنت نادباً نكرة. وإنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهَم لإبهامه؛ لأنّك إذا ندبت تُخبر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم»[2].

المسألة الرّابعة والثّلاثون : هذا باب ما إذا طُرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً.

قال: «ومثل ذلك: ﴿ **غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ** ﴾المائدة/ 1 . وهذا قول الخليل رحمه الله. فإذا لم تذكر "الصيد" قلت: "مُحلّي"»[3].

المسألة الخامسة والثّلاثون: هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

قال سيبويه: «والجرّ في "كم بها رجلٍ مصابٍ "، وترك النون في " لا يَديْ بها لك "، قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : "كم بها رجلٍ ". والذي يستغني به الكلام وما لايستغني به قبحهما واحدٌ إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجارّ والمجرور.

ألا ترى أن قبح "كم بها رجلٍ مصاب "، كقبح "رُبّ فيها رجل "، فلو حسن بالذي لا يستغني به الكلام لحسُن بالذي يستغني به، كما أنّ كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت. وذلك قولك: "إنّ بها زيداً مصابٌ "، و"إنّ فيها زيداً قائمٌ "، و"كان بها زيد مصاباً "، و"كان فيها زيدٌ مصاباً ". وإنّما يفرَق بين الذي يحسُن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا.

وإثبات النون قول الخليل، رحمه الله»[4].

---

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص218.

[2]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص233.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص274.

[4]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص291.

المسألة السّادسة والثّلاثون : هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية.

يقول سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله: كذلك "لا آمِراً بالمعروف لك "، إذا جعلت "بالمعروف " من تمام الاسم وجعلتَه متصلاً به، كأنك قلت: "لا آمِراً معروفاً لك ". وإن قلت : "لا آمِرَ بمعروف "، فكأنك جئت "بمعروف " بعد ما بنيتَ على الأول كلاماً، كقولك: "لا آمِرَ في الدار يوم الجمعة ". وإن شئت جعلته كأنك قلت: "لا آمِر يوم الجمعة فيها "؛ فيصير المبني على الأول مؤخَّراً، ويكون الملغى مقدّماً. وكذلك "لا راغباً الى الله لك "، و"لا مُغيراً على الأعداء لك "، إذا جعلت الآخِر متصلاً بالأول كاتصال "منك "بأفعل. وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال " لك " من "سَقياً لك " لم تنوّن، لأنّ ه يصير حينئذ بمنزلة "يوم الجمعة"»[1].

المسألة السّابعة والثلاثون : هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي.

قال سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك: بحَسبك قول السّوْء، كأنك قلت: حسبك قولُ السّوْء»[2].

و«قال الخليل رحمه الله: حين مثّله، كأنك قلت: رجلٌ أفضل منك، حين مثّله»[3].

المسألة الثّامنة والثلاثون : هذا باب مايكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه.

وذكر سيبويه أنّ الخليل قال: « ألا ترى أنك تقول: "ما رأيته يقول ذاك إلا زيد "، و"ما ظننته يقوله إلا عمرو ". فهذا يدلك على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل "عبد الله " موضعَ فعل ك ــ" ضربتُ " و"قتلت "، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص297.
[2]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص304.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص305.
[4]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص326.

المسألة التّاسعة والثلاثون : هذا باب ماتكون فيه أنّ و أنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء.

قال سيبويه: «وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، **فقال الخليل** رحمه الله: هذا كنصب بعضهم "يومئذ " في كل موضع، فكذلك "غير أن نطقت"»[1].

المسألة الأربعون: هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً.

قال سيبويه: «..لأنّه مخرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشّرون في الدّرهم حين قلت: "له عشرون درهماً ". وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: "أتاني القوّمُ إلّا أباك "، و"مررتُ بالقوّم إلّا أباك "، و"القوّم فيها إلا أباك " وانتصب "الأب" إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ "الدّرهم " ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها»[2].

المسألة الحادية والأربعون : هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار.

قال سيبويه: «وذلك قولك: "ما لي إلّا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌو "، و"مَن لي إلّا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ".

أمّا النّصب فعلى الكلام الأوّل، وأمّا الرّفع فكأنّه قال: "وعمرو لي "، لأنّ هذا المعنى لا ينقضُ ما تريد في النّصب. وهذا قول يونسَ والخليل رحمهما الله»[3].

المسألة الثّانية والأربعون: هذا باب "لا يكون" و"ليس" وما أشبههما.

يقول سيبويه: «وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله. وذلك قولك: "ما أتاني أحدٌ ليس زيداً "، و"ما أتاني رجل لا يكون بشراً " إذا جعلت "ليس " و"لا يكون " بمنزلة قولك: "ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك"، إذا كان لا يقول في موضع "قائلٌ ذاك"»[4].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص345.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص346.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص355.

[4]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص367.

المسألة الثّالثة والأربعون : هذا باب استعمالهم علامة الإضما ر الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه.

«ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر(من الطويل):

ونحن اقتسمنا المالَ نصفين بيننا ... فقلتُ: لهم هذا لها ها وذاليا

كأنّه أراد أن يقول: "وهذا لي"، فصيّر الواو بين "ها" و"ذا"»[1].

المسألة الرّابعة والأربعون : هذا باب استعمالهم "إيا" إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا.

قال سيبويه في هذا الباب: «وتقول: "إنّ إيّاك رأيتُ "، كما تقول : "إيّاك رأيت"؛ من قبل أنّك إذا قلت: "إنّ أفضلهم لقيتُ" ف "أفضلَهم" منتصب "بلقيت".

هذا قول الخليل، وهو في هذا غير حسن في الكلام لأنه إنّما يريد: إنّه إيّاك لقيت، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر»[2].

ويضيف رحمه الله قائلاً: «إن شئت قلت: "قد وليتَ عملاً فكنتَ أنت إيّاك "، و"قد جرّبتُك فوجدتُك أنت إيّاك "، جعلتَ "أنت " صفة وجعلت "إيّاك " بمنزلة "الظّريف " إذا قلت: "فوجدتُك أنت الظريف ". والمعنى أنّك أردت أن تقول : "وجدتُك كما كنتُ أعرف". وهذا كله قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه»[3].

المسألة الخامسة والأربعون : هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم.

يقول سيبويه: «وسألته رحمه الله عن "الضاربي " فقال: هذا اسم، ويدخله الجرّ، وإنما قالوا في الفعل: "ضربني " و"يضربني "، كراهية أن يدخلوا الكسرة [في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله]كما مُنع الجر»[4].

يضيف: «وسألته رحمه الله عن قولهم : "عني " و"قدْني "، و"قطْني " و"مني " و"لدُنّي "، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟

فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحرّكاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في "قطْ " ولا النون التي في "مِن "، فلم يكن لهم بدّ من أن يجيئوا بحرف

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص374.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص378.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص380.

[4]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص391.

لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تكَر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور. وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم؛ فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار»[1].

يقول في موطن آخر: «وسألناه رحمه الله عن "إلى" و"لدى " و"على " فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا ترى النون دخلتْ عليها. فقال: من قبل أن الألف في "لدى " والياء في "على " اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرّكُ في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة، ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة، فلما علموا أن هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيلٌ بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أن الياء في ذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرّك لياء الإضافة».[2]

المسألة السّادسة والأربعون : هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم.

قال: «وذلك "لولاك " و"لولاي "، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت "لولا أنت "، كما قال سبحانه: ﴿ **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾**سبأ/31** ؛ ولكنهم جعلوه مضمَراً مجروراً.

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكَم:

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي

وهذا قول الخليل، رحمه الله»[3].

المسألة السّابعة والأربعون : هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل فيه.

يقول مُوردا رأي الخليل في هاته المسألة: «وأمّا في الإشراك فلا يجوز، لأنّه لا يحسن الإشراكُ في "فعلتَ " و"فعلتُم " إلّا بـ" أنت " و"أنتم ". وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب»[4].

---

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص392.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص394.

[3]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص395.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص403.

المسألة الثّامنة والأربعون: هذا باب من البدل أيضا.

قال رحمه الله: «"وكان الخليل يقول: هي عربية: "إنّك إيّاك خيرٌ منه ". فإذا قلت: "إنّك فيها إيّاك"، فهو مثل "أظنه خيراً منه"، يجوز أن تقول: "إيّاك"»[1].

يقول سيبويه: «اعلم أنّهن لا يكنّ فصلاً إلّا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلّا في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لابد له من أن يذكره للمحدَّث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدلّ المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله»[2].

المسألة التّاسعة والأربعون: هذا باب لا تكون "هو" وأخواتها فيه فصلا.

قال سيبويه في هذه المسألة: «وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيمٌ جعلهم "هو " فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة "ما " إذا كانت "ما " لغواً، لأن "هو " بمنزلة "أبوه "، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا "ما " في بعض المواضع بمنزلة "ليس ". وإنما قياسُها أن تكون بمنزلة "كأنما " و"إنما ". ومما يقوّي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: "رجلٌ خيرٌ منك ". ويقول: لا يستقيم "أظن رجلاً خيراً منك "، فإن قلت: "لا أظن رجلاً خيراً منك " فجيد بالغ]. ولا تقول: "أظن رجلاً خيراً منك "، حتى تنفي وتجعله بمنزلة "أحد "، فلما خالفَ المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرِ في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوّي ترك الفصل»[3].

المسألة الحادية والخمسون : هذا باب "أي" مضافاً الى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة.

يقول: «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: "أي بهنّ فلانة " و"أيهنّ فلانة " فقال: إذا قلت : "أيّ" فهو بمنزلة "كل " لأن "كلاً " مذكّر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضاً

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص410.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص411.

[3]- المصدر السابق نفسه، ج2، ص417.

بمنزلة "بعض "، فإذا قلت "أيتهن " فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: "كلَّتهن منطلقة"»[1].

المسألة الثّانية والخمسون: هذا باب إذن

واعلم أنّ "إذن" إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمِدٌ عليه ، فإنّها مُلْغَاةٌ لا تَنصب ألبتَّةَ، كما لاتَنصب "أُرَى" إذا كانت بين الفعل و الاسم في قولك: "كان أُرى زيدٌ ذاهباً "، وكما لا تَعمل في قولك: "إنّ ي أُرى ذاهبٌ " ف"إذَنْ" لا تَصل في ذا الموضع إلى أن تَنصب كما لا تَصل "أُرَى" هنا إلى أن تَنصب فهذا تفسير الخليل[2]

وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: "أَنْ" مضمرَة بعد "إذَنْ" ولو كانت مما تُضمر بعده أنْ ، فكانت بمنزلة اللام و "حتّى " لأضمرتَها إذا قلت : "عبدُ الله إذَنْ يأتِيك "؛ فكان ينبغي أن تَنصب "إذَنْ يأتيَكَ " لأن المعنى واحد، ولم يغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: "إذَنْ يأتيَك عبدُ الله "، كما يتغيّر المعنى في "حتّى " في الرفع والنصب. فهذا مارَووا. وأمّا ما سمعتُ منه فالأوّلُ.[3] وأما ما سمعت منه فالأول[4].

المسألة الثّالثة والخمسون: هذا باب حتى

اعلم أن "حتّى" تَنصب على وجهين:

فأحدهما: أن تَجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: "سِرْتُ حتّى أدخلَها "، كأنك قلت: "سِرْتُ إلى أن أدخلَها "، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب، و الاسم إذا كان غاية جرّ وهو قول الخليل[5]

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص426.
[2] – المصدر نفسه، ج3، ص12.
[3] – المصدر نفسه، ج3، ص15.
[4] – سيبويه، لكتاب،ج3، ص.15
[5] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص16.

المسألة الرّابعة والخمسون: هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء، وما انتصب لأنه غاية

تقول: "إنّما سرت حتَّى أدخلَها " إذا كنت محتقرا لسيرك الذي أدّى إلى الدّخول، ويقبح "إنّما سرت حتَّى أدخلُها "، لأنّه ليس في هذا اللّفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النّصب، يعني إذا احتقر السّير، لأنّك لا تجعله سيرا يؤدّي الدخول وأنت تستصغره، وهو قول الخليل[1].

المسألة الخامسة والخمسون: هذا باب الفاء.

قال النابغة الذبياني(من الطويل):

ولازالَ قبرُ بين تُبنَى وجاسم عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابلُ

فيُنْبتُ حَوْذانًا وعَوفًا مُنَوّرًا سأُتْبعُه من خير ما قال قائلُ

وذلك أنّه لم يرد أن يجعل النبات جوابا لقوله: "ولازال"، ولا أن يكون متعلّقا به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصّة السحاب، كأنّه قال: "فذاك يُنبتُ حَوذانا " ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز، ولكنّا قبلناه رفعاً[2]

و سألت الخليل عن قول الأعشى(من الطويل):

لقد كان في حول ثواء ثويته تُقضّى لُبانات ويسأم سائم

فرفعه وقال: لا أعرف فيه غيره، لأنّ أوّل الكلام خبر وهو واجب، كأنَّه قال: ففي حول تقضّى لُبانات ويَسأم سائم هذا معناه[3]

[1] – المصدر نفسه، ج3، ص21

[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص37

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص38

المسألة السّادسة والخمسون: هذا باب أو

وسألت الخليل عن قول الأعشى فقال(من البسيط):

إن تركبوا فرُكُوب الخيل عادتنا أو تَنزلون فإنا معشر نُزُلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئا .وأمّا يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فسّر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولاً، كما قال طرفة:

"أو أنا مفتدي"

وقول يونس أسهل، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير(من الطويل):

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

والإشراك على هذا التوهّم بعيد كبعد "ولا سابق شيئاً ". ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو. وإنّما توهّم هذا فيما خالف معناه التمثيل. يعني مثل هو يأتينا ويحدّثنا. يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهّم أنّك تكلّمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك: "لا تَأته فيشتمَك "؛ فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غير ذلك[1].

المسألة الثّامنة والخمسون: هذا باب اشتراك الفعل في "أنْ" وانقطاع الآخر من الأوّل الذي عمل فيه "أنْ".

وسألت الخليل عن قول الشاعر لبعض الحجازيين(من الطويل):

فما هو إلا أن أراها فجاءة فأبهت حتى ما أكاد أجيب

فقال: أنت في "أبهتُ " بالخيار، إن شئت حملتها على أن، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلت: "ما هو إلا الرأي فأبهتُ"[2].

[1]- المصدر نفسه، ج3، ص56-57.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص60-61.

المسألة التّاسعة والخمسون: هذا باب الجزاء

وسألت الخليل عن "مهما " فقال: هي ما أدخلت معها "ما " لغوا، بمنزلتها مع "متى " إذا قلت : "متى ما تأتني آتك "، وبمنزلتها مع "إن" إذا قلت : "إن ما تأتني آتك " وبمنزلتها مع "أين "كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ** ﴾النساء/ 78، وبمنزلتها مع "أيٍّ" إذا قلت: ﴿ **أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** ﴾ الإسراء/ 110، ولكنّهم استقبحوا أن يكرّروا لفظا واحدا فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مهْ"كإذ ضمّ إليها "ما".[1]

وسألت الخليل عن قوله: "كيف تصنع أصنع ". فقال: هي مستكرَهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأنّ معناها على أيّ حال تكن أكن.[2]

وسألته عن "إذا" ما منعهم أن يُجَازوا بها؟ فقال: الفعل في "إذا" بمنزلته في "إذ"، إذا قلت: "أتذكر إذ تقول"، فإذا فيما تستقبل بمنزلة "إذ" فيما مضى. [3]

وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾الروم/ 36 فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل.قال: ونظير ذلك قوله: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ**﴾الأعراف/193 بمنزلة أم صمتم. ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجئ مبتدأة.[4]

وسألته عن قوله: "إن تأتني أنا كريم "، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر، من قبل أنّ "أنا كريم " يكون كلاما مبتدأ، والفاء و "إذا" لا يكونان إلاّ معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء.[5]

---

[1]- المصدر نفسه،ج3، ص68.

[2]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص68.

[3]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص68.

[4]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص73.

[5]- المصدر نفسه،ج3، ص73.

المسألة السّتون: هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء.

وذلك قولك: "على أيّ دابة أحمل أركبه "، وممن تؤخذ أوخذ به. هذا قول يونس والخليل جميعا. [1]

وقد يجوز أن تقول: "بمن تمرر أمرر "، و"على من تنزل أنزل "، إذا أردت معنى : عليه وبه، وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعف. ومثل ذلك قوّل الشّاعر، وهو بعض الأعراب(من الرجز):

إنّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتّكل.

يريد: يتّكل عليه، ولكنّه حذف. وهذا **قوّل** الخليل.[2]

المسألة الحادية والسّتون: هذا باب مايرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

وسألت الخليل عن قوله(من الطويل):

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا.

قال: "تُلمم " بدل من الفعل الأوّل. ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسّر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر.[3]

وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأوّل، لأنّ الأوّل الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثمّ يتدارك كلامه. [4]

---

[1]- المصدر السابق نفسه،ج3، ص92.

[2] سيبويه، الكتاب،ج3، ص93- 94.

[3]- المصدر السابق نفسه،ج3، ص100.

[4] - سيبويه، الكتاب،ج3، ص 102.

و سألته عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا *يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ** ﴾الفرقان/68-69. فقال: هذا كالأوّل، لأنّ مضاعفة العذاب هو لقيّ الآثام.[1]

وسألت الخليل، عن قوله إن تأتني فتحدّثني أحدّثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه.[2]

وسألته عن قول ابن زهير:

ومن لا يقدّم رجله مطمئنّة فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

فقال النصب في هذا جيّد، لأنه أراد ها هنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتنا إلا لم تحدّثنا: فكأنه قال: من لا يقدّم إلاّ لك يثبت زلق[3].

المسألة الثّانية والسّتون: هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ.

وسألته عن قوله عزّ وجلّ:﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ** ﴾الزمر/ 64. فقال: "تأمروني "كقولك: "هو يقول ذاك بلغني "، فبلغني لغو فكذلك "تأمروني"، كأنّه قال فيما بلغني. وإن شئت كان بمنزلة:

ألا أيّهذا الزاجري أحضر الوغى.[4]

المسألة الثّالثة والسّتون: هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنّهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي.

وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: " فأصّدق وأكن من الصالحين"

---

[1] – المصدر نفسه،ج3، ص102.

[2] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص 103.

[3] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص 103-104 .

[4] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص 115-116 ..

فقال هذا كقول زهير:

بدالي أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا.

فإنّما جروا هذا لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا.[1]

و سألته عن آتي الأمير لا يقطع اللّص، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلاّ أن يُضطرّ شاعر. ولا نعلم جاء هذا في شعر ألبتّة. [2]

وسألته عن قوله: أما أنت منطلقا أنطلق معك، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدّثنا به يونس. وذلك لأنّه لا يجازى بأن، كأنّه قال: لأن صرت منطلقا أنطلق معك.[3]

وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال:ليس في هذا جزاء، من قبل أنّ الفعل صلة لما؛ فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنّه قال: أدوم لك دوامك لي. فما، ودمت، بمنزلة الدوام. ويدلّك على أنّ الجزاء لا يكون هاهنا أنّك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحدّ.[4]

وسألته عن قوله: الذي يأتي فله درهمان، لمَ جاز دخول الفاء هاهنا والذي يأتي بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنّما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابا للأوّل، وجعل الأوّل به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنّه إنّما أدخل الفاء

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص117.
[2] - المصدر نفسه،خ3 ص118.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص118.
[4]- المصدر نفسه، ج3، ص 118.

لتكون العطيّة مع وقوع الإتيان. فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنّه صلة.[1]

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: " حتّى إذا جاءوها وفُتّحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: " ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، ولو ترى إذ وقفوا على النّار" فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبَر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام.[2]

وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاّ فعلت ولما فعلت، لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقسمت هاهنا، كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنّ هاهنا، ولكنّهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبّهوه بنَشَدتُك اللهَ، إذا كان فيه معنى الطلب.[3]

وسألته عن قوله لتفعلنّ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلَف به؟ فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يُتَكلّم بالمحلوف به.[4]

وسألته: لمَ لمْ يجزْ والله تفعلُ يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: من قبَل أنّهم وضعوا تفْعَلُ هاهنا محذوفةً منها لاَ، وإنّما تجئ في معنى لا أفعلُ، فكرهوا أن تَلتبس إحداهما بالأخرى. قلتُ: فلمَ ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكيْ لا يشبه قولَه إنّه لَيفعَلُ، لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنّما يُخبر بفعل واقع فيه الفاعلُ، كما ألزموا اللام: إنْ إن كان لَيقولُ، مخافةَ أن يَلتبس بمَا كان يقولُ ذاك، لأنّ إن تكون بمنزلة ما.[5]

وسألته عن قوله عزّ وجلّ: " وإذْ أخذ الله ميثاق النّبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة ثمّ جاءكم رسول مصدّق لما معكم لتومنن به ولتنصرنّه" فقال: ما هاهنا بمنزلة

---

[1]- المصدر السابق نفسه،ج3، ص 119.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص120.

[3] - المصدر السابق نفسه ،ج3 ص106،105.

[4] - سيبويه،الكتاب، ج3، ص122.

[5] - المصدر نفسه، ج3، ص122، 123.

الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إنْ حين قلت: والله لئن فعلتن لأفعلن، واللاّم التي في ما كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا. [1]

وسألته عن قوله عزّ وجلّ: " ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرّا لظلّوا من بعده يكفرون" فقال: هي في معنى ليفعلنّ، كأنّه قال ليظلُّنَّ، كما تقول: والله لافعلت ذاكا أبدا، تريد معنى لا أفعل.[2]

وسألته عن قوله في الأزمنة كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ؟ فقال: لما كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يُدخلون إذْ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيّرونه، فشبّهوا هذا بذالك. و لا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ. فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير، كان خطأ.

حدّثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنّك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير.[3]

المسألة الرّابعة والسّتون: هذا باب من أبواب أنّ

وسألته عن قوله : "م ا رأيت م ثله مذْ أنّ الله خلقني "؟ فقال: "أنّ" في موضع اسم، كأنك قلت: "مذ ذاك".[4]

فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: (أما أنّه منطلق)، فإنّه يجعله كقولك: حقا (أنّه منطلق)، وإذا قال: (أما إنّه منطلق)، فإنّه بمنزلة قوله: (ألا)، كأنك قلت: (ألا إنّه ذاهب).[5]

وسألته عن قوله عزّ وجلّ: " وما يشعركم إنّها إذا جاءت لا يؤمنون" ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنّما قال: وما

---

[1]- المصدر نفسه، ج3، ص123.

[2] - سيبويه،الكتاب، ج3، ص124.

[3]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص119.

[4] - سيبويه،الكتاب، ج3، ص141.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص141.

يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان عذرا لهم.[1]

...فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السّوق أنّك تشتري لنا شيئا، أي: لعلّك، فكأنّه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.[2]

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: " وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها: " لإيلاف قريش" لأنه إنّما هو: لذلك " فليعبدوا". فإن حذفت اللام من أن نصب، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا. هذا قول الخليل.[3]

...و الأول قول الخليل.[4]

ويقوّي ذلك قوله: " وأنّ المساجد لله" لأنّهم لا يقدمون أنّ ويبتدئونها ويعملونها فيما بعدها. إلاّ أنه يحتجّ "الخليل" بأنّ المعنى معنى اللام. فإذا كان الفعل أو يره موصَلا إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره لأنّه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى، فاحتملوا هذا المعنى كما قال: حسبك ينم الناس؛ إذ كان فيه معنى الأمر. وسترى مثله، ومنه ما قد مضى.[5]

وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقا إنّك ذاهب على القلب، كأنّك قلت: إنّك ذاهب حقّا، وإنّك ذاهب الحقّ، { وأ إنّك منطلق حقّا}؟ فقال: { ليس هذا من مواضع إنّ}؛ لأنّ إنّ لا يُبتدأ {بها } في كلّ موضع. ولو جاز هذا لجاز يومَ الجمعة إنّك ذاهب، تريد إنّك ذاهب يوم الجمعة، ولقلت أيضا لا محالة إنّك ذاهب، تريد إنّك لا محالة .

---

[1] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص142.
[2] – سيبويه،الكتاب، ج3، ص142.
[3] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص146.
[4] – سيبويه،الكتاب،ج3، ص148.
[5] – المصدر نفسه، ج3، ص148.

المسألة الخامسة والسّتون: هذا باب من أبواب (أنّ) تكون (أنّ) فيه مبنية على ما قبلها

ذاهب فلمّا لم يجز ذلك حملوه على، أ في حقّ أنّك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنّك أنّك ذاهب، وصارت أنّ مبنية عليه، كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غدا الرحيل.[1]

وسألته عن قولهم: أمّا حقّا فإنّك ذاهب، فقال: هذا جيّد، وهذا الموضع من مواضع إنّ. ألا ترى أنّك تقول: أمّا يوم الجمعة فإنّك ذاهب وأمّا فيها فإنّك داخل. فإنّما جاز هذا في أمّا لأنّ فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنّك ذاهب.[2]

وسألته عن شدّما أنّك ذاهب، وعزّما أنّك ذاهب، فقال: هذا بمنزلة حقّا أنّك ذاهب، كما تقول: أما أنّك ذاهب، بمنزلة حقا أنّك ذاهب. {ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أنّ، نحو لو أنّك ذاهب}. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها يشبهها. تقول: لو أنّه ذهب لفعلت. وقال عزّ وجلّ: " لو أنتم تملكون خزائن ربيّ". و إن شئت جعلت شدّما وعزّما كنعم ما، كأنّك قلت: نعم العمل أنّك تقول الحقّ.[3]

... وتقول: قد عرفت أمورك حتى أنّك أحمق، كأنّك قلت: عرفت أمورك حتى حمقك، ثمّ وضعت أنّ في هذا الموضع. هذا قول الخليل.[4]

---

[1] – سيبويه،الكتاب،ج3، ص156.

[2] – سيبويه،الكتاب، ج3،ص 159.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص 161.

[4] – المصدر السابق نفسه،ج3 ،ص166.

المسألة السّادسة والسّتون: هذا باب آخر من ابواب (إن).

وسألته هل يجوز: كما أنّك ههنا على حدّ قوله: كما أنت هاهنا، فقال: لا؛ لأنّ إنّ لا يبتدأ بها في كلّ موضع، ألا ترى أنّك لا تقول: يوم الجمعة إنّك ذاهب، ولا كيف إنّك صانع. فكما بتلك المنزلة.[1]

المسألة السّابعة والسّتون: هذا باب آخر من أبواب إنّ.

وقال الخليل: أشهد بأنّك لذاهب غير جائز، من قبل أنّ حروف الجر لا تعلّق. وقال: أقول أشهد إنّه لذاهب وإنّه لمنطلق، أتبع آخره أوّله. وإن قلت: أشهد أنّه ذاهب، وإنه لمنطلق لم يجز { إلا الكسر في الثاني} لأنّ اللام لا تدخل أبدا على أنّ، وأنّ محمولة على ما قبلها ولا تكون إلا مبتدأة باللام.[2]

وقال الخليل مثله: " إنّ الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء" فما هاهنا بمنزلة أيّهم، ويعلم معلقة.[3]

وسألت الخليل عن قوله:أحقّا إنّك لذاهب، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز: يوم الجمعة إنّه لذاهب[4]

المسألة الثّامنة والسّتون: هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر

وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عزّ وجلّ:" وأمرت لأن أكون أوّل المسلمين" إنما هو أمرت لهذا.[5]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص145.

[2] - المصدر السابق نفسه، ج3 ، ص169.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج3 ،ص 170.

[4] - المصدر نفسه، ج3 ،ص171.

[5]- المصدر السابق نفسه، ج3 ،ص 184.

وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم.

فقال: لأنّه قبيح أن تفصل بين أن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على إن، لأنّه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال.[1]

المسألة التّاسعة والسّتون: هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي)

قال الخليل: تكون أيضا على أي. وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أي، وإذا أدخلت الباء على أنّك وأنه، فكأنه يقول: أرسل إليه بأنّك ما أنت وذا، جاز.[2]

المسألة السّبعون: هذا باب أفعل إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد.

وأمّا ما جاء نحو: تهشل وتولب فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفحتى يجئ أمر يبينه. وكذلك فعلت به العرب؟ لأنّ حال التاء والنون في الزيادة، ليس كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف تهشلا {ونهسرا}. وهو قول العرب، والعرب، والخليل، ويونس.[3]

وإذا سمّيت رجلا بإثمد لم تصرفه، لأنه يشبه إضرب وإذا سميت رجلا بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع. وإن سميته بأبلم لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل. ولا تحتاج

في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتب وأشباهها لأنها ألف وهذا قول الخليل ويونس.[4]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3 ،ص185.

[2] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص163.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص220.

[4] – المصدر نفسه، ج3، ص 221.

المسألة الحادية والسّبعون: هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا.

زعم يونس: أنّك إذا سميت رجلا {بضارب من قولك}: ضارب، وأنت تأمر، فهو مصروف.

وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب، وهو قول أبي عمرو والخليل.[1] وذلك لأنّها صارت اسما وصارت في موضع {الاسم} المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها .

المسألة الثّانية والسّبعون: هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة.

...فإذا حقرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحين صرفته، لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنّك تقول في تشبيه غضبان: غضيبان؛ ويصيرغسلين وسنين فيمن قال: هذه سنين كما ترى. ولو كنت تدع صرف كلّ نون زائدة لتركت صرف رعشن، ولكنك إنّما تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوّله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنّه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأنّ آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرته. وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس.[2]

وسألته عن رجل يسمّى: دهقان، فقال: إن سميته من التدهقن فهو مصروف. وكذلك: شيطان إن أخذته من التشيطن. فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شيّط لم تصرفه.[3]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص228.

[2] – المصدر نفسه، ج3، ص240.

[3] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص240.

وسألت الخليل: عن رجل يسمّى مُرّنا، فقال: أصرّفه لأنّ المرّان إنّما سمّي للينه، فهو فعّال، كما يسمّى الحمّاض لحموضته. وإنّما المرانة اللين.[1]

وسألته: عن رجل يسمّى فينانا فقال: مصروف، لأنّه فيعال، وإنّما يريد أن يقول لشعره فنون كأفنان الشجر.[2]

وسألته: عن ديوان، فقال: بمنزلة قيراط، لأنه من دوّنت. ومن قال ديْوان فهو بمنزلة بيْطار.[3]

وسألته عن رمّان فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف.[4]

وسألته عن سعدان والمرجان، فقال: لا أشكّ في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل: سرداح ولا فعلال إلا مضعفا. وتفسيره كتفسير عريان، وقصته كقصته.[5]

وسألته عن تحقير علقى، اسم رجل، فقال: أصرفه، كما صرفت سرحان حين حقرته، لأنّ آخره حينئذ لا يشبه آخر ذفرى. وأمّا معزى فلا يصرف إذا حقرتها اسم رجل، من أجل التأنيث. ومن العرب من يؤنث علقى فلا ينوّن.[6]

المسألة الثّالثة والسّبعون: هذا باب ماينصرف في المذكّر ألبتةّ مما ليس في آخره حرف التأنيث

...ولو سمّيت رجلا قدما أو حشا صرفته، فإن حقّرته قلت: قديم فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة، لأنّ هذا لا يكون إلاّ

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص240.
[2]- المصدر السابق نفسه،ج3، ص240.
[3]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص240
[4]- المصدر نفسه، ج3، ص240.
[5]- المصدر الساب نفسه، ج3، ص241.
[6]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص 241.

تحقير أقلّ العدد، وليس محقّر أقلّ حروفا منه، فصار كغير المحقّر الذي هو أقلّ ما كان غير محقّر حروفا. وهذا **قول** العرب و**الخليل** ويونس.[1]

المسألة الرّابعة والسّبعون: هذا باب فُعَل

...وإن حقّرته صرفته؛ لأنّ فعيلا لايقع في كلامهم محدودا عن فويعل وأشباهه، كما لم يقع فُعَل نكرة محدودا عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو، كما صارت نكرته كصُرَد وأشباهه. وهذا قول الخليل.[2]

وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء وهما منصرفان في النكرة.[3]

وسألته عن صُغر من قوله الصغرى وصغر فقال: أصرف عذا في المعرفة لأنّه بمنزلة ثقبة وثقب، ولم يشبّه بشيء محدود عن وجهه.[4]

قلت: فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنّ أُخَر خالفت أخواتها وأصلها، وإنّما هي بمنزلة: الطُوَل والوُسط والكبر، لا يكنّ صفة إلاّ وفيهنّ ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة...[5]

وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أخر، إنّما حده واحدا واحدا، واثنين واثنين، فجاء محدودا عن وجهه فتُرك صرفه.[6]

---

[1] – المصدر نفسه،ج3، ص244.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص247.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص247.

[4] –المصدر السابق نفسه، ج3، ص247.

[5] – سيبويه،الكتاب،ج3، ص248.

[6] – المصدر نفسه،ج3، ص248.

قلت أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنّه نكرة يوصف به نكرة، {وقال لي}: قال أبو عمرو: "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" صفة، كأنّك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة.[1]

المسألة الخامسة والسّبعون: هذا باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحق له الواحد واوا ونونا.

قال الخليل: من قال هذا قال: مسلمين كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنين كما ترى، وبمنزلة قول العرب: فلسطين وقنّسرين كما ترى. فإن قلت: هل تقول: هذا رجلين، تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنّه إنّما منعهم من ذلك أنّ هذه لا تشبه شيئا من الأسماء في كلامهم، ومسلمين مصروف كما كنت صارفا سنينا.[2]

وقال في رجل اسمه مسلمات أو ضربات: هذا ضربات {كما ترى} ومسلمات كما ترى. وكذلك المرأة لو سمّيتها بهذا اصرفت. وذلك أنّ هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرا أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين، وصار التنوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عزّ وجلّ وهي معرفة.[3]

المسألة السّادسة والسّبعون: هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث.

...وسألته عن ذراع فقال: ذراع كثر تسميتهم به المذكر، وتمكّن في المذكر وصار من أسمائه خاصّة عندهم، ومع هذا أنّهم يصفون به المذكّر فيقولون: هذا ثوب ذراع. فقد تمكّن هذا الاسم في المذكر[4].

[1] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص248.
[2] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص 254.
[3] – المصدر نفسه،ج3، ص255/254.
[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 259.

المسألة السّابعة والسّبعون: هذا باب أسماء الأرضين.

وسألت الخليل فقلت: أرأيت من قال: هذه قباء ياهذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمّى به رجلا؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب، ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهجر وواسط. ألا ترى أنّ العرب قد كفتك ذلك لما جعلوا واسطا للمذكر صرفوه، فلو علموا أنه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسما غلب عليه التأنيث لم يصرفوه، ولكنه اسم كغراب ينصرف في المذكرولا ينصرف في المؤنث؛ فإذا سميت به الرجل فهو بمنزلة المكان.[1]

قلت: فإن سمّيته بلسان، في لغة من قال: هي اللسان؟ قال: لا أصرفه، من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ أنه بمنزلة: عناق قبل أن يكون اسما لمعروف، وقباء وحراء ليسا هكذا، إنّما وقعا علما على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث، فإنما هما كمذكر إذا وقع على المؤنث لم ينصرف. وأمّا اللسان فبمنزلة اللذاذ واللذاذة، يؤنث قوم ويذكر آخرون.[2]

المسألة الثامن والسبعون: هذا با تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفا ولاأسماء

وسألت الخليل عن رجل سميته أنّ، فقال: هذا أنّ لا أكسره، وأنّ غير إنّ: إنّ كالفعل وأنّ كالاسم. ألا ترى أنّك تقول: عامت أنّك منطلق فمعناه عامتك انطلاقك، ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمى بضارب: يضرب، ولرجل يسمّى يضرب ضارب. ألا ترى أنّك لو سميته بإنّ الجزاء كان مكسورا، وإن سميته بأن التي تنصب الفعل كان مفتوحا.[3]

---

[1] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص270.

[2] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص270.

[3] – المصدر نفسه،ج3، ص290.

وكان الخليل يقول: هذا ذوّ بفتح الذال، لأنّ أصلها الفتح، تقول: ذوا، وتقول ذوو.[1]

وسألته عن رجل اسمه: فو، فقال: العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه قالوا: فأبدلوا الميم مكان الواو، حتّى يصير، على مثال تكون الأسماء عليه، فهذا بمنزلة تثقيل لوّ ليشبه الأسماء فإذا سميته بهذا فشبّهه بالأسماء كما شبّهت العرب.ولو لم يكونوا قالوا: فم، لقلت: فوه، لأنه من الهاء، قالوا سوط وأسواط.[2]

واعلم أنّ الخليل كان يقول: إذا تهجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع، تقول: لام ألف، وقاف لام. قال:

تكتّبان في الطريق لام ألف[3]

المسألة التّاسعة والسّبعون: هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصّة.

وذلك: ذا وذوي، وتا، وأُلاء، وتقديرها أولاع. فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة لا{ وفي} ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاق وحاء. ومنهم من يقول: غاق وأشباهها؛ فإذا صار اسما عُمل فيه ما عُمل بلا؛ لأنّك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حوّلت لا.[4]

وهذا قول يونس والخليل...

وسألت الخليل: عن ذين اسم رجل فقال: هو بمنزلة رجلين ولا أغيّره لأنّه لا يختلّ الاسم أن يكون هكذا.[5]

---

[1] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص292.
[2] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص293.
[3] – المصدر نفسه، ج3، ص294.
[4] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص312.
[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص313.

وسألته : عن رجل سمي بأولى من قوله: " نحن أولو قوّة وأولو بأس شديد"، أو بذوي، فقال: أقول هذا ذوون، وهذا ألون، لأني لم أضف، وإنّما ذهبت النون بالإضافة.[1]

قلت : فإذا سمّيت رجلا بذي مال هل تغيره؟ قال : لا، ألا تراهم فالوا: ذو يزن منصرف، فلم يغيروه كأبي فلان، فذا من كلامهم مضاف؛ لأنه صار المجرور منتهى الاسم، وأمنو التنوين وخرج من حال التنوين حيث أضفت، ولم يكن منتهى الاسم، واحتملت الإضافة ذا كما احتملت أبازيد، وليس مفرد آخره هكذا فاحتملته كما احتملت الهاء عرقوة.[2]

وسألته عن أمس اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأن أمس ليس هاهناعلى الحد ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بأين؛ وكسروه كما كسروا غاق، إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة غلق لغير إعراب. فإذا صار اسما لرجل انصرف؛ فهذا يجري مجرى هذا، كما جرى ذا مجرى لا.[3]

المسألة الثّمانون: هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة.

وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنّها استعملت غير مضافة اسما كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معا وذهبا معا وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفا، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدّام.[4]

وسألت الخليل عن من عل، هلاّ جزمت اللام؟ فقال: لأنهم قالوا من عل، فجعلوها بمنزلة المتمكن، فأشبه عندهم من معال، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبل وبعد حركوه كما حركوا أول فقالوا: ابدأ بهذا أوّل، وكما قالوا: يا حكم أقبل في النداء؛ لأنها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة، فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يخلوا بها. وليس "حكم"

[1] – المصدر نفسه، ج3، ص313.
[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص314.
[3] – المصدر نفسه، ج3، ص314.
[4] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص317.

و"أوّل" ونحوهما كالذي ومن؛ لأنها لا تضاف ولاتتم اسما، ولا تكون نكرة، ومن أيضا لا تتم اسما في الخبر، ولا تضاف كما تضاف أيّ، ولاتنوّن كما تنوّن أيّ.[1]

وسألت الخليل عن قولهم: مذ عام أول، ومذ عام أول فقال: أول ههنا صفة، وهو أفعل من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافا، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك. وقد جعلوه اسما بمنزلة أفكل، وذلك قول العرب: ما تركت له أوّلا ولا آخرا، وأنا أول منه، ولم يقل رجل أول منه، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة وأن يكون اسما. وعلى أيّ الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته في النكرة. وإذا قلت عام أول فإنما جاز هذا الكلام لأنك تعلم به أنك تعني العام الذي يليه عامك، كما انّك إذا قلت أوّل من أمس أو بعد غد فإنما تعنى الذي يليه أمس والذي يليه غد. وأما قولهم: ابدأ به أوّل وابدأ بها أول فإنما تريد أيضا أول من كذا، ولكن الحذف جائز جيد، كما نقول: أنت أفضل، وأنت تريد من غيرك. إلا أن الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه. ومثل هذا الكلام كثير. والحذف يستعمل في قولهم: ابدأ به أول أكثر. وقد يجوز أن يظهروه، إلاّ أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح.[2]

وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مذ عام أول؟ فقال : جعلوه ظرفا في هذا الموضع، فكأنه قال: مذ عام قبل عامك.[3]

وسألته عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عز وجل: " والركب أسفل منكم" كأنه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك[4].

[1]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص 319.
[2]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص319.
[3] - سيبويه، الكتاب،ج3، ص319.
[4]- المصدر نفسه،ج3، ص319- 320.

وسألته عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبر؟ ومن خلف؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف. ومن العرب من يقول: من فوق ومن تحت، يشبّهه بقبل وبعد.[1]

وسألته عن قوله: جاء من أسفل يا فتى؟ فقال: هذا افعل من كذا وكذا، كما قال عزّ وجلّ: " إذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم".[2]

وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاة؟ فقال: أما من قال: هيهاة فهي عنده بمنزلة علقاة. والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت: هيهاه. ومن قال: هيهات فهي عنده كبيضات. ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء، فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاة علما لشيء. فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكّن.[3]

وسألت الخليل عن شتان فقال: فتحتها كفتحة هيهاة، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوها، ونونها كنون سبحان زائدة. فإن جعلته اسم رجل فهو كسبحان.[4]

المسألة الحادية والثمانون: هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف.

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده. ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ: " ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا". هذا قول الخليل.[5]

---

[1] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص320.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص323.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص323.

[4] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص324.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص325-326.

المسألة الثّانية والثّمانون: هذا باب الألقاب.

إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل.[1]

فإذا لقبت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف، **وهو قول** أبي عمرو ويونس والخليل.[2]

المسألة الثّالثة والثمانون: هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس.

وسألت الخليل عن قوله: فداء لك، فقال: بمنزلة أمس؛ لأنها كثرت في كلامهم، والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بأمس، ونوّن لأنه نكرة. غمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء. [3]

وتقول: أنت تأتينا في كل صباح مساء، ليس إلا.

وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر، ولم يبين ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب. ولا أعلمه إلا قول الخليل[4]

وسألت الخليل عن الياءات لمَ لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافا، وذلك قولك: رأيت معد يكرب، واحتملوا أيلدي سببا؟ فقال: شبّهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضا.[5]

---

[1] – المصدر نفسه،ج3، ص327.

[2] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص327.

[3] – المصدر نفسه،ج3، ص336.

[4] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص337.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص339.

المسألة الرّابعة والثمانون: هذا باب ما ينصرف مالا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات و الواوات منهن لامات

وسألت الخليل عن رجل يسمّى بقاض فقال: هو بمنزلته قبل أن يكون اسما، في الوقف والوصل وجميع الأشياء، كما أنّ مثنّى ومعلّى إذا كان اسما فهو بمنزلته إذا كان نكرة، ولا يتغير هذا عن حال كان عليها قبل أن يكون اسما كما لم يتغير معلّى، وكذلك عم. وكلّ شيء كان من بنات الياء والواو انصرف نظيره من غير المعتل فهو بمنزلته.[1]

وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما. ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس شيئ من الانصراف بأبعد من مفاعل، فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك. قلت: فإن جعلته اسم امرأة؟ قال: أصرفها؛ لأن هذا التنوين جُعل عوضا، فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين.[2]

وسألته عن قاض اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجرّ، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل. وكذلك أدل اسم رجل عنده؛ لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضا من الياء ويحذفوها.[3]

وسألته عن رجل يسمى أعمى فقلت: كيف تصنع به إذا حقّرته؟ فقال: أقول: أُعيم، أصنع به ما صنعت به قبل أن يكون اسما لرجل؛ لأنه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسما لرجل، كما أن أحيمر وهو اسم لرجل وغير اسم سواء. ومن أبى هذا فخذه بقاض اسم امرأة، فإن لم يصرفه فخذه بجوار فجوار فواعل، وفواعل أبعد من الصرف من فاعل معرفة وهو اسم امرأةلأن ذا قد ينصرف في

[1] – المصدر نفسه، ج3، ص343-344.
[2] – المصدر السابق نفسه، ج3، ص344.
[3] – سيبويه،الكتاب،ج3، ص344.

المذكر، وفواعل لا يتغير على حال، وفاعل بناء ينصرف في الكلام معرفة ونكرة وفواعل بناء لا ينصرف. فأشدّ أحوال قاض اسم امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتة في النكرة. فإن كانت هذه، يعني قاض، لا تنصرف ههنا لم تنصرف إذا كانت في فواعل. فإن صرف فجوار قبل أن يكون اسما بمنزلة قاض اسم امرأة.[1]

وسألته عن رجل يسمى يرمي أو أرمي؟ فقال: أنونه، لأنه إذا صار اسما فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة.[2]

وسألت الخليل فقلت: كيف تقول مررت بأُفيعل منك، من قوله مررت بأعيمى منك؟ فقال: مررت بأعيم منك، لأن ذا موضع تنوين. ألا ترى أنك تقول: مررت بخير منك، وليس أفعل منك بأثقل من أفعل صفة.[3]

وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررت بجواري قبل. وقال الخليل هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجرّ، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأنّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة.[4]

ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض: مررت بقاضي قبل، ومررت بأُعيمى منك. فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الاصل، قال الشاعر الهذليّ:

أبيت على معاري واضحات بهن ملوّب كدم العباط

وقال الفرزدق:

---

[1] – المصدر نفسه، ج3، ص345.

[2] –المصدر السابق نفسه،ج3، ص345.

[3] –سيبويه، الكتاب،ج3، ص345.

[4] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص345.

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.[1]

وتقول في رجل سمّيته بارْمهْ: هذا إرْمٍ قد جاء، وينوّن، في قول الخليل، وهو القياس.[2]

المسألة الخامسة والثّمانون: هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد.

قال الخليل: يوما وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في "مالك "، والباء التي في "ضَرَبَ "؟ فقيل له: نقول: باء كاف كافْ. فقال: إنّما جئتم بالاسم ول َمْ تلفظوا بالحرف. وقال: أقول "كَهْ " و"بهْ ". فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا "عَهْ "، فألحقوا هاءً حتى صيّروها يُستطاع الكلام بها، لأنّه لا يُلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: "كَ و بَ فاعلم يا فتى "، كما قالوا: "عِ يا فتى ". فهذه طريقة كلّ حرف كان متحرّ ك ا، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقُربها منها وشَبهها بها، فتقول: "بَا" و "كا"، كما تقول: "أنا".[3]

ثمّ قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباء إضربْ ودال قدْ؟ فأجابوا بنحوٍ مما أجابوا في المرة الأولى فقال: أقول إبْ و إي و إدْ، فأُلحِقَ ألفا موصولة. قال: كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا ابنٌ و اسمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكن في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفا حتى وصلت إلى اللفظ بها فكذلك تُلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكّن الأول في الاسم. وقال بعضهم: إذا سمّيت رجلا بالباء مِن ضَرَبَ قلتُ: رب فأَردُّ العين... [4]

---

[1] -المصدر نفسه،ج3، ص 345-346.

[2] -المصدر السابق نفسه،ج3، ص352.

[3] - سيبويه، الكتاب،ج3، ص355-356.

[4] - المصدر نفسه،ج3، ص356.

وقال الخليل: ومما يدلّ على أنّ "ألْ" مفصولة من "ألرّجل " ولم يُبْنَ عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر:

دعْ ذا وعجِّلْ ذا وألحِقنا بِذَلْ بالشّحْم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ.

قال : هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكّر: "قَدِ ي": "قَد فَعَلَ". ولا يُفعَل مثلُ هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة.[1]"

وإن سمّيت رجلا بالضاد من ضرب قلت: ضاءٌ، وإن سمّيته بها من ضِرَابِ قلت ضيٌّ، وإن سمّيته بها من ضُحَى قلت: ضَوٌّ. وكذلك هذا الباب كلّه. وهذا قياس قول الخليل.[2]

المسألة السّادسة والثّمانون: هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام.

وسألت الخليل عن رجل يسمّى خيرا منك، أو مأخوذا بك، أو ضاربا رجلا، فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسما. وذلك أنك تقول: رأيت خيراً منك، وهذا خيرٌ منك، ومررت بخيرٍ منك.[3]

قلت : فإن سمّيت بشيء منها امرأة؟ فقال: لا أدع التنوين، من قِبَل أنّ خيراً ليس منتهى الاسم، ولا مأخوذا، ولا ضاربا. ألا ترى أنك إذا قلت: ضارِبٌ رجلا أو مأخوذٌ بك وأنت تبتدئ الكلام احتجت ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: زيد، وضارب ومنك بمنزلة شيء من الاسم، في أنّه لم يسنَد إلى مسنَد وصار كمال الاسم، كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكماله. ويدلّك على أنّ ذا ينبغي له أن يكون منوّنا قولهم: لا خيراً منه لك، ولا ضاربا رجلا لك؛ فإنّما ذا حكاية، لأن خيراً منْكَ كلمة على حدة، فلم يُحذَف التنوين منه في موضع حذْف التنوين من غيره، لأنه بمنزلة شيء من

[1] – المصدر نفسه،ج3، ص358.
[2] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص359.
[3] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص 362.

نفس الحرف ، إذْ لم يكن في المنتهى. فعلى هذا المثال تجري هذه الأسماء. وهذا قول الخليل.[1]

وسألت الخليل عن رجل يسمّى من زيد وعن زيد فقال: أقول: هذا من زيد، وعن زيد. وقال: في ذا الموضع وأصيِّره بمنزلة الأسماء كما فُعل ذلك به مفردا يعني - عن و من. ولو سميته قطْ زيدٍ لقلت هذا قطُّ زيد، ومررت بقط زيد، حتى يكون بمنزلة حسبك، لأنك قد حوّلته وغيّرته، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت: هذا غلام زيد، كما أن غلام زيد لا يكون كلاما حتى يكون معه غيره. ولو حكيته مضافا ولم أغيره لفعلت به ذلك مفردا، لأني رأيت المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد حكاية. ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلا "وَزْنَ سَبْعَةَ" قلت: هذا وزن سبعة فتجعله بمنزلة طلحة. والدليل على ذلك أنك لو سمّيت رجلا خمسة عشر زيد لقلت: هذا خمسة عشر زيد، تغيّر كما تغيّر أمس، لأنّ المضاف من حدّ التسمية.[2]

قلت : فإن سمّيته بفي زيد لا تريد الفَمَ؟ قال : أثقّله فأقول: هذا فيّ زيد كما ثقّلته إذا جعلته اسما لمؤنّث لا ينصرف. ولا يشبه ذا فاعبد الله، لأنّ ذا إنما احتمل عندهم في الإضافة حيث شبّهوا آخره بآخر أبٍ، يعني الفم مضافا، وصار حرف الإعراب غير محرك فيه إذ كان مفردا على غير حاله في الإضافة فأما في فليست هذه حاله، وياؤه تحرّكُ في النصب. وليس شيء يتحرك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناء إلا لزمه ذلك في الانفراد. وكرهوا أن يكون على حال إن نوّن كان مختلا عندهم.[3]

وسألت الخليل عن إنما وأنما وكأنما وحيثما وإما في، قولك: إما أن تفعل و إما أن لا تفعل، فقال: هن حكايات، لأن ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضر موت. ألا ترى أنها لم تغير"حيث" عن أن يكون فيها اللغتان: الضم و الفتح. وإنما تدخل لتمنع أن

[1] –سيبويه، الكتاب،ج3، ص362.
[2] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص363.
[3] – سيبويه، الكتاب،ج3، ص364.

من النصب، ولتدخل حيث في الجزاء، فجاءت مغيّرة، ولم تجئ كموت في "حضر" ولا لغوا.[1]

المسألة السّابعة والثّمانون: هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة.

قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تُحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس.[2]

المسألة الثّامنة والثّمانون: هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس.

وسألته عن شديدة فقال : لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.[3]

قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال : لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعلَ، ألا ترى أنّ فعل من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف: حَويزِيٌّ.[4]

المسألة التّاسعة والثّمانون: هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرف مكسر.

وقال الخليل: من قال في يثرب: يثربيّ، وفي تغلب تغلبيّ ففتح مغيّرا فإنه إن غيّر مثل يَرميْ على ذا الحدّ قال: يرمَوِيٌّ، كأنه أضاف إلى يَرْمَى.[5]

وقال الخليل: الذين قالوا: تغلبيّ ففتحوا مغيّرين كما غيّروا حين قالوا: سهليّ وبصريّ في بصريّ، ولو كان ذا لازما كانوا سيقولون في يشكر يشكريّ، وفي جلهم:

---

[1]- المصدر نفسه ،ج3، ص364.

[2]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص367.

[3] -المصدر السابق نفسه،ج3، ص371.

[4]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص371.

[5] - المصدر نفسه،ج3، ص 372.

جلهميّ. وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم؛ وهذا قول يونس.[1]

المسألة التّسعون: هذا باب الإضافة إلى "فَعِيل" أو فُعَيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن، وما كان في اللفظ بمنزلتهما.

وسألته عن الإضافة إلى "حيّة" فقال: "حيويّ"، كراهية أن تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قول العرب في "حيّة بن بهدلة": حيويّ، وحُرِّكت الياء لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة. فإن أضفت إلى ليّة قلت: " لَوَوِيٌّ"؛ لأنّك احتجت إلى أن تحرّك ياء حيّة، فلمّا حرّكتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حرّكتها في التصغير. ومن قال "أُمَيِّيٌّ" قال: "حَيِّيٌّ".[2]

وسألته عن الإضافة إلى "عدوّ"، فقال : "عَدُوِّيٌّ". وإلى كوّة قال: كوّيٌّ، وقال لا أغيّره لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أُبدِل إذا كثُرت الياءات فأَفِرُ إلى الواو، فإذا قدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياءات غايةَ الاستثقال لم أغيِّره.[3]

وسألته عن الإضافة إلى "تحيّة" فقال : "تحويّ"، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من "عَدِيّ" وهو الياء الأولى، وكذلك كلّ شيء كان آخره هكذا.[4]

المسألة الحادية والتّسعون: هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخرُه ياءً وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً.

فقال الخليل: كأنهم شبّهوها حيث دخلتها الهاء ب"فعْلة"؛ لأنّ اللفظ ب"فعلة" إذا أسكنت العين و"فعلة" من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيت فعلة من بنات

[1]- سيبويه، الكتاب،ج3،ص342.
[2] -المصدر نفسه،ج3، ص377.
[3] -سيبويه، الكتاب،ج3، ص377.
[4]-المصدر نفسه،ج3، ص378.

الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياءً، ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوها آخرُها يشبه آخرَها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا "دُمْيَةً" ك"فُعَلة"، وجعلوا "فِتْيةً بمنزلة "فِعِلةٍ".

هذا قول الخليل.[1]

وقال : لا أقول في "غزوة" إلاّ " غزويّ"، لأنّ ذا لا يشبه آخِرُه آخِر "فَعِلةٍ" إذا أسكنتْ عينها. ولا تقول في"غُدْوةٍ" إلاّ "غُدْوِيٌّ"، لأنه لا يشبه "فَعِلةً" ولا "فُعِلةً"، ولا يكون "فَعِلة" ولا "فُعِلة" من بنات الواو هكذا.

المسألة الثّانية والتّسعون: هذا باب الإضافة إلى كلّ شيء لامه ياء أو واو وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة.

وسألته عن الإضافة إلى "راية"، و"طاية" و"ثاية"، و"آية"، ونحو ذلك، فقال: أقول رائيٌّ"، و"طائيٌّ"، و"ثائيٌّ"، و"آئيٌّ". وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبّه بالياء، فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالا، وأبدلوا مكانها همزة، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تُبدل بعد الألف الزائدة؛ لأنهم كرهوها ههنا كما كرهوا ثم، وهي هنا بعد ألف كما كانت ثمّ ، وذلك نحو ياء "رِدَاءٍ".[2]

المسألة الثّالثة والتّسعون: هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردّ.

وتقول في "عِضَةٍ": "عِضَوِيٌّ"، على قول الشاعر من الرجز:

هذا طريق يأزم المآزمـــا وعِضَـــوات تقطـــع اللّـــهازِمَـــا

ومن العرب من يقول: عُضيهة، يجعلها يمن بنات الهاء بمنزلة شَفَة إذا قالوا ذلك.

[1] سيبويه، الكتاب،ج3، ص380.

[2] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص382-383.

وإذا أضفت إلى أخت قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

وذا القياس قول الخليل، من قِبَلِ أنك لـمّا جمعت بالتاء، حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أرَدُّ له إلى الأصل.[1]

المسألة الرّابعة والتّسعون: هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

وسألت الخليل عن "ابْنَمٍ" فقال : إن شئت حذفت الزوائد فقلت: "بنوي" كأنك أضفت إلى " ٱبْنٍ". وإن شئت تركته على حاله فقلت: "ابْنِميٌّ" كما قلت: "ابنيٌّ" و:"استيٌّ".[2]

المسألة الخامسة والتّسعون: هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلا اسما واحدا.

كان الخليل يقول: "تُلْقِي" الآخر منهما كما تلقي الهاء من "حمزة" و"طلحة"؛ لأنّ "طلحة" بمنزلة "حَضْرَ مَوْتَ". وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف و ما لا ينصرف.[3]

وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه "اثنا عشر"، فقال : " ثنويّ" في قول من قال: "بنويّ" في "ابن"، وإن شئت قلت: "اثنيّ" في "اثنين"، كما قلت: "ابنيّ"، وتحذف "عشر" كما تحذف نون "عشرين"، فتُشبّه "عشر" بالنون كما شبَّهتَ "عشر" في "خمسة عشر" بالهاء. وأما اثنا عشر التي للعدّ فلا تضاف ولا يضاف إليها.[4]

---

[1] -سيبويه، الكتاب،ج3، ص395-396.

[2] -المصدر السابق نفسه،ج3، ص398.

[3] -سيبويه، الكتاب،ج3، ص411.

[4] -المصدر نفسه،ج3، ص411-412.

المسألة السّادسة والتّسعون: هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء

وسألت الخليل عن قولهم في "عبد مناف": "منافيّ"، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك، إلاّ أنهم قالوا: "منافيٌّ" مخافة الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسما من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس.[1]

المسألة السّابعة والسّبعون: هذا باب الإضافة إلى الجمع.

لو أضفت إلى المساجد قلت: "مَسْجِدِيٌّ"، ولو أَضفت إلى الجُمَع قلت: "جُمَعِيٌّ"، كما تقول: "رُبِيٌّ". وإن أضفت إلى "عُرَفَاءَ" قلت: "عَرِيفِيٌّ". فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب.[2]

وسألته عن قولهم مدائنيّ"، فقال: صار هذا البناء عندهم اسما لبلد.[3]

المسألة الثّامنة والتّسعون: هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوِله، أو ذا شيء

وقال الخليل: إنّما قالوا: "عشيةٌ راضيةٌ"، و"طاعِمٌ"، و"كاسٍ" على ذا، أي: ذاتُ رِضا، وذو كِسْوة وطعام، وقالوا: "نَاعِلٌ" لذي النَّعْل.[4]

وقال امرؤ القيس من الطويل:

وليس بذي رُمْحٍ فَيَطْعَنني به وليس بذي سَيْفٍ وليس بِنَبَّالِ

يريد: وليس بذي نَبْل. فهذا وجهُ ما جاء من الأسماء ولم يكن له فِعْل. وهذا قول الخليل.[5]

---

[1]- سيبويه، الكتاب ،ج3، ص414.

[2] -المصدر السابق نفسه،ج3، ص416.

[3]- سيبويه، الكتاب ،ج3، ص417.

[4] - المصدر نفسه ،ج3، ص421.

[5]- سيبويه، الكتاب،ج3، ص422.

المسألة التّاسعة والتّسعون: هذا وجه ما لم يُجْرَ على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب

وسألته عن قولهم: "مَوْتٌ مائِتٌ"، و"شُغْلٌ شَاغِلٌ"، و"شِعْرٌ شاعِرٌ"، فقال: إنّما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: "هَمٌّ ناصِبٌ"، و"عيشةٌ راضيةٌ" في كلّ هذا.

فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يُجْرَ على فعله، وهذا قول الخليل : يمتنع من الهاء في التأنيث في "فَعُولٍ" وقد جاءت في شيء منه. وقال: "مِفْعالٌ" و"مِفْعِيلٌ" قلّ ما جاءت الهاء فيه، و"مِفْعَلٌ" قد جاءت الهاءُ فيه كثيرا نحو مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ، ويقال: "مِصَكٌّ"، و"مِصكّة"، ونحو ذلك.[1]

المسألة المائة: هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف

وسألت الخليل عن "العَشَا" الذي في العينين، فقال: "عَشَوانِ"، لأنه من الواو، غيرَ أنهم قد يُلْزِمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تحفيفا للواو.[2]

المسألة الأوّلى بعد المائة: هذا باب تثنية الممدود.

وسألت الخليل عن قولهم: " عقلتُه بثِنايين وهنايين"، لِمَ لَمْ يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفرَد الواحدُ ثم يَبْنُوا عليه، فهذا بمنزلة السماوة، لمَّا لم يكن لها جمعٌ ك"العظاء" و "العباء" يجئ عليه، جاء على الأصل. والذين قالوا: "عَبَاءة" جاؤوا به على "العَباء". وإذا قلت: "عباية" فليس على "العَباء".ومن ثمّ زعم قالوا: "مِذْرَوانِ"، فجاؤوا به على الأصل، فشبّهوها بذا حيث لم يُفرد واحده. وقالوا: "لك نُقاوةٌ و نَقاوةٌ". وإنما صارت واوا لأنها ليست آخِرَ الكلمة. وقالوا لواحده: "نِقْوةٌ"، لأنّ أصلها كان من الواوِ.[3]

---

[1] – المصدر السابق نفسه،ج3، ص425.

[2] – سيبويه، الكتاب ،ج3، ص428.

[3] – المصدر نفسه،ج3، ص432-433.

المسألة الثّانية بعد المائة: هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء.

وسألته عن رجل يسمَّى بابنٍ فقال: إن جمعت بالواو والنون قلت: بنون كما قلت قبل ذلك، وإن شئت كسّرت فقلت: أبناء.

وسألته عن امرأة تسمَّى بأمٍ، فجمعها بالتاء وقال: أمَّهات، وأمَّات في لغة من قال: أمَّات، لا يجاوز ذلك، كما أنَّك لو سمّيت رجلاً بأبٍ ثم ثنّيته لقلت: أبوان لا تجاوز ذلك[1].

وسألته عن أب فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: "أبون" وكذلك "أخ" تقول: "أخون"، لا تغير البناء، إلا أن تحدث العرب شيئا، كما تقول: "دمون".[2]

المسألة الثّالثة بعد المائة: هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم.

سألت الخليل عن قولهم: "الأشعرون"، فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسّروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة، فكما كسّروا مِسمعا والأشعث حين أرادوا " بني مِسمع" و"بني الأشعث"، ألحقوا الواو والنون. وكذلك الأعجمون فقد قال بعضهم "النّميرون". وليس كل هذا النّحو يلحقه الواو والنون، كما ليس كل النّحو يكسر ولكن تقول فيما قالوا: وكذلك وجه هذا الباب.

وسألوا الخليل عن مقتويٍ ومقتوين، فقال: هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين.

وأمَّا النَّصارى فإنه جماع نصريٍ ونصران، كما قالوا: ندمان وندامى، وفي مهري مهارى، وإنَّما شبَّهوا هذا ببخاتي، ولكنَّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثفية، وأبدولا مكانها ألفاً، كما قالوا صحارى.

هذا قول الخليل[3].

المسألة الرّابعة بعد المائة: هذا باب مايتغيّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لايتغيّر إذا كان اسم رجل أو امرأة

وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب يقولون: علاك، ولداك، وإلاك.

وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة الكاف.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص442

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص447.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص453-454.

وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب لأنَّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل كلا بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنَّما شبَّهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لايخلوان من الإضافة. وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء. وقد بيّن ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقى إن شاء الله، كما شبّه أمس بغاق وليس مثله، وكما قالوا: من القوم فشبَّهوها بأين.

ولا تفرد كلا، إنَّما تكون للمثنى أبداً[1].

المسألة الخامسة بعد المائة: هذا باب تصغير ماكان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئا مما كان رابع ماذكرنا مما كان عدة حروفه خمسة أحرف.

وقال الخليل: لو كنت محقِّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويّين، لقلت: سفيرجلٌ كما ترى، حتى يصير بزنة دنينيرٌ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب[2].

المسألة السّادسة بعد المائة: هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف.

واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، وذلك قولك في قرقرى: قربقر، وفي حبركى: حبيركٌ. وإنما صارت هذه الأف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة الألف مبارك وجوالقٍ، لأنها ميّتة مثلها، ولأنها كسِّرت الأسماء للجمع لم تثبت، فلّما اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل. فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسةً فصاعدا[3].

المسألة السّابعة بعد المائة: باب مايحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات

لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها فكذلك تحذف في التصغير وذلك في قولك في مغتلمٍ: مغيلمٌ، كما قلت مغالم، فحذفت حين كسّرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيليمٌ فألحقت الياء عوضاً مما حذفت، كما قال بعضهم مغاليم.

وكذلك جوالقٌ إن شئت قلت: جويليقٌ عوضاً كما قالوا: جواليق. والعوض قول يونس والخليل[4].

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص456.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص463.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص466.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص473.

المسألة الثّامنة بعد المائة: هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات.

وإذا حقّرت عثولٌ قلت عثيلٌ وعثيِّيلٌ، لأنَّك لو جمعت قلت: عثاول وعثاويل، وإنَّما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنَّهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين قرشِبّ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشِبّ، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا قراشب، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين، وكذلك قول العرب وقول الخليل[1].

المسألة التّاسعة بعد المائة:هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان، تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما، تحذف أيهما شئت.

وإذا حقَّرت جلاً اسمه قبائل قلت: قبيئل، وإن شئت قلت قبيئيل عوضاُ ممّا حذفت، والأف أولى بالطرح من الهمزة، لأنَّها كلمةٌ حيةٌ لم تجيء للمد، وإنَّما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائلٍ، وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمنزلة ألف عذافر، وهذا قول الخليل. وأمَّا يونس فيقول: فبيِّل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة، كما حذفوا ياء قراسيةٍ وياء عفاريةٍ[2].

المسألة العاشرة بعد المائة: هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

ولو سمّيت امرأة ب"ضربتُ " ثم حقَّرت لقلت: "ضريبةٌ"، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها؛ وذلك لأنَّك لما حقَّتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها، ألا ترى أنَّها في الوصل تاء، ولأنَّهم لايؤنثون بالتاء شيئاً إلاَّ شيئاً علامته في الأصل الهاء فألحقت في ضربت الهاء حيث حقَّرت، لأنَّه لاتكون علامة ذلك المثال التاء، كما لا تكون علامة مايجيء على اصله من الأسماء التاء. وهذا قول الخليل[3].

المسألة الحادية عشر بعد المائة: هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل.

وأمّا "الشَّاء" فإنّ العرب تقول فيه: شوىٌّ، وفي شاةٍ: شويهةٌ، والقول فيه: أنَّ شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي لا تكون لاماتٍ، وشاةً من بنات الواوات التي تكون عينات ولامها هاء، كما كانت سواسيةٌ ليس من لفظ "سيٍّ"، كما كانت شاءٌ من بنات الياءات التي هي لامات وشاةٌ من بنات الواوات التي هنّ عينات، والدليل على ذلك هذا شوىٌّ، وإنما ذا كامرأةٍ ونسوةٍ؛ والنِّسوة ليست من لفظ إمرأة؛ ومثله رجلٌ ونفرٌ[4].

ومن ذلك ايضاً "قيراطٌ" و"دينارٌ". تقول:" قريريطٌ" و"دنينيرٌ"، لأنَّ الياء بدلٌ من الراء والنون فلم تلزم. إلا تراهم قالوا: دنانير وقراريط. وكذلك الدّيباج فيمنقال: دبابيج، والدّيماس فيمن قال: دماميس. وأمّا من

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص476.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص485.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص505..

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص510.

قال ديناميس وديابيج فهي عنده بمنزلة واو جلواخٍ وياءٍ جريالٍ، وليست ببدل. وجميع ماذكرناه قول يونس والخليل[1].

المسألة الثّانية عشر بعد المائة: هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه.

وسألت الخليل عن "خاف" و"المال" في التحقير فقال: "خافٍ" يصلح أن يكون "فاعلا" ذهبت عينه وأن يكون "فَعِلاً"، فعلى أيّهما حملته لم يكن إلاّ بالواو وإنَّما جاز فيه "فعِلٌ" لأنه من "فعِلتُ أفعل"، و"أخاف" دليلٌ على أنها "فعِلتُ"، كما قالوا: "فزعتَ تفزعُ". وأما "مالٌ" فإنّه "فعِلٌ"، لأنهم لم يقولوا: "مائلٌ"، ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على أسهل الوجهين[2].

المسألة الثّالثة عشر بعد المائة: باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال البدالٌ فيها وتلزمها.

وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ.

فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قويئمٌ وبويئعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لايبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شاوت. ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير.

ومن ذلك ايضاً أدؤرٌ ونحوها، لأنك أبدلت منها كما أبدلت من واو قائمٍ، وليست منتهى الاسم، ولو كسَّرتها للجمع لثبتت، خلافاً لباب عطاءٍ وقضاءٍ وأشباههما إذ كانت تخرج ياءاتهن وواواتهن إذا لم يكنَّ منتهى الاسم. فلما كانت هذه تبدل وليست منتهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى.

وكذلك أوائل اسم رجل؛ لأنَّك أبدلت الهمزة منها كما ابدلتها في أدؤرٍ وهي عينٌ مثل واو أدؤرٍ؛ لأنَّ أوائل لو كانت على أفاعل (وكان مما يجمع) لكان في التكسير تلزمه الهمزة، فإنَّما هو بمنزلته لو كان أفاعلاً، وقويت فيه الهمزة إذا لم تكن منتهى الاسم.

وكذلك النَّؤور والسُّؤور واشباه ذلك، لأنَّها همزات لازمه لو كسَّرت للجمع الأسماء لقوّتهن حيث كنّ بدلا من معتّل ليس بمنتهى الاسم، فلمّا لم يكنَّ منتهى أجرين مجرى الهمزة التي من نفس الحرف.

وكذلك فعائل؛ لأن علّته كعلة قائلٍ، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في فعائل ثم كسّرته للجمع لتثبت. وجميع ماذكرت لك قول الخليل ويونس[3].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص510.

[2]-المصدر السابق نفسه، ج3، 512.

[3]-سيبويه، الكتاب، ج3، ص514-515.

المسألة الخامسة عشر بعد المائة: باب ماجرى في الكلام مصغَّراً وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره.

وذلك قولهم: جميلٌ وكعيتٌ، وهو البلبل. وقالوا: كعتانٌ وجملانٌ فجاءوا به على التكبير. ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا: جميلاتٌ. فليس شيء يراد به التصغير إلاّ وفيه ياء التصغير.

وسألت الخليل عن كيت فقال: هو بمنزلة جميلٍ؛ وإنما هي حمرةٌ مخالطها سوادٌ ولم يخلص؛ فإنَّما حقّروها لأنَّها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال اسود ولا أحمر وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك: هو دوين ذلك.

وأمّا سكيتٌ فهو ترخيم سكيَّتٍ. والسُّكّيت: الذي يجيء آخر الخيل[1].

المسألة السّادسة عشر بعد المائة: باب مايحقر لدنوّه من الشيء وليس مثله.

سألت الخليل عن قول العرب: "ما أميلحه". فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لايحقَّر، وإنّما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يَطَؤُهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام[2].

المسألة السّابعة عشر بعد المائة: هذا باب تحقير المؤنَّث

اعلم أن كلّ مؤنَّث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدم: قديمة، وفي يدٍ: يديَّة.

قلت: فما بال سماءٍ، قالوا: سميَّة؟ قال: من قبل أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلمَّا خفَّت صارت بمنزلة دلوٍ، كأنَّك حقَّرت شيئاً على ثلاثة أحرف.

فإن حقّرت امرأة سقَّاء قلت: سقيقيٌّ ولم تدخلها الهاء؛ لأنَّ الاسم قد تمّ.

وسألته عن الذين قالوا في حباري: حبيِّرة فقال:لما كانت فيه علامة التأنيث ثابتةً أرادوا أن لا يفارقها ذلك التحقير، وصاروا كأنَّهم حقّروا حبارة. وأمَّا الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقية على اربعة أحرف، فكأنّا حقّرنا حبار. ومن قال في حباري: حبيِّرة قال: في لغيزي: لغيغيزة، وفي جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعداً إذا كانت ألف تأنيث.

وسألته عن تحقير نصفٍ نعت امرأة فقال: تحقيرها نصيف، وذاك لأنّه مذكّر وصف به مؤنث. ألا ترى أنّك تقول: هذا رجل نصف. ومثل ذلك أنّك تقول: هذه امرأة رضيً، فإذا حقّرتها لم تدخل الهاء؛ لأنَّها وصفت بمذكّر، وشاركت المذكّر في صفته لم تغلب عليه. ألا ترى أنك لو رخّمت الضّامر لم تقل ضميرة.

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص530.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص531.

وسألته عن الناب من الإبل فقال: إنّما قالوا: نييب؛ لأنَّهم جعلوا الناب الذّكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنَّما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسماً غالباً وزعم أن الحرف بتلك المنزلة، كأنَّه مصدر مذكّر كالعدل، والعدل مذكّر؛ وقد يقال: جاءت العدل المسلمة. وكأنَّ الحرف صفة، ولكنَّها أجريت مجرى الاسم، كما أجرى الأبطح، والأبرق، والأجدل[1].

وإذا رخَّمت الحائض فهي كالضامر؛ لأنَّه إنما وقع وضفاً لشيء، والشَّيء مذكَّر. وقد بيَّنا هذل فيما قبل.

قلت: فما بال المرأة إذا سمِّيت بحجر قلت: حجيرة؟ قال: لأنّ حجر قد صار اسماً لها علما وصار خالصاً؛ وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكّرا على معنّى واحد، ولم ترد أن تحقِّر الحجر، كما أنَّك أردت أن تحقِّر المذكّر حين قلت: عديل وقريش؛ وإنَّما هذا كقولك للمرأة: ما أنت إلا رجيل، وللرجل: ما أنت إلا مريَّة، فإنّما حقَّرت الرجل والمرأة. ولو سمّيت امرأة بفرس لقلت: فريسة كما قلت: حجيرة، فإذا حقَّرت الناب والعدل وأشباههما، فإنَّك تحقِّر ذلك الشيء، والمعنى يدلُّ على ذلك، وإذا سمَّيت رجلاً بعين أو أذنٍ فتحقيره بعينٍ أو أذنٍ فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجرٍ اسم امرأة[2].

المسألة الثّامنة عشر بعد المائة: باب ما يحقّر على غير بناء مكبّره الذي يستعمل في الكلام.

فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مغيربان الشمس، وفي العشيِّ: آتيك عشيَّاناً.

وسمعنا من العرب من يقول في عشَّية: عشيشية، فكأنهم حقَّروا مغربان وعشيان وعشاة.

وسألت الخليل عن قولك: آتيك أصيلالاً؛ فقال: إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أصيلاناً.

وسألته عن قول بعض العرب: آتيك عشيَّاناتٍ ومغيربانات، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنَّه حين كلمَّا تصوَّيت فيه الشمس ذهب منه جزء، فقالوا: عشيَّانات، كأنَّهم سمَّوا كلَّ جزء منه عشيَّة. ومثل ذلك قولك المفارق في مفرقٍ، جعلوا المفرق مواضع، ثم قالوا: المفارق كأنَّهم سمّوا كلّ موضع مفرقاً. قال الشاعر، وهو جرير:

قال العواذل ما لجهلك بعد ما ... شاب المفارق واكتسين قتيرا[3].

المسألة التّاسعة عشر بعد المائة: هذا باب تحقير ما كسّر عليه الواحد للجمع.

وسألت الخليل عن تحقير الدُّور، فقال: أردُّه إلى بناء أقلّ العدد؛ لأني إنّما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقللّه وأحقّره صرت إلى بناء الأقلّ، وذلك قولك: أديئر، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنَّك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد. ألا ترى أنَّك تقول للأقل ظبيات وغلوات وركوات،

[1]- المصدر نفسه، ج3، ص535-536.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص536.

[3]-المصدر نفسه ، ج3، ص537.

ففعلات ههنا بمنزلة أفعلٍ في المذكَّر وأفعالٍ ونحوهما. وكذلك ما جمع بالواو والنون والياء والنون، وإن شركه الأكثر كما شرك الأكثر الأقلُّ فيما ذكرنا قبل هذا[1].

المسألة العشرون بعد المائة: باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها.

وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلنّ: وبالله لأفعلنّ، و﴿**تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾**الأنبياء/57**.

وقال الخليل: إنّما تجيْ بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلاّ أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد[2].

المسألة الحادية والعشرون بعد المائة: هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو.

وهذا قول الخليل، وقال زهير:

تعلَّمن ها لعمر الله ذا قسماً ... فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

ومثل قولهم: آلله لأفعلنّ، صارت الألف ههنا بمنزلة ها ثمّ. ألا ترىأنك لا تقول: أو الله، كما لا تقول: ها والله، فصارت الألف ههنا وهما يعاقبان الواو، ولا يثبتان جميعا[3].

وقال الخليل في قوله عزّ وجلَّ: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾ : الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيدٍ وعمروٍ، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنَّك تقول: والله لأفعلنَّ ووالله لأفعلنّ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء[4].

قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنَّما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولوكان انقضى قسمه بالأوّل على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون، كقولك: بالله لأفعلنّ، بالله لأخرجنّ اليوم، ولا يقوى أن تقول: وحقِّك وحقِّ زيد لأفعلنّ، والواو الآخرة واو قسم، لا يجوز إلا مستكرها، لأنَّه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضمّ الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه[5].

---

[1]-سيبويه، الكتاب، ج3، ص545.

[2]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص552.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص555- 556.

[4]- المصدر نفسه،ج3، ص556-557.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص557.

المسألة الثّالثة والعشرون بعد المائة: هذا باب ما يحرّك فيه التنوين في الأسماء الغالبة.

وأمَّا زيد ابن زيدك، فقال الخليل: هذا زيد ابن زيدك، وهو القياس وهو بمنزلة : هذا زيد ابن أخيك؛ لأنَّ زيداً إنَّما صار ههنا معرفةً بالضمير الذي فيه، كما صار الأخ معرفة به. ألا ترى أنَّك لو قلت: هذا زيد رجلٍ صار نكرة، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غيَّره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به[1].

المسألة الرّابعة والعشرون بعد المائة: هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء.

«وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين. وذلك قولك: "اضربا " وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: "اضرباني " و"اضربا نعمان " لا تردَّن الخفيفة. ولا تقل ذا موضع إدغام فأردَّها؛ لأنَّها قد تثبت مدغمة. والردُّ خطأ ههنا إذا كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلاما. وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلَّت وأدغمت، وخذفت في قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنثها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستثقلون»[2].

المسألة الخامسة والعشرون بعد المائة: هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنّه لا يستقيم هو و الأوّل،من غير أهل الحجاز.

«وسألت الخليل لم ذاك؟ فقال: لأنَّ الهاء خفيَّة، فكأنّهم قالوا: " ردَّا" و"أمدَّا "و "غلاَّ "، إذا قالوا: "ردَّها " و"غلَّها " و"أمِدَّها ". فإذا كانت الهاء مضمومة ضمرا، كأنهم قالوا: "مدُّوا " و"عضُّوا "، إذا قالوا: "مُدُّه " و"عضُّه ". فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفية كسرت الأول كله، لأنَّه كان في الأصل مجزوما؛ لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرّك لالتقاء الساكنين كسر. وذلك قول: "اضرب الرَّجل " و"اضرب ابنك "، فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددته إلى أصله، لأن أصله أن يكون مسكَّنا على لغة الحجاز، كما أنَّ نظائره من غير المضعف على ذلك جرى».[3]

المسألة السّادسة والعشرون بعد المائة: هذا باب المقصور والممدود.

« ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت، نحو: العواء والدُّعاء والزُّقاء، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو: الصراخ والنُّباح، والبغام.

[1]- المصدر السابق نفسه، ج3، ص566.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص9.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص16.

ومن ذلك أيضا "البكاء". وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كـــ" الحزن"»[1].

المسألة السّابعة والعشرون بعد المائة: هذا باب الهمز

«وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بين بين؛ وذلك قولك: "هذا درهم أختك"، و"من عند أمّك"، وهو قول العرب وقول الخليل»[2].

«كان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لمه؟ فقال: إنيَّ رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللَّتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: "جايٍ " و"آدمْ". ورأيت أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلَّ:

﴿**يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ** ﴾هود/ 72 ، وحقق الأولى. وكلٌّ عربيّ. وقياس من خفّف الأولى أن يقول: "يا ويلتا ألد"»[3].

« وسألت الخليل عن"فعلل"من "جئت" فقال: جيأى" وتقديرها "جيعا"، كما ترى»[4].

المسألة الثّامنة والعشرون بعد المائة: هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث.

« وقال الخليل: قولك: "هذا شاة" بمنزلة قوله تعالى: ﴿ **هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي**﴾الكهف/98»[5].

المسألة التّاسعة والعشرون بعد المائة: هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث.

« وسألت الخليل عن قول العرب: أرضٌ وأرضاتٌ؟ فقال: لما كانت مؤنثَّة وجمعت بالتاء ثقلَّت كما ثقلَّت طلحاتٌ وصحفاتٌ. قلت: فلم جمعت بالواو والنون؟ قال: شبّهت بالسِّنين ونحوها من بنات الحرفين لأنَّها مؤنثّة كما أن سنةً مؤنّثة، ولأن الجمع بالتاء أقلّ والجمع بالواو والنون أعمُّ. ولم يقولوا: آرضٍ ولا آراضٍ فيجمعونه كما جمعوا فعلٌ.قلت: فهلَّا قالوا: أرضون كما قالوا: أهلون؟ قال: إنَّها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعونها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء، وأهلٌ مذكَّر لا تدخله التاء ولا تغيَّره الواو والنون كما لا تغيّر غيره من المذكَّر، نحو: صعبٍ وفسلٍ»[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص23.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص25.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص30.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص33.

[5]- المصدر نفسه، ج4، ص41

[6]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص76.

المسألة الثّلاثون بعد المائة: هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع.

« وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتلكم به، كما تكلم به و أنتم ثلاثة[1].

وسألت الخليل عن ثلاثة كلابٍ فقال: يجوز في الشعر، شبهّوه بثلاثة قرودٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلابٍ على غير وجه ثلاثة أكلبٍ، ولكن على قوله ثلاثةٌ من الكلاب، كأنَّك قلت: ثلاثة عبدي الله. وإن نوّنت قلت: ثلاثةٌ كلاب على معنًى، كأَّنك قلت: ثلاثةٌ ثم قلت: كلابٌ»[2].

المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة: هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف.

«وقال الخليل: إنمّا قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك لأنّ ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى. وقد قالوا: هّلاكٌ وهالكون، فجاءوا به عل ى قياس هذا البناء وعلى الأصل هذا المعنى. وقد يكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالسٍ في البناء وفي الفعل. وهو على هذا اكثر في الكلام. ألا ترى أنهَّم قالوا: دامرٌ ودمارٌ ودامرون، وضامرٌ وضِّمر ولا يقولون: ضمرى. فهذا يجري مجرى هذا، إَّلا أنَّهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى»[3].

المسألة الثّانية والثّلاثون بعد المائة: هذا باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك.

« وقد قال بعض العرب: كدت تكاد فقال فعلت تفعل كما قال فعلت أفعل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة. وهذا قول الخليل وهو شاذٌ من بابه كما أن فضل يفضل شاذ من بابه فكما شركت يفعل يفعل كذلك شركت يفعل يفعل. وهذه الحروف من فعل يفعل إلى منتهى الفصل شواذ»[4].

المسألة الثّالثة والثّلاثون بعد المائة: هذا باب مايسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك.

« ومن ذلك قولهم: :انطلق " بفتح القاف، لئلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك ب ـ" أين " وأشباهها، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، وأنشدنا بيتاً، وهو لرجل من أزد السراة(من الطويل):

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلده أبوان

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص98.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص100.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص119.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4،ص150

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل. ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال»[1].

المسألة الرّابعة والثلاثون بعد المائة: هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى.

« وقال الخليل: لو سمّيت رجلا بها وامرأة، جازت فيها الإمالة»[2].

المسألة السّادسة والثلاثون بعد المائة: هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف.

«واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها، وذلك قولك: "اقتل "، "استضعف "،" احتقر "، "احرنجم ". وذلك أنّك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلاّ ساكن فكرهوا كسرةً بعدها ضمةٌ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: "مذ اليوم يا فتى ". وهو في هذا أجدر، لأنّه ليس في الكلام حرفٌ أوّله مكسور والثاني مضموم. وفُعل هذا به كما فُعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: "أنا أجُوءُكَ" وُأنبُؤكَ"، و"هو منحدرٌ من الجبل". أنبأنا بذلك الخليل»[3].

«وقد كنا بينا ذلك في باب القسم. فأرادوا أن تكون هذه الياء مسكنةً فيما بنوا من الكلام. كما فعلوا ذلك فيما ذكرنا من الأفعال، وفي أسماء سنبينها لك إن شاء الله. فقصة "أيم" قصة الألف واللام. فهذا قول الخليل»[4].

المسألة السّابعة والثّلاثون بعد المائة: هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات

« وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: "أختار يا قاضي "، لأنه ليس بمنون، كما أختار "هذا القاضي"»[5].

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص232

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص248

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص185-159

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص261

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص298.

المسألة الثّامنة والثّلاثون بعد المائة: هذا باب الكاف التي هي علامة المضمر.

« وحدثني الخليل أن ناساً يقولون: "ضربتيه" فيلحقون الياء. وهذه قليلة»[1].

المسألة التّاسعة والثّلاثون بعد المائة: هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم.

«و"مذ" فيمن رفع بمنزلة"إذ"و"حيث" ومعناها إذا رفعت قد بُيِّن فيما مضى بقول الخليل»[2].

المسألة الأربعون بعد المائة: هذا باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف.

« وقد بين تعاورها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك: قولهم : ر"جلٌ شرنبثٌ " و"شرابثٌ "، و"جرنفسٌ "و"جرافسٌ "، وقالوا: "عرن تن" و"عرتن، " فحذفوا النون كما حذفوا ألف "علبطٍ". فهذا دليل، وهو قول الخليل»[3].

المسألة الحادية الأربعون بعد المائة: باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد

«سألت الخليل فقلت: "سُلَّمٌ "أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في "فَوعَلَ" و"فاعِل" و"فَيعَل".

وقال في "فعللِ " و"فِعلِّ " ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: "جدولٍ"، و"عثيرٍ"، و"شمال".

وكذلك: "عدبَّسٌ "ونحوه، جعل الأولى بمنزلة واو "فدوكسٍ " وياء "عميثلٍ ". وكذلك: "قفعددٌ "، جعل الأولى بمنزلة واو "كنهورٍ"»[4].

المسألة الثّانية والأربعون بعد المائة: هذا باب ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء.

« وسألت الخليل عن "فُعلٍ " من "وأيتُ " فقال: "وُؤىٌ"كما ترى. فسألته عنها فيمن خفف الهمز فقال: "أُويٌ"كما ترى، فأبدل من الواو همزة فقال: لابد من الهمزة، لأنَّه لا يلتقي واوان في أوّل الحرف»[5].

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص315.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص350.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص465.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص472.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص477.

المسألة الثّالثة والأربعون بعد المائة: هذا باب أتم فيه الاسم لأنّه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه اتمَّ لسكون ما قبله وما بعده كما يتم التضعيف إذا أسكن.مابعده نحو: "اردد" وسترى ذلك في أشياء فيما بعد إن شاء الله.

«وسألته عن "مِفعَلٍ " لأي شيءٍ أتم ولم يجر مجرى "اِفعَل "؟ فقال: لأنَّ "مفعَلاً " إنَّما هو من "مِفعَالٍ ". ألا ترى أنَّهما في الصفة سواء، تقول: "مِطعَنٌ " و"مِفسَادٌ "، فتريد في "المفساد " من المعنى ما أردت في "المِطعَنِ"»[1].

«وسألته عن واو "عجوزٍ " وألف "رسالةٍ " وياء "صحيفةٍ "، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة "معاون " و"معايش " إذا قلت : "صحائف " و"رسائل " و"عجائز "؟ فقال: لأني إذا جمعت "معاون " ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت ك ـ" جدول ". وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتةٍ لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرّك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: "قال " و"باع "و"يغزو " و""يرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز "سقاءٌ " و"قضاءٌ "، وكما يهمز "قائلٌ " وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع ك ـ" جدولٍ " و"مقامٍ ". فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله نحو : "يقول" و"يبيع و"يغزو" و"يرمي"، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف»[2].

المسألة الرّابعة والأربعون بعد المائة: هذا باب ماتقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة.

«وكان الخليل يقول: "سيدٌ " "فيعِلٌ " وإن لم يكن "فيعلٌ " في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا "كينونةٌ " و"القيدود "، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من "قاد يقود ". ألا ترى أنك تقول "جملٌ منقاد " و"أقود "، فأصلهما "فيعلولةٌ ". وليس في غير المعتل "فيعلولٌ " مصدراً. وقالوا: "قُضاةٌ " فجاءوا به على "فُعلةٍ " في الجمع، ولا يكون في غير المعتل للجمع. ولو أرادوا "فيعَلٌ" لتركوه مفتوحاً كما قالوا "تَيْحانٌ" و"هيَّبانٌ"»[3].

«وقول الخليل أعجب إلي؛ لأنه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يجيء في غيره، ولأنهم قالوا هيبانٌ وتيحانٌ فلم يكسروا. وقد قال بعض العرب(من الرجز):

ما بال عيني كالشَّعيـــــب العَـيَّن

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص497.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص498.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص507.

فإنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك؛ ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون "فيعلاً"[1].

وسألت الخليل عن "سُويرَ " و"بُويع " ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت : "فُوعِلَ ". ألا ترى أنك تقول: "س ايرا" و"يُسايرُ "، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك "تُفوعِل " نحو: "تبويع "، لأن الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف »[2].

المسألة الخامسة والأربعون بعد المائة: هذا باب "فُعِلَ" من "قُوعَلتْ" من " قلت"، و "فَيعلتُ" من" بعتُ".

«وسألته عن "اليوم " فقال: كأنه من "يُمت " وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم، كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء تدخلها الضمة في يفعل كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في إحداهما ضمةٌ مع المعتل. فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصرف الفعل. ومما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك: أول، والواو، وآءة وويحٌ، وويسٌ، وويلٌ، بمنزله "اليوم "، كأنها من: "ولت " و"وحت "، و"أوْت"، وإن لم يتكلم بها؛ تقديرها "ععت" من قولك: "آءةٌ"؛ لما يجتمع فيه مما يستثقلون»[3].

« وسألته: كيف ينبغي له أن يقول : "أفعَلتُ " في القياس من اليوم على من قال : "أطولت " و"أجودت "، فقال: "أيّمت "، فتقلب الواو ههنا كما قلبها في "أيَّام ". وكذلك تقلبها في كل موضع تصح فيه ياء "أيقنت ". فإذا فعلت "أفعل " و"مفعلٌ " و"يفعل " قلت: "أُووِم" و"يووم " و"مووِمٌ "؛ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء ك ـ" فعلت " من "بعت "، وقد تقع وحدها. فكما أجريت "فَيعلتُ" "وَفوعلت" مجرى "بيطرت" و"صومعت"، كذلك جرى هذا مجرى "أيقنتُ"»[4].

المسألة السّادسة والأربعون بعد المائة: باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو.

أورد سيبويه حديثه مع الخليل فقال:

«وأمَّا "افْعَللتُ " من "صَدئتُ فـ" اصدأَيتُ "، تقلبها ياء كما تقلبها في "مُفعِلٍ "، وذلك قولك: "مُصدى "كما ترى، و "يَفعلِلُ " "يَصدَئى "، لم تكن لتكون ههنا بمنزلة بنات الياء وتكون في

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص508.
[2]- المصدر نفسه، ج4، ص510.
[3]- المصدر نفسه، ج4، ص516.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص516

"فَعلتُ " ألفاً. ومن ثم لم يجعلوها ألفاً ساكنة. كما أنك لم تقل "أغزوتُ " إذ كنت تقول : "يُغز ي"، فلم تكن لتجعل "فعلت" منه بمنزلة الهمزة وسائره كبنات الياء، فأجري هذا مجرى "رَمَى يَرمِي".

وهذا قول الخليل.

وسألته عن قوله: "سُؤته سَوائيةً " فقال: هي "فعاليةٌ " بمنزلة "علانيةٍ ". والذين قالوا : "سَوايةٌ " حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة "هارٍ " و"لاثٍ"، كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في "مَلكٍ " وأصله الهمزة. قال الشاعر(من الطويل):

فلست لانسيٍ ولكن لملأكٍ ... تنزل من جو السماء يصوب»[1]

«وسألته عن "مَسائية " فقال: هي مقلوبة. وكذلك "أشياء " و"أشاوى ". ونظير ذلك من المقلوب "قِسيٌّ"، وإنما أصلها "قووسٌ"، كرهوا الواوين والضمتين. ومثل ذلك قول الشاعر(من الرجز):

مروان مروان أخو اليوم اليمى

وإنما أراد اليوم، فاضطر إلى هذا »[2].

«ومع ذلك أن هذه الواو تعتل في "فَعَلٍ " وتكره، فهي في الياء أجدر أن تكره، فصار " اليومُ " بمنزلة "القُووس ". فـ" مسائيةٌ " إنما كان حدها "مساوئةٌ، " فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان.

وكان أصل "أشياء " "شيئاء "، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك "أشاوَى " أصلها "أشايا "كأنك جمعت عليها "إشاوة "، وكأن أصل "إشاوة " "شيئاء "، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا: "أتيته أتوةً "، و"جبيته جباوةً "، و"العُليا والعَلياء".

ومثل هذا في القلب "طَأمَنَ " و"اطمأن ". فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، كان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد.

«وأما "جَذَبتُ " و"جَبَذتُ" ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حدته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنىً، ويتصرف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد.

وجميع هذا قول الخليل»[3].

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص522

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص523

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص524.

المسألة السّابعة والأربعون بعد المائة: هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات.

« وسألته عن قوله "غُزَ يَ" و"شَقِ يَ" إذا خففّت في لغة من قال "عَضْرَ " و"عَلْمَ " فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا ب ـ" فُعْلَ " ولا "فَعْلَ ". ألا تراهم قالوا: "لقضوَ الرجلُ "، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو، لم يغيروا الواو. ولو قالوا "غُزو" و"شَقو" لقالوا: "لقَضيَ".

وسألته عن قول بعض العرب: "رَضيوا "، فقال: هي بمنزلة "غُزيَ"، لأنّه أسكن العين، ولو كسرها لحذف لأنّه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة»[1].

المسألة الثامنة والأربعون بعد المائة: هذا ب اب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

« وسألته عن قولهم: "صَلاءةٌ "، و"عَباءةٌ "، و"عَظاءةٌ "؟ فقال: إنّما جاءوا بالواحد على قولهم: "صَلاءٌ "و"عَظاءٌ " و"عَباءٌ "، كما قالوا: "مَسنيَّةٌ " و"مَرضيَّةٌ " حيث جاءتا على "مرضيٍّ " و"مسنيٍّ".

وسألته عن "الثَّايين " فقال: هو بمنزلة النِّهاية، لأنَّ الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا: "مِذرَوانِ"، فجاءوا به على الأصل، لأنّ ما بعده من الزيادة لا تفارقه»[2].

المسألة التاسعة والأربعون بعد المائة: هذا باب ما يلزم الواو فيه بدلُ الياء.

«وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياءً لأنك إذا قلت : "يُفعِلُ " لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون "فَعَلتُ " على الأصل وقد أخرجت "يُفعِلُ " إلى الياء. و "أُفعِلُ " و"تُفعِل " ونُفعِلُ".

قلت: فما بال "تغازينا " و"ترجَّينا " وأنت إذا قلت "يَّفعَلُ " منهما كان بمنزلة "يُفعَلُ " من "غَزَوتُ" »[3].

«قال: الألف بدلٌ من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو، وإنا أدخلت التاء على "غَازيتُ" و"رَجيتُ".

وقال: "ضوضيت " و"قوقيت " بمنزلة "ضعضعت "، ولكنَّهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة. وإذا كرَّرت الحرفين فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد، فإنما الواوان ههنا بمنزلة ياءيْ حييت وواوي

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص528.
[2]- المصدر نفسه، ج4، ص530.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص535.

"قوّةٍ "، لأنَّك ضاعفت. وكذلك: "حاحّيت "، و"عاعيت "، و"هاهيت ". ولكنّهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء؛ فصارت كأنَّها هي»[1].

«وسألته عن "أُثفِيَّة" فقال: هي "فُعِليّةٌ" فيمن قال "أَثَّفتُ"، و"أُفعُولةٌ" فيمن قال "ثَفَّيتُ"»[2].

المسألة الخمسون بعد المائة: هذا باب ما جاء على أنَّ "فعَلت" منه "بعت" وإن كان لم يستعمل في الكلام.

« وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فعله معتلٌّ وإن لم يكن يتكلم به، كما قالوا : "قَوَدٌ"، فجاء كأن فعله على الأصل»[3].

«وأما الخليل فقال: جاءت على "حيت "، كما أنَّك حيث قلت : "استحَوذتُ " و"استطيبتُ "كان الفعل كأنَّه "طَيبتُ " و"حَوِذتُ ". فهذا شذَّ على الأصل كما شذ هذا على الأصل، ولا يكون الاعتلال في "فَعَلتُ " منه كما لم يجيء "فَعَلتُ " من باب "جِئتُ " و"قُلتُ " على الأصل.

وقول الخليل يقويه "أوَّلَ"، و"آءةٌ"، و"يوم "، ونحو هذا، لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل. والآخر قولٌ»[4].

المسألة الحادية والخمسون بعد المائة: هذا باب التضعيف في بنات الواو.

«قلت: فهلا قالوا "قَووتَ تَقوُو"، كما قالوا: "غَزوتَ تَغزُو"؟ .

قال: إنّما ذلك لأنَّه مضاعف، فيرفع لسانه ثم يعيده، وهو هنا يرفع لسانه رفعةً واحدة فجاز هذا، كما قالوا: "سأّال" و"رأّاس"، لأنّه حيث رفع لسانه رفعةً واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة. فلم يكن "قووت "كما لم يكن " اصدأأت " و"أأت"، وكانت "قُوَّةٌ "كما كانت "سأّال". واحتمل هذا في "سأّال" لأنّه أخف، كما كان أصم أخفّ عليهم من "أَصمَمَ"»[5].

« وسألته عن قوله "معايا " فقال: الوجه "معايٍ "، وهو المطَّرد. وكذلك قول يونس. وإنما قالوا: "معايا" كما قالوا "مدارى" و"صحارى"، وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها.

وسألته عن قولهم: "لم أُبَلِ " فقال: هي من "باليتُ "، ولكنَّهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنَّه لا يلتقي ساكنان. وإنَّما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذفٍ، فلما حذفوا الياء التي هي

---

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص536.

[2]- المصدر نفسه، ج 4، ص537.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص542.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص543.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص544.

من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون "يكن " حين أسكنت. فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من "يكن"»[1].

المسألة الثّالثة والخمسون بعد المائة: هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل.

«وأما الخليل فكان يقول: "عاقبت " "فَيعَلٌ فَيعِلاً " فيما الياء والواو فيه عينٌ واختصت به، كما "عاقبت" "فُعَلَةٌ" للجمع "فَعلَةٌ" فيما الياء والواو فيه لامٌ»[2].

المسألة الرابعة والخمسون بعد المائة: هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مُخرج واحد والحروف المتقاربة مخارجُها

« وسمعت الخليل يقول في "انفَعَل " من "وَجِلتُ ": "اوّجلَ "كما قالوا : "امَّحى "، لأنَّها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: "من مِّثلُك "، و"من مَات". فهذا يتبين فيه أنَّها نون بالمعنى والمثال. وكذلك "انفَعَلّ" من "يَئِس" على هذا القياس»[3].

وفيما يأتي فصل تطبيقي نعرض فيه مجموعة من النّقاط الاختلافيّة بين الخليل وسيبويه.

[1]- المصدر السابق نفسه، ج4، ص547.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص551.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص589.

الفصل الثاني

(نقاط الاختلاف بين الخليل وسيبويه) .

أولاً: المستوى التّركيبيّ.

ثانياً: المستوى الصّوتيّ.

آخراً: ملحق نقاط الاختلاف.

- **المستوى التركيبي:**

نحاول من خلال هذه الجزئية عرض مجموعة المسائل الاختلافية التي تنتمي إلى المستوى التركيبي من الكتاب

المسألة الأوّلى : هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه.

قال سيبويه : «**وذلك قولك : "ما أحسن عبد الله ". زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: "شيء أحسن عبد الله "، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلم به**»[1].

➢ شرح المسألة الأولى:

يقول **السّيرافيّ** في هذا : «وقد مثّل **الخليل** "ما" بشيء، كأنك قلت: "شيء أحسن عبد الله"، ومعنى: أحسن أي حسّنه، و أصاره إلى هذا الحُسن »[2]. وهو ما أشار إليه **الرمانيّ** إذ يقول في شرحه : « الذي يجوز في العجب نصب الاسم المُتعجّب منه بفعل التّعجب مع إضمار "ما" فيه، وإلزامه على طريقة " ما أحسن زيداً "، فكأنّه قيل "شيء أحسن زيداً" فجُعل في "أحسن" ضمير يعود إلى " ما" كما يعود في هذا الكلام إلى "شيء"»[3].

ولقد فُهم قول **الخليل** "ما أحسنَ عبد الله" بمنزلة "شيء أحسنَ عبد الله" إلى أنّه يجوز أن نقول في "ما أعظمَ الله" "شيء أعظمَ الله" ؛ إذ يقول الأنباريّ :

«وأمّا قولهم لو كان التّقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التّقدير في قولنا : "ما أعظم الله " "شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل "، قلنا معنى قولهم : شيء أعظم الله ؛ أي وصفه بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرتُ كبيرا وعظّمتُ عظيما أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيّرته كبيرا عظيما فكذلك هاهنا

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص122.

[2]- أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه، ط1، ج1، ص354.

[3]- علي ابن عيسى الرّماني(ت384هـ)، شرح كتاب سيبويه، (تح) محمد ابراهيم يوسف شيبة،(مج1)، ج1، السعودية،1414هـ/1415هـ، ص264.

ولذلك الشيء ثلاثة معان ؛ أحدها أن يُعنى بالشيء من يعظّمه من عباده والثّاني أن يُعنى بشيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته والثّالث أن يُعنى به نفسه ، أي أنّه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه»[1].

وهذا التّوضيح **للأنباريّ والسيرافيّ** أزال الإبهام عن قول الخليل.

« ولو قلت: "شيء أحسن عبد الله" لم يكن فيه تعجب ؛ لأنّ "شيء" اسم غير مبهم و"ما" مبهمة، وإنّما وُضعت لتعجب من قبل إبهامها ؛ لأنّ المتعجب منظم للأمر، وكأنّه إذا قال: "ما أحسن عبد الله" فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة في عبد الله، فلا يصلح ذلك إلاّ بلفظ مبهم ولو قال: "شيء أحسن عبد الله"، كان قد قَصر حسنه على جهة دون سائر جهان الحسن» [2].

فالخليل يرى أنّ "ما" جاءت بمعنى "شيء" وبالتّالي تفيد التّخصيص وتحديد شيء بعينه، وأمّا عند **سيبويه** فهي تفيد التعميم لا التّخصيص ولا تشير لشيء محدّد بعينه.

ويقول **السيرافيّ** : إنّ «"ما" عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، و"أحسن" خبر "ما"، وفي "أحسن" ضمير من "ما" هو فاعل؛ لأنّ "أحسن" فعل و "زيدا" مفعول "أحسن"، وهو بمنزلة قولك في الإعراب زيد أكرم عبد الله »[3]. وهو ما ذهب إليه **أبو عليّ الفارسيّ** إذ يقول : « "ما" اسم مبتدأ و" أحسن" خبره، وموضع "ما" رفع بالإبتداء، وفي "أحسن" ضمير "ما" فـ"زيد" منتصب بــ"أحسن" وتقديره : "رجل ضرب عمراً"»[4]

ونتوصّل في الأخير إلى نتيجتين هما:

- ✓ **الأولى** : ما قاله سيبويه في إنّ "ما" إنّما أفادت التّعجب لإبهامها، ولا صلة لها، فلو جاءت موصولة لما أفادت الإبهام، كما لم تُوصل في الاستفهام والجزاء، فضلا

[1]- أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص122. وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص254.

[2]- أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه،ج1، ص354.

[3]- أبو سعيد السّيرافيّ(368هـ)، شرح كتاب سيبويه ،ج1، ص354.

[4]- أبو علي الفارسي،التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص109.

عن أنّها لو كانت موصولة فأين خبرها، بالإضافة عندئذ تصبح الجملة خبرية لا إنشائية.

وهذا ما ذهب إليه **الرمانيّ** حين قال: لا يصحّ قول **الأخفش** (ت215هـ) (إنَّ "ما" لها صلة كصلة الذي)، فإذا وصلت "ما" خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصّلة، وذلك ناقض لما يجب في التّعجب، فالصّحيح في هذا قول سيبويه: إنّ "ما" وحدها في التّعجب لا صلة لها[1].

- ✓ **الأخرى** : إنّ كلاً من رأي سيبويه ورأي الخليل صائبان من حيث أنّ الكلمتين "ما" و" شيء" تدلّان على الإبهام، إلاّ أنّ جمهور النّحاة يرجّح رأي سيبويه في أنّ "ما" أصحّ لأنّها أكثر إبهاما من "شيء"، وهذا ما أشار إليه **أبو علي الفارسيّ** بأنّ حكم التّعجب أن يكون مبهما لأنّه إذا خُصّص عُرف، فلا يكون بذلك تعجّباً، فإبهامه أفخم له من تخصيصه [2].

المسألة الثانية: هذا باب من الفعل يُبدل فيه الآخِر من الأول ويُجرَى على الاسم كما يُجرَى "أجمعون" على الاسم، ويُنصَب بالفعل لأنه مفعول

.

➢ شرح المسألة الثانية:

يذهب سيبويه في هذه المسألة إلى غير ما ذهب إليه الخليل فيقول : «**وزعم الخليل، رحمه الله، أنهم يقولون: «مُطرنا الزرعَ والضرعَ»**»[3].

يقول **الرّمانيّ** : يجوز "مُطرنا الزرعَ والضرعَ" قد سُمع بالنّصب على الحذف ويجوز فيه الرفع على البدل وعلى التّأكيد ؛ لأنّه يعمّ الأوّل[4].

فالنّصب يكون على وجهين: الظّرف والمفعول، فالنّصب على الظّرف يكون بحذف حرف الجرّ منه في قولك: "ضُرب في ظهره وبطنه" ولا يقال "ضُرب زيد ظهره

---

[1]- ينظر : الرّماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص266.

[2]- ينظر : أبو علي الفارسيّ، التّعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص109.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص212.

[4]- الرمانيّ، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص405.

رجله"، والنّصب على المفعول الثّاني في إذا كان الفعل" الضّرب" يتعدّى في الأصل إلى مفعول واحد فتقدّر حرف الجرّ ثم تحذفه فيصل الفعل، وأمّا الرّفع على وجهين يكون إمّا بالتّأكيد أو البدل[1].

يقول صاحب كتاب النّكت: «يجوز أن تبدل السّهل والجبل من الضّمير بدل الاشتمال، ويجوز أن تجعله تأكيد بمنزلة أجمعين، كأنّك قلت: مطرنا بقاعنا كلّها، ويجوز أن تنصب على أن تجعله مفعول ثانيا على تقدير حذف حرف الجرّ، ولا يطّرد هذا في الأشياء كلّها»[2]. وكذلك يقال في مُطرنا الزّرع والضّرع.

ذهب النّحاة إلى ما ذهب إليه سيبويه فأجازوا النّصب والرّفع في قولك: "مُطرنا الزرع والضرع"، وذلك على وجهين: النّصب والرّفع ؛ فالنّصب على وجهين: الظرف والمفعول ؛ والرّفع على وجهين: التأكيد والبدل ويؤيد هذا قول **أبو سعيد السّيرافيّ** : الزرعُ والضرعُ شبيه بالسّهل والجبل، لأنّ أكثر مايراد به المطر والزرع والمواشي فجاز النّصب على وجهين والرّفع على وجهين كلّ ذلك مسموع من العرب[3].

1) المسألة الخمسون: هذا باب "أيّ".

يقول سيبويه في هذه المسألة: «وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: "اضربْ " أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: "اضرب الذي أفضلُ "، لأن "أياً " في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة "الذي "، كما أن "مَن " في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة "الذي"»[4].

«وزعم الخليل أنّ "أيُّهم " إنما وقع في "اضربْ أيّهم أفضل " على أنّه حكاية، كأنّه قال: اضرب الذي يقال له أيّهم أفضلُ، وشبهه بقول الأخطل (من الكامل):

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ ... فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ»[5]

---

[1]- ينظر : الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص405، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص23.

[2]- أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري(ت476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، ص388.

[3]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص24.

[4]- سيبويه، الكتاب، مج2، ص419.

[5]- سيبويه، الكتاب، مج2، ص420.

➢ **شرح المسألة الخمسون:**

قال أبو سعيد: «اعلم أنّ أيّا لتبعيض ما أضيفت إليه وهي تأتي للاستفهام والمجازاة وتكون بمعنى الذي، فإذا كانت بمعنى الاستفهام والمجازاة لم تحتج إلى صلة، وإذا كانت بمعنى الذي احتاجت إلى صلة كصلة "الذي" وصلة "ما" و"من" إذا كانتا في الخبر»[1].

ويشير **السّيوطيّ** إلى أنّ "أي" الموصولة لها أربع حالات:

أولّها: أن يُذكر مضافها و عائدها.

والثّاني: أن يُحذف مضافها ويُذكر عائدها.

وفي الحالة الثّالثة: أن تُقطع عن الإضافة ويُحذف العائد وهي في هذه الحالة معربة.

والحالة الأخرى: أن تُضاف ويُحذف عائدها كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾**مريم/69**.

ويقول "سيبويه" إنّها في هذه الحال مبنيّة على الضّم [2]، و يؤكّد هذا في قوله: «...وفي حالة واحدة تُبنى وهي أن يُذكر ما أُضيفت إليه ولا يُذكر العائد الذي هو صدر الصّلة »[3]، وجاء أيضا في التّبصرة أنّه يجوز حذف "هو" فإذا حذفته بنيْتَ "أيّا" على الضّمّ عند "سيبويه" كقولك: لأضربنّ أيّهم قائم ومررت بأيّهم قائم، فالضّمة عنده بناء ؛ لأنّ "أيّا" جاءت مخالفة لأخواتها من "الذي" و"من" و"ما" لأنّه لا يجوز حذف المبتدأ معها فلمّا خالفتها "أيّ" في حذف المبتدأ معها بُنيت[4].

وقيل لا. لأنّ قياسها البناء وإعرابها مخالفا له، وذهب "الخليل" والكوفيون إلى إعرابها، وأوّلوا القول" أيُّهم أفضل" على الحكاية على أنّ فيها قراءة بالنّصب[5].

---

[1]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص164.

[2]- ينظر: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج1، ص294-295.

[3]- ناظر الجيش(778هـ)، شرح التسهيل،(تح) علي محمد فاخر وآخرون، ط1، مج2، دار السلام، القاهرة، 1428هـ/2007م، ص707.

[4]- ينظر: أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصّيمريّ، التبصرة والتذكرة، ج1، ص522.

[5]- ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج1، ، ص295.

وقد أشار إلى ذلك "الصّميري" في قوله: وأمّا "الخليل" فقال هي معربة في هذا الموضع أيضا، كأنّه قال لأضربنّ الذي يُقال له أيّهم قائم[1].

واختلف الكوفيون والبصريون في بناء "أيّهم" وإعرابها، فيرى الكوفيون أنّها تُعرب إذا كانت بمعنى "الذي" وحذف العائد من الصّلة، بينما يقول البصريون ببناءها على الضّم[2].

توسّع الاختلاف في "أي" فانتقل من اختلاف رأي بين الخليل وسيبويه إلى اختلاف بين المدرستين، فذهب الكوفيون إلى إعرابها وفقاً لما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وذهب البصريون إلى بناءها بناءً على ما ذهب إليه سيبويه، ونلخّص الأمر في النّقطتين الآتيتين:

- ✓ **الأولى**: سيبويه اختلف مع الخليل في "أيّ" من حيث إعرابها وبناؤها.
- ✓ **الأخرى** : الاختلاف بين مذهبي البصرة والكوفة لم يمنع من وجود بعض التّقاربات في الآراء، إذ وافق الكوفيون الخليل في مذهبه المتمثّل في إعراب "أيّ" في القول الذي نقله سيبويه عن الخليل.

المسألة التّاسعة والتّسعون: هذا باب ما لا يجوز فيه "ما أفعله"

.قال سيبويه : «**وذلك ما كان "أفَعْل " وكان لوناً أو خلقةً. ألا ترى أنّك لا تقول: "ما أحمَرهُ "! ولا "ما أبيضه ". ولا تقول في الأعرج: "ما أعرجه "!، ولا في الأعشى: "ما أعشاه"!. إنّما تقول: "ما أشدّ حمرته"، و"ما أشدّ عشاه"!.**

وما لم يكن فيه "ما أفعَله " لم يكن فيه "أفعل به رجلاً "، ولا "هو أفعل منه "، لأنّك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنّك إذا قلت :""ما أفعله " فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدُّنيا. والمعنى في "أَفْعل " به "وما أفعله " واحد، وكذلك "أفعل منه".

وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا البناء داخلٌ في الفعل. ألا ترى قِلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كُره فيه ما لا يكون في فعله أبدا..

[1]- ينظر: الصّميري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص522.

[2]- ينظر: الأنباري، الإنصاف، ص572.

وزعم الخليل أنّهم إنّما منعهم من أن يقولوا في هذه :"ما أفعله " لأنّ هذا صار عندهم بمنزلة "اليد " و"الرّجل " وما ليس فيه فعلٌ من هذا النّحو. ألا ترى أنّك لا تقول: "ما أيداه " ولا "ما أرجله "، إنّما تقول: "ما أشدّ يده " و"ما أشدّ رجله " ونحو ذلك»[1].

➢ شرح المسألة التّاسعة والتّسعون:

يقول أبو عليّ الفارسيّ في هذا الصّدد: إنّه « لايُبنى من فعل اليد والرّجل نحو مفعال، كما لمْ يُرَ منه ما أفعله ولا أفعل به، لأنّ هذين البنائين للتّكثير..»[2].

ذهب جمهور العلماء إلى أنّه إذا امتنع التّعجّب في الفعل فهو في الاسم أشدُّ امتناعاً، فقال الشّنتمريّ: « أنّ الذي دعاهم إلى أن لا يقولوا أفعل منه في ما لا يقولون فيه ما أفعله: أنّ أفعله فعل، فإذا كان يمتنع في الفعل فهو في الاسم أشدّ امتناعاً، لأنَّ أصل البناء للفعل»[3].

فأسقطوا ما يطرأ على الفعل في التعجّب على الاسم لعلة وجدوها في الاسم .

كما أشار إلى ذلك **صالح بن محمّد** في قوله: «امتنع التَّعجب أن يكون في الفعل فامتنع أن يكون في الاسم، وعلّتها واحدة وهي ما علّل به الخليل»[4].

كما يقول **الشّنتمريّ**: «واعلم أنّ سيبويه لمّا ذكر أحمر وأبيض و ما كان أفعل لونا و خلقة و أبطل فيه التّعجّب، ذكر على ما كان على أفعل ممّا يجوز فيه التّعجّب، وفصل بينه وبين ما كان لونا خلقة نحو: الأحمق و الأنوك و الأرعن، فيجعل ذلك بمنزلة الجهل، فأجاز فيها التّعجب كما تقول: ما أبلده و ما أجهله و ما أشجعه»[5].

ويمكن أن يكون معناها أنّ هذه خلق من الخلق، ما لا فعل له، كـ(يد و رجل) وأمثالهما فلا يُتعجّب منها فحُملت على سائر الخلق عليها، وشُبّهت اليد والرّجل بالألوان والخلق لوجهين مختلفين هما: الألوان من حيث أنّه لا يمكن التّعجب منها و جاءت كاليد التي لا فعل لها، والخلق من حيث أنّها مشاركة لها في المعنى وقد امتنع التّعجّب منها فحُملت عليها[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص214.

[2]- أبو علي الفارسي، التعليقة، ص155.

[3]- الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص189.

[4]- محمد التويجري، شرح كتاب سيبويه(الربع الأخير) لصالح بن محمد، ج1، ص36.

[5]- الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص200.

[6]- يُنظر: محمد التويجري، شرح كتاب سيبويه(الربع الأخير) لصالح بن محمد، ج1، ص36- 37.

فاجتمعت معظم آراء العلماء واتّفقت في أنّه يُمتنع التّعجّب من الاسم نحو: (اليد و الرّجل) إلاّ بإضافة فعل يَسبق الاسم في التّعجّب فنقول: ما أشدّ يده و ما أشدّ رجله، و ما أشدّ بياضه...الخ، و ذهبت — الآراء – إلى ما ذهب إليه "الخليل". فيقول **جرجي شاهين** «أنّ فعلي التعجب كاسم التفضيل لا يصاغان إلاّ من فعل ثلاثي مثبت متصرف تام معلوم قابل للمفاضلة لاتأتي الصيغة المشبهة منه على وزن "أفعل"، وإذا أريد التعجب بما لم يستوفِ الشروط يؤتى بمصدره منصوبا بعد " ما أشدَّ أو ما أكثر" ونحوهما »[1]،"ابن السّراج" في هاته المسألة: « لا يُقال ما أحمرّه و لا ما أعوجّه، إنّما تقول: ما أشدّ حمرته و ما أشدّ عوجه، و كذا جميع الألوان و الخلق، و ما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به و أفعل منه لأنّ هذا في معنى ما أحسنه، لأنّك تريد المبالغة، وأمّا قولهم: ما أحمقه وأرعنه وأنوكه، فإنّ هذا عندهم من قلّة العلم وليس بلون ولا بخلقة»[2].

و أمّا **السّيرافيّ** فيُرجع ذلك إلى أمرين؛ إذْ يقول: وإنّما لم يجز ما احمرّه و لا ما أبيضه لعلّتين:

الأوّل وهو ما أشار إليه الخليل في أنّها خِلَق يُخلق عليها الإنسان في لونه كما تُخلق أعضاؤه كاليد و الرّجل، فكما لا يُقال ما (أيداه) و لا ما (أرجله)، فكذلك لا يقال ما أبيضه و لا ما أحمره، وإنّما يقال ما أشدّ بياضه، و ما أشدّ حمرته، و العلّة الثّانية أنّ فعل هذه الأشياء على أكثر من ثلاثة أحرف، و إنّما تدخل الهمزة زائدة في أوّل الفعل الثلاثي تنقل الفعل عن فاعله إلى فاعل آخر، كقولك: "علم زيد"، و "أعلم عمرو زيدا" و هكذا.[3]

المسألة السّابعة والتّسعون: هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف.

نقل سيبويه عن الخليل فقال: «وزعم الخليل أنّ قولهم: ظريف وظروف لم يكسَّر على ظريف، كما أنّ المذاكير لم تكسَّر على ذكر»[4].

---

[1]– جرجي شاهين عطية، سلم اللّسان في الصّرف والنّحو والبيان، ط4، دار ريحاني للطّباعة والنّشر– بيروت (د–ت)، ص367–368.

[2]– ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج3، ص152.

[3]– ينظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص472.

[4]– سيبويه، الكتاب، مج4، ص111.

➢ **شرح المسألة السّابعة والتّسعون:**

والشائع بين عامة النّاس أن مثل هذه الكلمات تجمع على التكسير ويكاد يغيب الجمع السّماعي على الأذهان، وهذا بفعل الاستعمال والتداول .

ويوضّح رأي الخليل **أبو سعيد السيرافيّ** إذ يقول: «أمّا الخليل فإنه يجعل "ظروفا" اسما للجمع في (ظريف) أو يجعله جمعا (لظرف)، وإن كان لايستعمل ويكون (ظرف) في معنى (ظريف) كما يقال "عَدْل" في معنى (عادل) فيكون (ظرف) و(ظروف) كقولنا (فلس) و(فلوس)، كما أن مذاكير وإن كان جمعا فالتقدير أنه جمع لمذكار في معنى ذكر وإن لم يُسْتعمل»[1].

وقال **أبو عمرو الجرميّ** : «(ظروف) جمع (ظريف) وإن كان الباب في (ظريف) أن لا يجمع على ظروف كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت من بابها حملا على غيرها كما أنّ قولهم: (أزناد) جمع (زند) و(أزمن) جمع (زمن) محمول على غيره»[2].

وأورد صاحب النّكت القول نفسه **للجرميّ** مع اختلاف طفيف في الأمثلة وهي: (أزياد) جمع (زيد)، و(أزامن) جمع (زمن)[3].

غير أن الجمهور من المختصين وغيرهم من العامة أو الطلاب يرون في رأي الجرمي او الخليل بعض الكلافة لذلك ينفرون منه لا يكرسون هذه الاشتقاقات في الاستعمال وطبعا هي نادرة في الكلام المسموع.

قال **أبو عليّ** : « يُستدل على أنّ "الظروف" ليس كـ"مذاكير"، بأنّه إذا صُغّر ظروفاً قال ظريّفون، فردّه إلى واحده، ولا يُردّ مذاكير في التصغير إلى واحده المستعمل إنّما تقول مذيكيراتٌ، ولا تقول ذكيرات ولا أذيكار فلو كان ظروف كمذاكير لم يرده في التصغير إلى واحده، كما لم يُردّ فيه مذاكير إلى واحده المستعمل»[4].

---

[1]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص380، وينظر: الشنتمري، النكت، ج3، ص147.

[2]- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص380.

[3]- ينظر: الشنتمري، النكت، ج3، ص146.

[4]- أبو علي الفارسيّ، التعليقة، ج4، ص108.

اختلف **أبو عمرو الجرميّ** فيما جاء به عن رأي الخليل في جمع ظريف ولم يجعلها كمذاكير

- **المستوى الصّوتي**

المسألة التاسعة والسّبعون: هذا باب ما جاء معدولا عن حدّه من المؤنّث..

قال سيبويه : «**فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنّهم إن رفعوا لم يصلوا**».[1]

- **شرح المسألة التّاسعة والسّبعون:**

قال **أبو سعيد** : «يعني أنّ بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: هذه "حَضَارِ" و"سفار" وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الرّاء، وذلك أنّ بني تميم يختارون الإمالة»[2]

وفي قوله: ليكون العمل من وجه واحد، فيه إشارة إلى إدغام الحروف المتقاربة في المخرج، مثلها مثل الحروف الأمثال، وإمالة الألف تبعا لحركة الراء التي قبلها وفي هذا الصدد يقول **أبو علي الفارسيّ**:

«قوله : ليكون العمل من وجه واحد؛ أي إذا كسرت الرّاء أميلت الألف لكسرتها فقربت من الكسرة ومثل هذا في أنّ العمل يصير من وجه واحد إدغامك الحروف الأمثال بعضها في بعض، وكذلك المتقاربة المخارج، والإدغام يكون بين الحروف المتقاربة المخارج بينما الإمالة في تقريب الألف من الياء ولكنّهم لمّا لم يقدروا على ذلك أمالوها، والألف لا تدغم ولا يُدغم فيها[3]».

[1] – سيبويه، الكتاب، مج3، ص310.

[2] السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مج4، ص44.

[3] – أبو علي الفارسيّ، التّعليقة على كتاب سيبويه، ص89.

فاتفق النّحاة وذهبوا إلى ما ذهب إليه الخليل في إمالة الرّاء إذا كُسرت، وهو ما عُرف عن أهل الحجاز وتبعهم فيه بني تميم لأنّهم لو ضَموا ما وصلوا إلى الخفة، ويُوضح هذا قول **السّيرافيّ** : « وإذا ضمّوا الرّاء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفّت الإمالة أكثر من خفّتها في غير الراء؛ لأنّ الرّاء حرف مكرّر والكسرة فيها مكرّرة، كأنّها كسرتان، فصار كسر الرّاء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضمّ الرّاء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز، كما وافقوهم في "يرى" * وبنو تميم من لغتهم تخفيف الهمزة، وأهل الحجاز يخفّفون فوافقوهم في تخفيف الهمز من "يرى"»[1].

المسألة الثانية بعد المائة: هذا باب الوقف في الواو والياء والألف الجزء.

«وزعم الخلي .ل أنهم لذلك قالوا: "ظلموا " و"رموا "؛ فكتبوا بعد الواو ألفاً».

وزعم الخليل أن بعضهم يقول:« "رأيت رجلاً " فيهمز؛ و "هذه حبلأ "؛ وتقديرهما: "رجُلَع " و"حُبلَع "؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفَّ عليهم»[2].

➢ شرح المسألة الثانية بعد المائة:

يقول ابن مالك (ت672هـ): «ربما قلبت الألف الموقوف عليها ياء، وهي لغة لِفرازة وناس من قيس، وهي قليلة. يقولون هذه عصي، ورأيت عصي، ومررت بعصي. أو واوا، وهي لغة لبعض طيئ، يقولون: هذه أفعو، ورأيت أفعو، ومررت بأفعو، أو همزة، وهي لغة لبعض طيئ أيضا، يقولون هذا فتأ، ورأيت فتأ، ومررت بفتأ، قال سيبويه: وزعم الخليل

[1]- السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، الجزء: 4، ص44.

*- في هامش الصفحة من كتاب سيبويه: "يرى"، وفي شرح السّيرافيّ: "برى".

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص389

أنّ بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم قال سيبويه وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ بالهمز فيهمزون كل ألف في الوقف»[1].

ويشير إلى ذلك أيضا أبو حيان الأندلسيّ (ت745هـ) في معرض حديثه عن النون الخفيفة إذْ يقول: وأما النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها ألفا، وأما إذن فمذهب أبي علي، والجمهور أنه يُبدل من نونها ألف، وذهب بعضهم إلى أنه يُوقف عليها بالنون، ولغة لفزارة وناس من قيس، يقلبون الألف الموقوف عليها ياء يقولون: هذه أفعيْ ومررت بأفعيْ وهي قليلة، وبعض طيئ يقلبها واوا، يقول: هذه أفعو، ورأيت أفعو، ومررت بأفعو، وبعض طيئ أيضا تقلبها همزة، تقول: هذه أفعأ ورأيت أفعأ ومررت بأفعأ، وليس من لغته التخفيف، قال سيبويه: "وكذلك كل ألف في آخر الاسم"، وزعم الخليل: أنّ بعضهم قال: رأيت رجلأ فيَهْمز، وكذلك هو يضربهأ[2].

فبعض العرب يجعلون مكان الألف همزة في الوقف ويُرجع الشنتمري العلّة في ذلك إلى: أنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرّك فهو أبْيَن من الألف فقلبوا من التنوين في الوقف همزة. كما يقلب غيرهم الياء والهمزة في موضع الألف[3].

وقال ابن يعيش: فالهمزة التي في رجلأ بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف وليست بدلا من التنوين نفسه وإنما قلنا ذلك لقرب ما بين الهمزة والألف وبعد ما بينهما وبين النون وإنّما أبدلوها منها لأن الألف أخف من الهمزة[4].

أمّا باقي النّقاط التي اختلفا فيها فسنقوم بسردها وفق ترتيب الأبواب في الكتاب وهي كالآتي:

---

[1]- ناظر الجيش ت778، شرح التسهيل، مج1، ص5291.

[2]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص801- 802.

[3]- ينظر: الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج3، ص237.

[4] - ينظر الشنتمري، النكت، ج3، ص237.

نقاط الاختلاف بين سيبويه والخليل:

المسألة الثالثة : هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل

ومثل ذلك فيما زعم الخليل:

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ... ولو تغربت عنها أم عمار.

المسألة الرابعة: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي

أورد سيبويه رأي الخليل فقال: «وزعم الخليل رحمه الله ، أنّه سمع بعض العرب يقول: "يا أنت". فزعَم أنّهم جعلوه موضع المفرد».[1]

المسألة الخامسة : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي.

قال سيبويه : « زعم الخليل ، رحمه الله ، حين مثّله، إنّه بمنزلة رجل رأيتَه قد سدّد سهم ا فقلتَ: "القرطاس"، أي : أصبتَ القرطاس، أي : أنت عندي ممن سيُصيبُه. وإن أثبت سهمه قلت: "القرطاس"، أي: قد استحقَّ وقوعَه بالقرطاس».[2]

المسألة السادسة : هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنّها مصادر وُضعت موضعا واحدا لا تتصرَّف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر. وتصرُّفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرّفع وتدخلها الألف واللام.

وكأنّه حيث قال: معاذ الله، قال: عياذاً بالله. وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذاً، ولكنّهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الذي قبله.

وكأنّه حيث قال: عمرك الله وقعدك الله. قال: عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله، كأنك قلت: عمرتك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1 ص350.

[2]- سيبويه، الكتاب، مج1 ص353.

قال الشاعر:

عمرتك الله إذا ما ذكرت لنا ... هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

فـ" قِعدَك الله " يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل. وكأنّ قوله: عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيل يُمثل به. قال الشاعر، ابن أحمر:

عمرتك الله الجليل فإنني ... ألوي عليك لو أن لبك يهتدي .

والمصدر النشدان والتشدة[1]

المسألة السّابعة : هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخَذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل.

قال سيبويه في هذه المسألة: «وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنّ رجلاً لو قال: أتميميّ، يريد: " أنت " ويضمرها لأصاب».[2]

المسألة الثّامنة : باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصب ا على إضمار الفعل المتروك إظهار.

أورد سيبويه رأي الخليل في هذه المسألة فقال: «وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنّ معنى التثنية أنّه أراد : تحنُّنا بعد تحنّن، كأنّه قال: كلّما كنتُ في رحمة وخير منك فلا ينقطعَنّ وليكن موصولاً بآخَر من رحمتك».[3]

وفي موضع آخر يقول: «وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة "حواليك"، لأنّا سمعناهم يقولون: حنان. وبعض العرب يقول: " لبِّ " فيُجريه مُجرى "أمس" و"غاق"، ولكنّ موضعَه نصب. و"حواليك" بمنزلة "حنانيك"».[4]

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص387. .

[2]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص413.

[3]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص415 .

[4]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص417 .

المسألة التاسعة: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إظمار الفعل المتروك إظهاره.

قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّه يج وز "له صوت صوت الحمار" [على الصفة] لأنّه تشبيه، فمن ثم حسن أن تصف به النكرة»[1].

« وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنّه يجوز أن يقول الرجل: "هذا رجل أخو زيد"، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد»[2].

المسألة العاشرة :هذا باب ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدر الذي يكون علاجا.

يقول رحمه الله: « وإن قلت: "له صوت أيّما صوت"، أو "مثل صوت الحمار"، أو "له صوت صوتاً حسناً"، جاز. زعم ذلك الخليل ، رحمه الله. ويقوّي ذلك أنّ يونس وعيسى جميعاً زعما أنّ رؤبة كان ينشد هذا البيت نصباً [من الرجز]:

فيهـا ازده ـــاف أيمّـا ازده ـــاف.

فحمله على الفعل الذي ينصب "صوت حمار"، لأنّ ذلك الفعل لو ظَهرَ نَصبَ ما كان صفة ، وما كان غير صفة، لأنّه ليس باسم تُحمل عليه الصفات ، ألا ترى أنّه لو قال: "مثلَ تضميرك"، أو "مثل دأب بكار"، نصب. فلمّا أضمروه فيما يكون غير الأوّل، أضمروه أيضاً فيما يكون هو الأوّل، كأنّه قال: "تَزدهف أيّما ازدهاف"، ولكنّه حذفه، لأنّ "له ازدهاف" قد صار بدلاً من الفعل».[3]

المسألة الحادية عشر: هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه.

يقول سيبويه : «وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنّه إذا نصَبَ "ثلاثتَهم" فكأنّه يقول: "مررتُ بهؤلاء فقط"، لم أُجاوز "هؤلاء". كما أنّه إذا قال: "وحده" ، فإنّما يريد: مررتُ به فقط لم أُجاوزه»[4].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص427.

[2]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص427.

[3]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص430.

[4]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص442.

«وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يعُمُّوا، كقولك: "مررت بهم كلِّهم"، أي: لم أَدَع منهم أحداً»[1].

قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّل نَصبَ "وحده" و"خمستهم"، أنّه كقولك: "أفردتهم إفراداً"»[2].

المسألة الثانية عشر: هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك.

قال سيبويه في هاته المسألة: «وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام، وهذا جُعل كقولك: "مررت بهم قاطبة" ، و"مررت بهم طراً"، " أي : جميعاً؛ إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة "العراك"، كأنه قال: "مررت بهم جميعاً". فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. فصار "طُراً " و"قاطبة" بمنزلة "سبحان الله " في بابه، لأنه لا يتصرف كما أن "طراً" و"قاطبة" لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفةً، ولو كانا صفةً لجريا على الاسم أو بُنيا على الابتداء فلم يوجد ذا في الصفة. وقد رأينا المصادر قد صُنع ذا فيها، فهما في موضع المصدر»[3].

المسألة الثالثة عشر: هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله.

«وزعم الخليل ، رحمه الله ، أن قوله: "هذا القول لا قولَك"، إنما نصبه كنصب "غير ما تقول" ، لأن " لا قولَك " في ذلك المعنى. ألا ترى أنك تقول: "هذا القول لا ما تقول"، فهذا في موضع نصب. فإذا قلت: "لا قولك"، فهو في موضع "لا ما تقول"»[4].

المسألة الرابعة عشر : باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور.

«وزعم الخليل ، رحمه الله ، أنه بمنزلة قولك: "أنت الرجل علماً وديناً"، و"أنت الرجل فهماً وأدباً"، أي : أنت الرجل في هذه الحال. وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص442.
[2]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص442.
[3]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص444.
[4]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص447.

يَحسُن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يَحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعل حالا. وكذلك هذا، فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه»[1].

المسألة الخامسة عشر: باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات.

« وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: "أما العبيد فذو عبيد"، و"أما العبد فذو عبد"، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث. وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا "الجماء الغفير" بالمصدر، وشبهوا "خمستهم" بالمصدر. كأن هؤلاء أجازوا: "هو الرجل العبيد والدراهم"، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم **الخليل** خالفهما»[2].

المسألة السّادسة عشر: باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول فيه.

«وزعم الخليل أنه يجوز: "بعت الشاء شاة ودرهم"، إنما يريد : شاة بدرهم، ويجعل بدرهم خبراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: "كل رجل وضيعته"، في معنى "مع"».[3]

«**وزعم الخليل** ، رحمه الله ، أنه يجوز أن تقول: "بعت الدار ذراع بدرهم"، كما جاز لك في "الشاء". **وزعم** أنّه يقول: "بعت دار ي الذراعان بدرهم"، و"بعت البر القفيزان بدرهم". ولم يشبه هذا بقوله: "فاه إلى في"، لأن هذا في بابه بمنزلة المصار التي تكون حالاً يقع فيها الأمر، نحو قولك: "لقيته كفاحاً"، ونحو قوله: "أرسلها العراك"، و"فعلت ذاك طاقتي"».[4]

«**وزعم الخليل** ، رحمه الله ، أن قولهم: "ربحت الدرهم درهماً"، محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم».[5]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1،، ص453.

[2]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص458.

[3]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص462.

[4]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص462.

[5]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص462.

المسألة السّابعة عشر: هذا باب ما ينتصب من الأماكن و الوقت.

«**وزعم الخليل** ، رحمه الله ، أنّ النّصب جيّد إذا جعله ظرفاً، وهو بمنزلة قول العرب: "هو قريبٌ منك"، و"هو قريباً منك"، أي: مكاناً قريباً منك».[1]

المسألة الثامنة عشر: هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشّريك على الشّريك والبَدَل على المُبدل منه وما أشبه ذلك.

« وزعم يونس والخليل ، رحمهما الله، أنّ "مائة درهم" نكرة ؛ لأنّهم يقولون: "مائةُ الدرهمِ" التي تَعلم، فهي بمنزلة "عبد الله"».[2]

«وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلِّهن أن يكنّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: "مررت بعبد الله ضاربك "، فجعلتَ "ضاربك " بمنزلة "صاحبك"».[3]

المسألة التاسعة عشر: هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها:

«وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرّ هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام كما كان الجَمّاء الغفيرَ منصوباً على نيّة إلقاء الألف واللام، نحو طُرّاً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها.

وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في: "ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك "، الجرّ، لأنك تقدّر فيه على الألف واللام. وقال: وأما قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خيرٍ منك، فهو بمنزلة مررتُ برجل غيرك خيرٍ منك، لأن غيرك ومثلك وأخواتها يكنّ نكرة، ومَن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، وإن شاء خيرٍ منك على البدل. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، مج1، ص477

[2]الكتاب، سيبويه، مج1، ص.494

[3]الكتاب، سيبويه، مج1، ص.494

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص10-11.

المسألة العشرون: هذا باب ماجرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لاتكون صفة:

«وزعم الخليل رحمه الله أن "به " ههنا منزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً كما قال(من الطويل):

عُمَيرة ودِّع إنْ تَجَهّزتَ غاديا كَفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ (ناهيا)

و "كفى بالشيب والإسلام"»[1].

المسألة الواحد والعشرون: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعده الأسماء أو أضمرتَها:

«وزعم الخليل رحمه الله أن ﴿ **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ﴾المزمل/ 18 كقولك: معضِّلٌ للقَطاة. وكقولك: مُرضِعٌ، للتي بها الرِّضاعُ. وأما المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك منشقّةٌ، وكقولك مرضعة للتي ترضع. وأما ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾الأنبياء/ 33، و ﴿ **رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ** ﴾ يوسف/ 3، و﴿**يَاأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** ﴾ النمل/ 18فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسّجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه كما تحدّث عن الأناسيّ. وكذلك ﴿ **فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾الأنبياء/ 33 لأنها جُعلت – في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنَوْء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها – بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور»[2].

المسألة الثّانية والعشرون: هذا باب ماينصب فيه الاسم لأنه لاسبيل له إلى أن يكون صفة.

«وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: "هذا رجلٌ وفي الدار آخَرُ كريمين ". و"قد أتاني رجلٌ وهذا آخَرُ كريمين "، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد. وقبّحه بقوله: "هذا لابن إنسانَين عندنا كِراماً "، فقال: الجرّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرَك الآخِرُ فيما جرّ الأول»[3].

[1]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص24.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص43.

[3]سيبويه، الكتاب، ج2، ص54.

المسألة الثّالثة والعشرون: هذا باب ما ينتصب في المدح والتعظيم

«زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: "أذكرُ أهلَ ذاك"، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه»[1].

المسألة الرّابعة العشرن: هذا باب مايجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

«وزعم الخليل أنه يقول: "مررت به المسكين "، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررت به أخيك. وقال(من الرجز):

فأصبحتْ بقَرْقَرى كَوانِساً ... فلا تلُمه أن ينام البائسا

وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول "إنه المسكين أحمق "، على الإضمار الذي جاز في "مررت"، كأنه قال: "إنه هو المسكين أحمق". وهو ضعيف»[2].

المسألة الخامسة والعشرون: هذا باب مايجوز الرفع فيه مما ينتصب في المعرفة

«وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت : "هذا منطلق " أو "هو منطلق ". والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً "لهذا "، كقولك: "هذا حلوٌ حامضٌ "، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عز واجلّ: ﴿ **كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوَى** ﴾المعارج/ 15-16. وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله اب مسعود. ﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا** ﴾هود/»72[3].

ف زعم الخليل رحمه الله أن «هذا ليس على إضمار "أنا ". ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: "كان عبد الله لا مسلمٌ ولا صالح " على إضمار "هو ". ولكنه فيما زعم الخليل رحمه الله: "فأبيت" بمنزلة الذي

يقال لا حرجٌ ولا محروم. ويقوّيه في ذلك قوله، وهو الربيع الأسدي (من الطويل):

على حين أن كانت عُقَيلٌ وشائظا ... وكانت كلابٌ خامري أمَّ عامرِ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص61.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص73.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص79.

فإنما أراد: كانت كلاب التي يقال لها خامري أم عامر»[1].

المسألة السّادسة والعشرون: هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الإبتداء، قدمته أو أخرته.

«ومثل ذلك: "مررت برجل حسنةٍ أمه كريماً أبوها "، زعم الخليل أنه أخبر عن الحُسن أنه وجبَ لها في هذه الحال. وهو كقولك: "مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها "، والأول كقولك: "هو رجل صدق معروفاً صدقه "، وإن شئت قلت "معروفٌ ذلك" و"معلوم ذلك"، على قولك: "ذاك معروفٌ" و"ذاك معلوم". سمعتُه من الخليل»[2].

المسألة السابعة والعشرون: هذا باب مايكون فيه الشيء غالبا عليه اسم:

«وزعم الخليل رحمه الله، أنّه إنما منعهم أن يدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنّهم لم يجعلوا الرجل الذي سمّي ب"زيد" من أمة كل واحد منها يلزمه هذا الإسم، ولكنّهم جعلوه سمّي به خاصا»[3].

وزعم الخليل رحمه الله، «أنّ الذين قالوا"الحارث" و "الحسن" و "العباس"، إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوعه سمي به، ولكنهم جعلوه كأنّه وصف له غلب عليه»[4].

المسألة الثامنة والعشرون: هذا باب مايكون الاسم فيه بمنزلة "الذي" في المعرفة

«وزعم أنّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري(من الكامل):

فكفى بنا فضلا على من غَيْرِنا حُبُّ النبيِّ محمّد إيّانا

زعم الخليل رحمه الله، أنّه سمع من العرب رجلاً يقول: " ما أنا بالذي قائل لك سُواء"، و" ما أنا بالذي قائل لك قبيحا"»[5].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص81.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص89.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص98.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص98.
[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص104.

المسألة التّاسعة والعشرون: هذا باب مايكون الاسم إلّا نكرة:

«وزعم الخليل أنّ هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفا»[1].

المسألة الثّلاثون: هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا:

«**وزعم الخليل** رحمه الله أنّه يستضعف أن يكون "كلُّهم " مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون "كلّهم " صفة. فقلت: ولمَ استضعفت أن يكون مبنياً؟ فقال: لأنّ موضعه في الكلام أن يُعمّ به غيره من الأسماء بعدما يُذكر فيكون "كلَّهم " صفةً أو مب ت دأ. فالمبتدأ قولك "إنّ قومك كلّهم ذاهبٌ "، أو ذكر قوم فقلت: "كلّهم ذاهبٌ ". فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به.

وقال : "أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسن "، و"أكلت كلَّ شاةٍ " ضعيف؛ لأنهم لا يعمّون هكذا فيما **زعم الخليل** رحمه الله. وذلك أن كلّهم إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مبنياً على غيره، شُبّه ب ـ" أجمعين " و"أنفسهم " و"نفسه "، فألحق بهذه الحروف، لأ نّه ا إنما توصَف بها الأسماء ولا تُبنى على شيء. وذاك أن موضعها من الكلام أن يُعمّ ببعضها، ويؤكّد ببعضها بعد ما يُذكر الاسم؛ إلا أنّ "كلّهم " قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف؛ لأنّه قد يُبتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها.

و"كلاهما " و"كلتاهما " و"كلهنّ " يجرين مجرى "كلّهم "، وأمّا "جميعهم " فقد يكون على وجهين: يوصَف به المضمَر والمظهر كما يوصَف ب ـ" كلهم "، ويُجرى في الوصف مجراه، ويكون في سائر ذلك بمنزلة "عامتهم " و"جماعتهم "، يُبتدأ ويُبنى على غيره؛ لأنه يكون نكرة تدخله الألف واللام، وأمَّا "كلّ شيء " و"كلّ رجل " فإنّما يبنيان على غيرهما؛ لأنّه لا يوصَف بهما.

والذي ذكرتُ لك **قول الخليل**، ورأينا العرب توافقه بعد ما يمعناه»[2].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص109.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص113.

المسألة الواحد والثّلاثون: هذا باب الابتداء:

«**وزعم الخليل** رحمه الله، أنّه يستقبح أن يقول: "قائمٌ زيدٌ"وذلك إن لم تجع " قائماً" مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقّم فتقول: "ضرب زيداً عمرٌو"، و"عمرُو" على " ضرب" مرتفع»[1].

المسألة الثّانيّة والثّلاثون: هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما بُني على الابتداء:

«**زعم الخليل** رحمه الله، أنّهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيرَه، فافعل كذا وكذا إمَّا لا، ولكنَّهم حذفوه لكثرته في الكلام»[2].

المسألة الثّالثة والثّلاثون: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده.

«**وزعم الخليل** أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت" كان" الرفع والنصب حين قلت: "كان أخاك زيدٌ"»[3].

وزعم الخليل أن «هذا يشبه قول من قال: وهو الفرزدق(من الطويل):

فلو كنت ضبّياً عرفتَ قرابتي ... ولكنّ زَنجيّ عظيم المشافرِ

والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: "ولكن زنجياً عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي ". ولكنه أضمر هذا كما يُضمر ما بني على الابتداء نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾محمد/21 ، أي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل. وقال الشّاعر(من الطويل):

فما كنتُ ضفّاطاً ولكن طالباً ... أناخ قليلاً فوق ظهر سبيلِ

أي ولكن طالباً مُنيخاً أنا»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص125.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص128.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص131.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص135-136.

المسألة الرّابعة والثّلاثون: هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيًّا على الابتداء.

«**وسألت الخليل** عن قوله، وهو لرجل من بني أسد(من الرجز):

إن بها أكتلَ أو رِزاما ... خُوَيْرِبَين ينقُفان الهاما»[1] .

«**فزعم** أن خويربين انتصبا على الشتم، ولو كان على "إنّ" لقال :"خُويرباً "، ولكنّه انتصب على الشتم، كما انتصب ﴿ **حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾المسد/ 3، و " النازلينَ بكلّ معترك " على المدح والتعظيم»[2].

«**وسألت الخليل** رحمه الله تعالى عن قوله: ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ** ﴾ القصص/ 82 وعن قوله: ﴿ **وَيْكَأَنَّ اللَّهَ** ﴾القصص/ 82 **فزعم** أنه ا مفصولةٌ من كأنّ، والمعنى : على أنّ القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم»[3].

المسألة الخامسة والثّلاثون: هذا باب "كم".

«وزعم الخليل أن قولهم: "لاهِ أبوك " و"لقيتُه أمس "، إنما هو على: "لله أبوك "، و"لقيته أمس "، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارّ يضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمّ قبُح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم الى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج. وقال الشاعر العَنبري(من الطويل):

وجدّاءَ ما يُرجى بها ذو قرابةٍ ... لعطفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها

وقال امرؤ القيس:

ومثلِك بِكراً قد طرقتُ وثَيّباً ... فألهيتُها عن ذي تمائم مُغيَلِ

أي ربّ مثلك. ومن العرب من ينصبه على الفعل»[4].

«ولا يقوى قول الخليل في "أمس"، لأنك تقول "ذهب أمس بما فيه"

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص150.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص150-151

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص156.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص163-164.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: "كم غلاماً لك ذاهبٌ "؟ تجعل لك صفةً للغلام، وذاهباً خبراً ل"كم"»[1].

المسألة السّادسة والثّلاثون: هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام.

«وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنك إذا قلت : "لي مثلُه فقد أبهمتَ "، كما أنك إذا قلت : "لي عشرون " فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت : "درهماً" فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد»[2].

المسألة السّابعة والثّلاثون: هذا باب ما لا يعمل في المعروف الّا مُضمرا.

«**وزعم الخليل** رحمه الله أن "حبّذ "ا بمنزلة "حبّ " الشيء، ولكن "ذا" و"حبّ " بمنزلة كلمة واحدة نحو "لولا "، وهو اسم مرفوع كما تقول: "يا ابنَ عمَّ "، ف"العمُّ "مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنّث : "حبّذا " ولا تقول : "حبّذهِ "، لأنه صار مع :حبّ : على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم، لأنه كالمثَل»[3].

المسألة الثّامنة والولاثون: هذا باب النداء

«**وزعم الخليل** رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو "عبدَ الله " و"يا أخانا "، والنكرة حين قالوا: "يا رجلاً صالحاً "، حين طال الكلام، كما نصبوا: "هو قبلَك " وهو "بعدَك ". ورفعوا المفردَ كما رفعوا "قبلُ " و"بعدُ "وموضعهما واحد، وذلك قولك: "يا زيدُ " و"يا عمرو". وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في "قبلُ"»[4].

قلت: ألستَ قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصبٍ، فلمَ لا يكون كقوله : "لقيتُه أمس الأحدثَ "؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً، فلما اطّرد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفرداً بمنزلته»[5].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص171.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص174.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص182.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص184.
[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص185.

المسألة التّاسعة والثّلاثون: هذا باب لايكون الوصف فيه إلا رفعا ولايقع في موقعه غير المفرد

«فـ" أي" ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك "يا هذا "، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً "لهذا ". وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول : "يا أيُّ " ولا "يا أيها " وتسكت، لأنه مبهَم يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلظك "يا رجل"»[1].

المسألة الأربعون: هذا باب ما ينتصب في المدح والتعظيم أو الشتم لأنّه لايكون وصفا للأوّل ولا عطفا عليه.

«وقال الخليل رحمه الله: "اللّهم " نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من "يا "، فهي ها هنا فيما زعم الخليل ، رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة "يا " في أولها، إلا أنّ الميم ها هنا في الكلمة كما أنّ نون "المسلمين " في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ لأنه وقع عليها الإعراب»[2].ص198

«وزعم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال : "يا رجل ويا فاسقُ "، فمعناه كمعنى "يا أيها الفاسقُ " و"يا أيّها الرّجل "، وصار معرفةً لأنّك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللّام، وصار كالأسّماء التي هي للإشّارة نحو "هـ ذا" وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألف ولام لأنّك إنّما قصدت قصدَ شيء بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللّام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك "اضربْ " عن "لتضربْ "، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في "رأيتك " بدلاً من "رأيتُ إياكَ"»[3].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص190.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص198.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص199.

المسألة الواحد والأربعون: هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّل بمنزلة الآخر.

«زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير(من البسيط):

يا تَيْمَ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقيَنّكمُ في سَودةٍ عمرُ»[1]

«وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: "يا طلحةَ أقبلْ "، يشبه: "يا ت يمَ تيمَ عديّ "، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء. وقال النابغة الذبياني (من الطويل):

كليني لهمّ يا أميمةَ ناصبِ ... وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ »[2]

المسألة الثّانية والأربعون: هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك.

«وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: "يا أبَهْ "، و"يا أبَتِ لا تفعلْ "، و"يا أبتاه " و"يا أمّتاه"، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمةٍ وخالة»[3].

«وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: "يا أمةُ لا تفعلي ". ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في "عمة " و"خالة "أنك تقول في الوقف: "يا أمّه " و"يا أبَهْ "، كما تقول : "يا خالَهْ ". وتقول: "يا أمّتاهْ " كما تقول : "يا خالتاهْ ". وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفتَ الى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون : "يا أباهْ " و"يا أمّاه "، وهي قليلة في كلامهم وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين كما قالوا : "أيْنُقٌ " لما حذفوا العين رأساً جعلوا الياء عوضاً، فلما ألحقوا الهاء في "أبَهْ " و"أمّهْ "، صيّروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو "خالة " و"عمة ". واختُصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُصّ النداء بـ "أيها الرجلُ"»[4].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص209.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص211.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص214.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص214-215.

المسألة الثّالثة والأربعون: هذا باب ما يكون النّداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة.

«وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: "يا عجَباه " و"يا بَكراه "، إذا استغثتَ أو تعجّبت. فصار كلُ واحد منهما يعاقب صاحبَه، كما كانت هاء "الجحاجحة " معاقبةً ياء "الجحاجيح "، وكما عاقبت الألف في "يمانٍ" الياء في" يَمَني"»[1].

المسألة الرّابعة والأربعون: هذا باب الندبة.

« وزعم الخليل أنهيجوز في النّدبة "واغلامِيَهْ "؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول "واغُلاميَ " فأبيّن الياء كما أبينها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيّنة فيها للغتان: الفتح والوقف. ومن لغة مَن يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حين يبيّن الحركة، كما أُلحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضحَ لها في قولك "يا رَبّاه ". فإذا بيّنت الياء في النداء كما بينتها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غيرَ نداء. قال الشاعر، وهو ابن قيس الرُقيّات(من الكامل):

تبكيهم دَهماءُ مُعولةً ... وتقول سلمى وارَزِيّتِيَهْ

وإذا لم تُلحق الألفَ قلت: "وازيدُ "إذا لم تُضف، "ووازيدِ " إذا أضفت، وإن شئت قلت: "وازيدي". والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس»[2].

المسألة الخامسة والأربعون: هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب

«وذلك قولك: "وازيدُ الظريفُ والظريفَ ". وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول : "الظريفاه " أن "الظريف " ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: "وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ"؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء.

وليس هذا كقولك: "واأميرَ المؤمنيناه "، ولا مثل: "واعبدَ قيساه "؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترى أنك لو قلت : "عبداً "أو "أميراً "، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت : "هذا زيد " كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدل من التنوين. ويدلك

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص222.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص226.

على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألفُ الندبة عليه لا على الوصف.

وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: "وازيدُ الظريفاه "، "واجُمجمتيّ الشّاميّتيْناه".

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ»[1].

المسألة السّادسة والأربعون: هذا باب ما لا يجوز أن يُندب

«وذلك قولك: "وارَجُلاه " و"يا رُجلاه ". وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال.

وزعم أنّه لا يستقبح "وامَن حفر بئر زَمزماه "؛ لأنّ هذا معروف بعينه، وكأنّ التبيين في الندبة عذر للتفجع. فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب. ولو قلت هذا لقلت : "وامن لا يعنيني أمرُهوه ". فإذا كان ذا تُرك لأنّه لا يُعذر على أن يُتفجّع عليه، فهو لا يُعذر بأن يتفجّع ويُبهم، كما لا يُعذر على أن يتفجّع على من لا يعنيه أمره»[2].

المسألة السّابعة والأربعون: هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء

«وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: "بك اللهَ نرجو الفضلَ "، و"سُبحانك اللهَ العظيمَ "، نصبُه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أنّ دخول "أيّ" في هذا الباب يدل على أنّه محمول على ما حُمل عليه النداء، يعني "أيتها العصابة " فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه "يا"، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل»[3].

وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصّلَتان العبدي(من الطويل):

أيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلَه ... جَريرٌ ولكنْ في كليبٍ تواضعُ

فزعما أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار كأنه قال يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبُك به [شاعراً]»[4].

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ «هذا البيت مثل ذلك للأخطل(من البسيط):

أيامَ جُملِ خليلا لو يخاف لها ... صُرماً لَخولِط منه العقلُ والجسدُ

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص231.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص233.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص243.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص243.

وقال في قول الشاعر(من الرجز):

يا هندُ هندٌ بين خِلبٍ وكَبدْ

[أنه أراد: أنتِ بين خِلب وكبد]، فجعلها نكرة.

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبِلاً على مَن تحدّثه: هندٌ هذه بين خِلبٍ وكبدٍ، فيكون معرفة»[1].

المسألة الثّامنة والأربعون: هذا باب إذا حذفت منه الهاء جعلت الاسم بمنزلة مالم تكن فيه الهاء، أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء.

«فزعم الخليل رحمه الله أنّهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه»[2].

المسألة التّاسعة والأربعون: هذا باب يحرّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنّه لا يلتقي ساكنان

«وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزْد السَّراة(من الطويل):

ألا رُبّ مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلْدَهُ أبوانِ

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه. فهذا كـ"أينَ" و"كيف"»[3].

المسألة الخمسون: هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسما احدا بمنزلة "عنتريس"و" حلكوك".

فزعم الخليل رحمه الله أنه «تحذف الكلمة التي ضُمّت الى الصدر رأساً وقال: أراه بمنزلة الهاء. ألا ترى أني إذا حقّرته لم أغيّر الحرف الذي يليه كما لم أغيّر الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحقَّر، وذلك قولك في "تَمرة ": "تُميرَة "، فحال الراء واحدة. وكذلك التحقير في " حضرمَوت " تقول : "حُضَيرَموت "، وقال: أُراني إذا أضفت الى الصدر وحذفت الآخر فأقول في "مَعدي كَرب ": "معديٌّ "، وأقول في الإضافة

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص245-246.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص265.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

الى "أربعة عشر " "أربعيٌّ "، فحذف الاسم الآخر بمنزلة الهاء، فهو في الموضع الذي يُحذف فيه ما يثبت في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخّم»[1].

المسألة الواحد والخمسون: هذا باب النفي بـ"لا".

«فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: "هل من عبد أو جارية "؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»[2].

المسألة الثّانيّة والخمسون: هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

«وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة[3].

وسألت الخليلَ رحمه الله عن قول العرب: ولاسيما زيدٍ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلَ زيدٍ، وما لَغوٌ. وقال: "ولاسيما زيدٌ "كقولهم : "دعْ ما زيدٌ "، وكقوله : ﴿**مَثَلًا مَا بَعُوضَةً** ﴾ البقرة/ 26 ؛ فـ" سيٌّ " في هذا الموضع بمنزلة "مثل "، فمن ثمّ عملتْ فيه "لا" كما تعمل "رُبّ "في "مثل "، وذلك قولك: "ربّ مثلِ زيدٍ ". وقال أبو محجن الثقفي (من الكامل):

يا رُبّ مثلِكِ في النساءِ غريرةٍ ... بيضاءَ قد متّعْتُها بطَلاقِ»[4]

المسألة الثّالثة والخمسون: هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي

«فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال(من الوافر):

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أجراه على الموضع»[5].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص278.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص287.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص288.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص296.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص303.

المسألة الرّابعة والخمسون : هذا باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق

«وسألت الخليل رحمه الله عن قوله(من الوافر):

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدلّ على محصلةٍ تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل : "فهلاّ خيراً من ذلك "، كأنه قال: "ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً"»[1].

المسألة الخامسة والخمسون: هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول.

«وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:

وخيلٍ قد دلَفتُ لها بخيلٍ ... تحيةُ بينِهم ضربٌ وَجيعُ

جعل الضرب تحيّتَهم، كما جعلوا اتّباع الظن علمَهم. وإن شئت كانت على ما فسّرتُ لك في الحمار إذا لم تجعله أنيسَ ذلك المكان»[2].

المسألة السّادسة والخمسون: هذا باب ما يقدَّم فيه المستثنى

«وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثني إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تَدارَكَه بعد ما تنفي فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثني، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم: "فيها قائماً رجلٌ "، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه»[3].

المسألة السّابعة والخمسون:هذا باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير .

«زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: "ما أتاني غيرُ زيد وعمرو ". فالوجه الجرّ. وذلك أن "غير زيد " في موضع "إلا زيدٌ " وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال(من الوافر):

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص320.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص335.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص352.

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان في موضع "إلا زيدٌ" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

والدليل على ذلك أنك إذا قلت : "غيرُ زيد " فكأنك قد قلت : "إلا زيد ". ألا ترى أنك تقول: "ما أتاني غيرُ زيد وإلا عمرٌو "، فلا يقبحُ الكلام، كأنك قلت: "ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو"»[1].

المسألة الثّامنة والخمسون: هذا باب "لا يكون" و"ليس" وما أشبههما

«وأما "أتاني القوم سواك "، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: "أتاني القوم مكانك"، و"ما أتاني أحدٌ مكانك"، إلا أن في "سواك" معنى الاستثناء» [2].

المسألة التّاسعة والخمسون: هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه

«وزعم الخليل ، رحمه الله أن "ها " هنا هي التي مع "ذا" إذا قلت : "هذا "، وإنما أرادوا أن يقولوا : "هذا أنت "، ولكنهم جعلوا "أنت " بين "ها " و"ذا"؛ وأرادوا أن يقولوا : "أنا هذا" و"هذا أنا"، فقدّموا "ها" وصارت "أنا" بينهما[3].

وزعم أن مثل ذلك: "إي ها الله ذا"، إنما هو "هذا"»[4].

المسألة السّتّون: هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل فيه.

«وزعم الخليل أنّ هذا إنما قبح من قِبَل أنّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه»[5].

المسألة الواحد والستّون: هذا باب مجرى "أي" مضافاً على القياس

«وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: "ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ".

وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه "اضربْ أيّهم قائل لك شيئاً"»[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص362.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص369.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص374.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص375.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص400.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص424.

المسألة الثّانية والستّون: هذا باب مَن إذا كنت مستفهماً عن نكرة

«وزعم الخليل أن مَنَهْ ومَنَتَيْن ومَنَيْن ومَناتْ ومَنِين كل هذا في الصلة مُسكن النون، وذلك أنك تقول إذا "رأيت رجالاً أو نساءً أو امرأة أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين": "مَن يا فتى"»[1].

« وزعم الخليل رحمه الله أنّ الدليل على ذلك أنّك تقول : "مَنُو " في الوقف، ثم تقول : "مَن ي ا فتى "، فيصير بمنزلة قولك مَن قال ذاك؟ فتقول: "مَن يا فتى " إذا عنيت جميعاً، كأنك تقول : "مَن قال ذاك "، إذا عنيت جماعةً. وإما فارق باب "مَن " باب "أيّ" أن "أياً "في الصلة يثبت فيه التنوين، تقول: "أيٌّ ذا" و"أيةٌ ذهْ"»[2].

المسألة الثالثة والستّون: هذا باب إجراءهم صلة "من" وخبره إذا عنيت اثنين كصلة "اللّذين"، وذا عنيت جميعا كصلة " الذين".

«وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: ﴿ **وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾الأحزاب/ 31 ، فجُعلت كصلة "التي " حين عنيتَ مؤنثاً. فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع. قال الشاعر حين عنى الإثنين، وهو الفرزدق (من الطويل):

تعال فإنْ عاهدتَني لا لا تخونُني ... نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يصطحبان»[3]

المسألة الرابعة والستّون: هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء.

«فأما الخليل فزعم أنّها لا أن، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص429.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص429-430.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص436.
[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص3.

المسألة الخامسة والستّون: هذا باب الرّفع فيما اتّصل بالأوّل كاتّصاله بالفاء، وما انتصب لأنّه غاية

«تقول: سرْت حتى أدخلُها، وقد سرت حتى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرت حتى أدخلُها، »فيما **زعم الخليل**[1]

«واعلم أنّك إن شئت قلت: ائتني فأحدّثُك تَرفع **وزعم الخليل**: أنّك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا ل لحديث، ولكنّك كأنّك قلت: ائتني فأنا ممّن يحدّثُك البتّة، جئتَ أو لم تجئ»[2]

«وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: "وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلّا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحيَ بإذنه ما يشاء"، **فزعم** أنّ النّصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على أنّ هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنّه لما قال: إلاّ وحيا أو من وراء حجاب" كان في معنى إلاّ أن يوحي ، وكان أو يرسل فعلا لا يجري على إلاّ، فأجري على أنّ هذه، كأنّه قال: إلاّ أن يوحي أو يرسل، لأنّه لو قال: إلاّ وحيا و إلاّ أن يرسل كان حسنا، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاّ أن يرسل، فكأنّه قال: إلاّ وحيا أو أن يرسل»[3]

المسألة السادسة والسّتّون: هذا باب أو.

وقول يونس أسهل، **وأمّا الخليل** «جعله بمنزلة قول زهير:

بدالي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص20

[2] - سيبويه، الكتاب، مج3، ص 36.

[3] - سيبويه، الكتاب، مج 3، ص 54،55.

و الإشراك على هذا التوهّم بعيد كبعد " ولا سابق شيئا" ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنّما توُهّمَ هذا فيما خالف معناه التمثيل»[1] ..

المسألة السّابعة والسّتون: هذا باب الجزاء.

«**وزعم الخليل** أنّك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإنتأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت، ائتني آتك».[2]

«**وزعم الخليل** أنّ إن هي أم حروف الجزاء، **فسألته** : لم قلت ذلك؟ **فقال** : من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة».[3]

«**وزعم الخليل** أنّ إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جوابا كما صارت الفاء جوابا».[4]

«**وزعم** أنّه لا يحسن في الكلام إن تأتني لأفعلنّ، من قبل أنّ لأفعلنّ تجئ مبتدأة»[5].

المسألة الثّامنة والسّتّون: هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي

«**فزعم الخليل** أنّه إنّما جازى حيث أضمر الهاء و أراد إنّه».[6]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مج 3، ص 57.
[2]- سيبويه، الكتاب، مج 3، ص72.
[3] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص72.
[4] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص73.
[5] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص 74.
[6] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص84.

المسألة التّاسعة والسّتّون: هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض.

«**وزعم الخليل،** أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب، لأنّه إذا قال: إن تأتني آتك، فإنّ معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك، فكأنّه قال: إن أعلم مكان بيتك آتك، لأنّ قوله: أين بيتك يريد به أعلمني. وإذا قال: ليته عندنا يحدّثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمروإذا قال لو نزلت، فكأنّه قال: انزل».[1]

«**وزعم الخليل:** أنّه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا، كأنّه قال: كونوا نعيش جميعا، أو نموت كلانا».[2]

«**وزعم** أنّه قد وجد في أشعار العرب "رُبّ" لا جواب لها. من ذلك قول الشّمّاخ من الطويل:

ودويّةٌ قفر تُمَشّي نعامها كمشي النصارى في خفاف الأرندج.

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جواب ل "رُبّ" ؛ لعلم المخاطَب، أنّه يريد قطعتُها، وما في هذا المعنى».[3]

المسألة السّبعون: هذا باب الأفعال في القسم.

«**وزعم الخليل:** أنّ النّون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: "إن كان لصالحا "، فـ"إنْ" بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة».[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص108،109.

[2] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص112،113.

[3] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص120.

[4] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص121.

المسألة الحادية والسّبعون: هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بَعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال.

«**وسألت الخليل** عن قول العرب: "انتظرني كما آتيك "، و"ارقبني كما ألحقك "، **فزعم** أنّ "ما " والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيّرت للفعل كما صُيّرت للفعل "ربّما"،

والمعنى: لَعَليّ آتيك؛ فمن ثمَّ لم يَنصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربّما».[1]

المسألة الثّانية والسبعون: هذا باب إنّما وأنّما.

.«.. وإن شئت قلت: "إنّما تَقتل النيام"، على الابتداء. **زعم ذلك الخليل**».[2]

«فأمّا إنّما فلا تكون اسما، وإنّما هي فيما **زعم الخليل** بمنزلة فعل مُلغى، مثل: "أشْهَدُ لزيدٌ خيرٌ منك "، لأنّها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتدأة بمنزلة "إذا"، لا تَعمل في شيء».[3]

المسألة الثالثة والسّبعون: هذا بابٌ تكون فيه "أنّ" بدلا من شيء ليس بالأوّل.

«**وزعم الخليل** أنّ مثل ذلك قوله تبارك ونعالى: " ألم يعلموا أنّه من يحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنّم". ولو قال: "فإنّ" كانت عربية جيّدة»[4].

[1] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص133.
[2] – سيبويه، الكتاب،مج 3، ص150.
[3] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص 150.
[4] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص154.

المسألة الرابعة والسّبعون: هذا باب من أبواب "أنّ" تكون "أنّ" فيه مبنيّة على ما قبلها.

أحقًا بني أبناء سَلْمَى بن جَنْدَل تهدُّدُكم إيّايَ وَسْطَ المجالس.

«... **فزعم الخليل** : أنّ "التهدّد " هنا بمنزلة : الرحيل بعد غد، وأنّ "أنّ" بمنزلته وموضعه كموضعه».[1]

«**وزعم الخليل** : أنّ "لا جرَم " إنّما تكون جوابا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل : كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جَرَمَ أنّهم سيندمون ، أو أنّه سيكون كذا وكذا».[2]

«**وسألته** عن قوله: "كما أنّه لا يَعلم ذلك فتجاوَزَ الله عنه "، و"هذا حق كما أنّك ها هنا "، **فزعم** أنّ العاملة في "أنّ" الكافُ و "ما " لغوٌ، إلاّ أنّ "ما " لا تُحذف منها هاهنا كراهيةَ أن يجيء لفظُها مثلَ لفظ "كأنّ "، كما ألزموا النون "لأفعلنّ "، واللامَ قولَهم "إنْ كان ليَفعلُ"، كراهيةَ أن يَلتبس اللّفظان».[3].

المسألة الخامسة والسّبعون: هذا باب آخر من أبواب "إنّ".

«**وزعم الخليل** ويونس أنّه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل ، ألا ترى أنّك لا تقول: "وعدتُك إنّك لخارجٌ "، إنّما يجوز هذا في العلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ "أيُّهُمْ ". فإن لم تَذكر اللام قلت: "قد علمتُ أنّه منطلقٌ "، لا تبتدئُه وتَحمله على الفعل، لأنّه لم يجئ ما يَضطرّك إلى الابتداء، وإنّما ابتُدئ "إنّ" حين كان غيرَ جا ئِ أن تحمله على الفعل، فإذا حسُن أن تحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره».[4]

[1] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص156،157.
[2] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص160.
[3] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص 161.
[4] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص171.

و«**سألتُ الخليل** عن "كأنّ "، **فزعم** أنّها "إنّ"، لحقتها الكافُ للتّشبيه، ولكنّها صارت مع "إنّ" بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو "كَأَيّ رجلاً " ونحو : "له كذا وكذا درهما"».[1]

المسألة السّادسة والسّبعون: هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أي.

«وقال الخليل: وذلك قول عز وجل:" وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا" **زعم الخليل** أنه بمنزلة "أي"، لأنّك إذا قلت: "انطلق بنو فلان أن امشوا "، فأنت لا تريد أن تُخبر أنّهم انطلقوا بالمشْي، ومثل ذلك:" ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله".
وهذا **تفسير الخليل**» .[2]

المسألة السابعة والسّبعون: هذا باب "أم" منقطعةً.

«**وزعم الخليل**: أنّ قول الأخطل {من الكامل}:

كَذَبَتْكَ عينُك أم رأيتَ بواسط غَلَسَ الظّلام من الرَّباب خَيالا

كقولك: "إنّها لإبلٌ أم شاةٌ"».[3]

«**وزعم الخليل** أنّه يجوز: "لأضربنّه أذهَبَ أ م مكَثَ "، وقال: الدليل على ذلك أنّك تقول: لأضربنّك أيُّ ذلك كان».[4]

المسألة الثامنة والسّبعون: هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث.

«**زعم الخليل** أن "فَعُولاً " و"مفْعالا " إنّما امتنَعتا من الهاء لأنّهما إنّما وقعا في الكلام على التذكير، ولكنّه يوصَف به المؤنث، كما يوصَف ب ."ع دل" و ب"رضً ى". فلو لم

[1] سيبويه، الكتاب، مج 3، ص172.
[2]- سيبويه، الكتاب، مج3، ص 186.
[3] - سيبويه، الكتاب، مج 3، ص196،197.
[4] - سيبويه، الكتاب، مج 3، ص210.

تصرف حائضا لم تَصرف رجلا يسمّى: "قاعدا " إذا أردت القاعدَ من الزّوج ولم تكن لتصرف رجلاً يسمّى "ضاربا" إذا أردت صفة الناقة

الضارب، ولم تصرف أيضا رجلا يسمّى "عاقرا"؛ فإنّ ما ذكرتُ لك مذكَّر وُصف به مؤنّث، كما أنّ "ثلاثة" مؤنّثٌ لا يقع إلاّ لمذكّرين"»[1].

المسألة الثمانون: هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف.

«**وزعم الخليل** أنّه يجوز أن تقول: "آتيك اليوم غُدوةً وبُكرةً، تجعلهما بمنزلة "ضَحْوة"».[2]

المسألة الواحد والثّمانون: هذا باب الشّيئين اللّذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد "كعيضمورّ وعنتريس.

«**وزعم الخليل** : أنّ الذين يقولون: "غاق غاق "، و "عاء وحاء "، فلا ي نوّنون فيها ولا في أشباهها، أنّها معرفة، وكأنّك قلت في "عاء وحاء " الإتّباعَ، وكأنّه قال: "قال الغُرابُ هذا النحوَ. وأنّ الذين قالوا: "عاء" و"حاء" و "غاق"، جعلوها نكرة».[3]

«**وزعم** أنّ بعضهم قال: "صه ذ ل ك " أرادوا النّكرة، كأنهم قالوا سُكوتا. وكذلك "هَيْهَات "، هو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوتٌ وكذلك : "إيه " و "إيها "، و "وَيْه " و "وَيْها "، إذا وقفتَ قلتَ: "ويها "، و لا تقول: "إيه " في الوقف. و "إيها " وأخواتُه نكرةٌ عندهم وهو صوتٌ».[4]

«وأمّا "اثنَا عشَرَ " **فزعم الخليل** أنّه لا يغيّر عن حاله قبل التّسمية، وليس بمنزلة "خمْسَة عشَرَ "؛ وذلك أنّ الإعراب يقع على الصّدر فيصير "اثْنَا " في الرّفع، و "اثْنَيْ " في

[1] – سيبويه، الكتاب، مج3، ص260.
[2] – سيبويه، الكتاب،مج3، ص325.
[3] – سيبويه، الكتاب،مج3، ص335.
[4] سيبويه، الكتاب، مج3، ص335.

النّصب والجرّ، و "عَشَرَ " بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة. كما لا يجوز في "مسلمين "، ولا تُحذف "عَشَرَ " مخافة أن يلتبس بالاثنين ، و يكون عَلَمُ العدد قد ذهب فإنْ صار اسم رجل فأضفت، حذفتَ "عَشَرَ" لأنّك لست تريد العدد ، وليس موضع التباس؛ لأنّك لا تريد أن تَفرق بين عددين، فإنّما هو بمنزلة "زيْدينَ"».[1]

المسألة الثّانية والثمانون: هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد

«**زعم الخليل** أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد ك ."قد "، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: "أَأُريدُ "، ولكن الألف كألف "أَيْمُ الله"، وهي موصولة كما أنّ ألف "أيْمٍ" موصولة».[2]

المسألة الثّالثة والثّمانون: هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة.

«زعم الخليل أنّهم بَنَوا "البحر " على فَعْلاَنَ، وإنّما كان القياس أن يقولوا : "بحريّ"».[3]

«وزعم الخليل أنّهم ألحقوا هذه الألفات ع .وَضا من ذهاب إحدى الياءَين، وكأنّ اللذين حذفوا الياءَ من "ثَقيف " وأشباهه جعلوا الياءين عوضا منها. فقلتُ: أرأيتَ "تهامَةَ "، أليس فيها الألف؟ فقال: إنّهم كسّروا الاسم على أن يجعلوه فَعَلِيًّا أو فَعْلِيًّا، فلمّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردّوا الألف، كأنهم بنوْه "تَهَمِيٌّ " أو "تَهْمِيٌّ "، فك أنّ الذين قالوا: "تَهَامَ "، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفَتْحَتُهم التاءَ في "تِهامَةَ " حيث قالوا: "تَهامٍ" يدلُّك على أنّهم لم يَدَعوا الاسم عَلَى بنائه».[4]

[1] سيبويه، الكتاب، مج3، ص341.
[2] سيبويه، الكتاب، مج3، ص358.
[3] سيبويه، الكتاب، مج3، ص368.
[4] سيبويه، الكتاب، مج3، ص369،370.

المسألة الرّابعة والثّمانون: هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا.

«وأمّا يونس فكان يقول في ظبية: " ظبويّ"، وفي "دمية": "دُمَويّ"، وفي "فتية": فِتَويٌّ" فقال **الخليل** : كأنّهم شبّهوها حيث دخلتها الهاء ب"فعْلة"؛ لأنّ اللفظ ب"فعلة" إذا أسكنت العين و"فعلة" من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيت فعلة من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياءً، ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوها آخرُها يشبه آخرَها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا "دُمْيَةً" ك"فُعَلة"، وجعلوا "فِتْيةً بمنزلة "فِعِلةٍ"».

هذا قول الخليل. وزعم «أنّ الأول أقيسُهما وأعرَبُهما».[1]

المسألة الخامسة والثّمانون: هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.

«وزعم الخليل أنّ من قال: "بِنتيّ" قال: "هَنتيٌّ" و"منتيٌّ"؛ وهذا لا يقوله أحد».[2]

«وزعم أنّ أصل "بنت" و"ابْنة": "فَعَلٌ" كما أن "أخت": "فَعَلٌ"؛ يدلّك على ذلك "أخوك"، و"أخاك"، و"أخيك"، وقول بعض العرب فيما زعم يونس: "آخاءٌ". فهذا جمعُ "فَعَل"».[3]

[1] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص379، 380.
[2] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص399.
[3] – سيبويه، الكتاب، ، مج 3، ص399، 400.

المسألة السّادسة والثّمانون: هذا باب الإضافة إلى الجمع

...وزعم الخليل «أنّ نحو ذلك، قولهم في " المَسامعة": "مَسمْعيٌّ"، و"المهالبة": "مُهَلَّبِيٌّ"، لأنّ المَهالبة" و"المَسامِعة" ليس منهما واحدٌ اسما لواحد».[1]

المسألة السّابعة والثّمانون: هذا باب ما يكون مذكّرا يوصف به المؤنّث.

«..فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا: "حائضٌ"، فإنّه لم يُخرجه على الفعل، كما أنّه حين قال: "دَراعٌ" لم يخرجه على "فَعَلَ"، وكأنّه قال: "دِرْعِيٌّ". فإنّما أراد: ذاتُ حيضٍ، ولم يجئ على الفعل».[2]

المسألة الثّامنة والثّمانون : هذا وجه ما لم يُجْرَ على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب.

«وزعم الخليل أنّ "فَعُولاً"، و"مِفْعَالاً"، و"مِفْعَلاً"، نحو: "قَؤُول"، و"مِقْوالٍ"، إنّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنّما وقع في كلامهم على أنه مذكّر.

وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: "قوليٌّ"، و"ضَرْبِيٌّ" ويُستدلّ على ذلك بقولهم: "رجُل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ"، فمعنى ذا كمعنى "قَؤُول" و"مِقْوال" في المبالغة، إلاّ أن الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعل في التأنيث».[3]

المسألة التّاسعة والثّمانون: هذا باب تثنية الممدود.

«وسألت الخليل عن قولهم: " عقلتُه بثِنايين وهنايين"، لِمَ لَمْ يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفرَد الواحدُ ثم يَبْنُوا عليه، فهذا بمنزلة السماوة، لمَّا لم يكن لها جمعٌ ك"العظاء" و "العباء" يجئ عليه، جاء على الأصل. والذين قالوا: "عَبَاءة" جاؤوا به على "العَباء". وإذا قلت: "عباية" فليس على "العَباء".ومن **ثمّ زعم قالوا** : "مِذْرَوانِ"، فجاؤوا

[1] – سيبويه، الكتاب، مج3، ص416.

[2] – سيبويه، الكتاب، مج 3، ص423.

[3] – سيبويه، الكتاب، مج 3،ص424.

به على الأصل، فشبّهوها بذا حيث لم يُفرد واحده. وقالوا: "لك نُقاوةٌ و نَقاوةٌ". وإنما صارت واوا لأنها ليست آخِرَ الكلمة. وقالوا لواحده: "نِقْوةٌ"، لأنّ أصلها كان من الواو».[1]

المسالة التّسعون: هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات.

وزعم الخليل أ نّ، "مرمريسٌ "من " المراسة "، والمعنى يدلّ. وزعم أنّهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخره "ذرحرحٍ " الراء والحاء. وتحقيره "مريريسٌ، " لأن الياء تصير رابعة، وصارت الميم أولى ب الحذف من الراء، لأن الميم إذا حذفت تبيَّن في التحقير أن اصله من الثلاثة، كأنَّك حقّرت مرأّسٌ. ولو قلت: "مريميسٌ " لصارت كأنَّها من باب "سرحوبٍ" و"سرداحٍ" و"قنديلٍ"[2].

المسألة الحادية والتّسعون: هذا باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنّها لم تكن لتُصبت لو كسّرتها للجمع.

وزعم الخليل: أنّ النون زائدة، لأنّ العنتريس الشديد، والعترسة: الأخذ بالشدّة، فاستدلّ بالمعنى[3].

المسألة الثّانية والتّسعون: هذا باب تحقير بنات الخمسة.

زعم الخليل: أنَّه يقول في سفرجلٍ: سفيرجٌ حتَّى يصير على مثال فعيلٍ، وإن شئت قلت: سفيريجٌ. وإنَّما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال ما يحقَّرون من الأربعة[4].

المسألة الثّالثة والتّسعون: هذا باب تحقير ماكان فيه قلب.

اعلم أنَّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لايردّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بنى على ذلك كما بنى ماذكرناه على التاء، وكما بنى قائلٌ على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً

[1]- سيبويه، الكتاب، مج 3، ص432- 433.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص478.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص492.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص495.

تبع ماقبله كواو موقنٍ وياء قيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدؤرٍ إذا حقّرت، وفي قائل. وإنَّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك قول العجّاج(من الرجز):

لاثٍ به الأشاء والعبرىُّ

إنما أراد لائثٌ، ولكنه أخرّالواو وقدم الثاء. وقال طريف بن تميم العنبريُّ(من الكامل):

فتعرّفوني أنّني أنا ذاكم ... شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم

إنَّما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أينق إنَّما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقّرت قلت: لويثٍ وشويكٍ وأيينق. وكذلك لو كسّرت للجمع لقلت: لواثٍ وشواكٍ كما قالوا: أيانق.

وكذلك مطمئنٌّ، إنّما هي من طأمنت فقلبوا الهمزة.

ومثل ذلك القيسيُّ، إنّما هي في الأصل القووس، فقلبوا كما قلبوا أينق.

ومثل ذلك قولهم: أكره مسائيك، إنَّما جمعتَ المساءة ثم قلبتَ. وكذلك زعم الخليل[1].

المسألة الرّابعة والتّسعون: هذا باب تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد .

زعم الخليل أنّ التحقير إنما يكون في الصَّدر؛ لأن الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. وذلك قولك في "حضرموت": "حضيرموت". و"بعلبكَّ": "بعيلبكٌّ"، وخمسة عشر: خميسة عشر. وكذلك جميع ماأشبه هذا، كأنك حقّرت عبد عمروٍ وطلحة زيدٍ[2].

المسألة الخامسة والتّسعون: هذا باب الترخيم في التصغير

اعلم أنَّ كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن يحذفه في الترخيم، حتَّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فعيلٍ، وذلك قولك في حارثٍ: حريثٌ، وفي أسود: سويدٌ، وفي غلاب: غليبة.

وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في "ضفندٍ": "ضفيدٌ"، وفي"خَفييدٍ دٍ": خفيدٌ، وفي "مُقعرِس": "قُعيسٌ". وكذلك كلَّ شيء كان أصله الثلاثة.

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص517-518-519.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص528.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتّى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال "فُعيعلٍ "، لأنه ليس فيه زيادة . وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بريةٌ وسميعٌ[1].

المسألة السّادسة والتّسعون: هذا باب تحقير المؤنث.

وزعم الخليل أنَّهم إنَّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنّث والمذكّر. قلت: فما بال عناقٍ؟ قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فعيلةً في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا.

وتصديق ذلك فيما زعم الخليل قول العرب في الخلق: خليق وإن عنوا المؤنَّث؛ لأنه مذكّر يوصف به المكّر، فشاركه فيه المؤنث. وزعم الخليل أن الفرس كذلك[2].

وسألته عن الناب من الإبل فقال: إنّما قالوا: نييب؛ لأنَّهم جعلوا الناب الذّكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنَّما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسماً غالباً وزعم أن الحرف بتلك المنزلة، كأنَّه مصدر مذكّر كالعدل، والعدل مذكّر؛ وقد يقال: جاءت العدل المسلمة. وكأنَّ الحرف صفة، ولكنَّها أجريت مجرى الاسم، كما أجرى الأبطح، والأبرق، والأجدل[3].

المسألة السّابعة والتّسعون: هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو.

وأمَّا قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدم ها، كما قدَّم ها في قولهم ها هوذا: وها أناذا[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص529.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص535-536.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص536.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص555.

المسألة الثّامنة والتّسعون: هذا باب النون الثقيلة والخفيفة.

اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة. كما أن كلَّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة.

وزعم الخليل أنَّهما توكيد كما التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا[1].

المسألة التّاسعة والتّسعون: هذا باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة

«وقد قال الخليل: وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: "إيه " و"صه " و"مه " وأشباهها. و "هلَّمَ " في لغة أهل الحجاز كذلك. ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذَّكر والأنثى سواء. وزعم أنها "لُمَّ "ألحقتها هاء التنبيه في اللغتين»[2].

المسألة المائة: هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه

«وزعم الخليل: والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحد، ونحو ذلك: "رددت" و"وددت"، و"اجتررت "، و"انقددت "، و"استعددت "، و"ضاررت "، و"ترادننا "، و"احمررت " و"احمارت "، و"اطمأننّت ". فإذا تحرَّك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدة»[3].

المسألة الحادية بعد المائة: هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنّه لا يستقيم هو و الأوّل،من غير أهل الحجاز:

«وزعم الخليل: ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه ب "أين " و"كيف " و"سوف " وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون، وهم بنو أسدٍ وغيرهم من بني تميم. وسمعناه ممن ترضى عربيته. ولم يبتغوا الآخر الأول كما قالوا: ا "مرؤ " و"امرىءٍ " و"امرأ " فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا: "ابنٍم" و"ابنُمٌ" و"ابنٌماً"»[4].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص568.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص13

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص14

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص17

«وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: "ردَّن" و"مدَّن " و"ردَّت"، جعلوه بمنزلة "ردَّ" و"مدَّ. " وكذلك جميع المضاعف يجري كم ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريّين. وأما "ردَّد" و"يردد " فلم يدغموه؛ لأنّه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أ ن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره»[1].

المسألة الثالثة بعد المائة : هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث.

«وزعم الخليل أن "أشياء" مقلوبة كـ"قُسيٍّ"، فكذلك فعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسَّر عليه الواحد»[2].

المسألة الرابعة بعد المائة: هذا باب تكسير الواحد للجميع.

«وقد قال الخليل: وقد يكسّر على "فعولة وفعالة "، فيلحقون هاء التأنيث البناء وهو القياس أن يكسّر عليه.وزعم الخليل أنَّهم إنما أرادوا أن يحقّقوا التأنيث.وذلك نحو الفحالة والبعولة والعمومة.والقياس في فعل ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنَّك تطلب نظائر الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر، وهو الأعشى(من الطويل):

إذا روَّح الرّاعي اللِّقاح معزِّباً ... وأمست على آنافها عبراتها»[3].

المسألة الخامسة بعد المائة: هذا بـاب ما كان من الأعجمية على أربعة أحر ف وقد أعرب فكسّرته على مثال مفاعل.

«زعم الخليل أنَّهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا. وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل. وذلك: "موزج" و"موازجة "، و"صولج " و"صوالجة "، و"كربج و "كرابجة"، و"طيلسان " و"طيالسة "، و"جورب " و"جوارية ". وقد قالوا: "جوارب " وكيالج، جعلوها كالصَّوامع والكواكب. وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا كيالجة. ونظيره في العربية صيقل وصياقلة، وصيرف وصيارفة، وقشعم وقشاعمة، فقد جاء إذا أعرب كملكٍ وملائكةٍ»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص18.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص43.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص48.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص97.

المسألة السادسة بعد المائة: هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده واكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلاّ أنّ لفظه لفظ واحده.

«وزعم الخليل أنَّ مثل ذلك الكمأة، وكذلك الجبأة، ولم يكسَّر عليه كمءٌ، تقول: كميئةٌ فإنّما هي بمنزلة صحبةٍ وظؤرةٍ، وتقديرها ظعرةٌ، ولم يكسّر عليها واحد كما أنَّ السفَّر لم يكسَّر عليه المسافر، وكما أنَّ القوم لم يكسَّر عليه واحد. ومثل ذلك: أدمٌ وأدمٌ. والدليل على ذلك انكَّ تقول: هو الأدم وها أديمٌ.ونظيره أفيقٌ وأفقٌ، وعمودٌ وعمدٌ.وقال يونس: يقولون هو العمد»[1].

المسألة السابعة بعد المائة: هذا باب افتراق "فعلت"و "أفعلت" في الفعل للمعنى.

«وقد زعم الخليل: وقد يجيء : "فعلت " و"أفعلت " المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على "فعلت "، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على "أفعلت ". كما أنه قد يجيء الشيء على "أفعلت " لا يستعمل غيره، وذلك "قلِتُه البيع " و"أقلته "، و"شغله " و"أشغله "، و"صرَّ " و"أصرَّ " و"بكر " و"أبكر "، وقالوا: "بكر " فأدخلوه ا مع "أبكر " و"بكر " كـ" أبكر " فقالوا : "أبكر "كما قالوا: "أدنف الرجل " فبنوه على "أفعل "، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: "دَنِفَ"كما قالوا: "مَرِضَ". و"أبكر"كـ"بكر". وكما قالوا: "أَشْكَل أمرك"»[2].ص172

المسألة الثّامنة بعد المائة : هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف

«وزعم الخليل أنها مفصولة ك ـ" قد " و"سوف "، ولكنّها جاءت لمعنىً كما يجيئان للمعاني، فلما لم تكن الألف في فعل والا اسمٍ كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال. وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت بألف أحمر لأنها زائدة. وهي مفتوحة مثلها، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً، فأرادوا أن يفصلوا ويبيِّنوا»[3].

المسألة التاسعة بعد المائة: هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل.

«وقد قال الخليل: وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: ﴿ **وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ** ﴾البقرة/ 23 ، و"رَمَوا

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص101.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص172.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص260.

ابْنك "، و"اخشَوا الله ". فزعم الخليل أنّهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو "لو" و "أو"»[1].

المسألة العاشرة بعد المائة:هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذف أواخرها ولكنّها تبيّن حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء

وزعم الخليل أنهم يقولون: « "انطلقته "، يريدون "انطلقت "، لأنها ليست بتاء إعراب وما قبلها ساكن»[2].

المسألة الحادية عشر بعد المائة: هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد.

وزعم الخليل أن: « ياء "يقضي " وواو "يغزو " إذا كانت واحدةٌ منها حرف الرويّ لم تحذف، لأنها ليست بوصل حينئذ، وهي حرف رورِيٍّ كما أن القاف في(من الرجز):

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

حرف الروي»[3].

المسألة االثانية عشر بعد المائة: هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم.

«وقال الخليل: والسين التي في قولك: "سيفعل"،وزعم الخليل انَّها جواب: "لن يفعل"[4].

وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»[5].

المسألة الثالثة عشر بعد المائة: هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد.

«وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيءٌ مما ذكرت لك»[6].

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص268

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص276

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص329

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص340

[5]- المرجع نفسه،ج4، ص345

[6]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص363

المسألة الرابعة عشر بعد المائة: هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل.

«وقد قال الخليل: وأمّا "يفعل " و"تفعل " فيهما فبمنزلته من "فَعَلَ "، وذلك نحو : "يُخرِجُ " و"تُخرِجُ ". وزعم الخليل أنّه كان القياس أن تثبت الهمزة في "يُفعِل " و"يُفعَل " وأخواتهما كما ثبتت التاء في "تَفَعَّلَتُ " و"تَفاعَلتُ " في كل حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزة في باب "أفعل " من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه؛ لأنَّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف "كلْ" و"ترى"»[1].

المسألة الخامسة عشر بعد المائة: هذا باب ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء.

«وزعم الخليل أن: وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهمزة عليها، وذلك قولهم: "تيقورٌ". وزعم الخليل أنها من الوقار، كأنَّه حيث قال، العجاج(من الرجز)

فإن يكن أمسى البلى تيقوري

أراد: فإن يكن أمسى البلى وقاري. وهو "فيعولٌ"»[2].

المسألة السادسة عشر بعد المائة: هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه.

«وقد قال الخليل: وأمّا "طاح يطيح " و"تاه يتيه "، فزعم الخليل أنّهما "فَعِلِ يَفعَلُ " بمنزلة "حَسِبَ يَحسَبُ ". وهي من الواو، ويدلك على ذلك، "طَوَّحتُ و "تَوَّهتُ "، و"هو أطوّح منه " و"أتوّه منه "، فإنَّما هي "فَعِلَ يَفعَلُ " من الواو كما كانت منه "فَعِلَ يَفعَلُ ". ومن "فَعِلَ يَفعَلُ " اعتلتا ومن قال : "طَيَّحتُ " و"تَّيهتُ " فقد جاء بها على "باع يبيع " مستقيمةً. وإنَّما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو والكسرة عليهما في "فعَلتُ " و"فعِلتُ " و"يَفعُل " و"يَفعِل "، ففرا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخفّ عليهم»[3].

[1]- المرجع نفسه،ج4، ص412

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص45-476

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص487.

المسألة السابعة عشر بعد المائة: هذا باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه.

«وزعم الخليل أن: وكذلك "فَعِلٌ " وذلك: "خِفتُ " و"رُجلٌ خافٌ "، و"مِلتُ " و"رجلٌ مالٌ "، و"يومٌ راحٌ ". فزعم الخليل أن هذا "فَعلٌ " حيث قلت : فعلت كقولهم: "فرق " و"هو رجلٌ فرقٌ "، و"نزق " وهو "رجلٌ نزقٌ ". وقد جاء على الأصل كما جاء "فعلٌ "، قالوا: "رجلٌ روعٌ " و"رجلٌ حولٌ"»[1].

المسألة الثامنة عشر بعد المائة: باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو .

وأما الخليل فكان يزعم أن «قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة. وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة. وذلك نحو قولهم، للعجاج(من الرجز):

لاثٍ بها الأشاء والعبرى

وقال، لطريف بن تميم العنبري(من الكامل):

فتعرفوني أنني أناذاكم ... شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم»[2]

المسألة االتاسعة عشر بعد المائة: هذا باب ما يلزم الواو فيه بدلُ الياء.

وقال الخليل: «يدلّك على أنَّها ليست فاعلت قولهم: الحيحاء والعيعاء، كما قالوا: "السرهاف " و"الفرشاط "؛ و"الحاحاةُ " قفو"الهاهاةُ "، فأجري مجرى "دعدعت " إذ كنَّ للتصويت، كما أن "دَهديتُ " هي فيما زعم الخليل "دهدهتُ "بمنزلة "دَحرجتُ "، ولكنَّه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنَّها في الخفاء والخفة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه»[3].

المسألة العشرون بعد المائة: هذا باب التضعيف في بنات الواو

«وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: "لم أبَلِهِ "، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم، كما حذفوا ألف "احمَرَّ" وألف "عُلبِط"، وواوَ "غدٍ"»[4].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص500.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص521.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص536.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص548

المسألة الحادية والعشرون بعد المائة: هذا باب التضعيف.

«قال الخليل: فأما ما جاء على ثلاثة أحرف لا يزادة فيه فإن كان يكون فعلاً فهو بمنزلته وهو : "فَعلٌ، وذلك قولك في "فَعَلٍ" "صبٌّ"، زعم الخليل أنَّها "فَعِلٌ" لأنَّك تقول: "صَبِبتُ صبابةً"كما تقول: "قَنِعتُ قناعةً" و"قَنِعٌ"»[1].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص559

خاتمة

خاتمة:

نُنْهي هذا العمل وإن لم نستطع إكماله بحسَب ما ينبغي بإبراز النّتائج المتَوصّل إليها ممّا تقدّم ذكره وهي كالآتي:

1. يوجد اختلاف في المعنى بين مصطلحيْ: "الاختلاف" و"الخلاف"؛ إذْ يدلّ الأوّل على التّباين في الرّأي دون نزاع، في حين يدلّ الآخر على العكس.
2. نقل سيبويه آراء الخليل في كتابه في مختلف علوم اللّغة العربية من صوت وصرف ونحو، وقد كانت هذه الآراء محور معظم أبواب الكتاب.
3. ممّا لاحظناه بعد عملية الاستقصاء التي قمنا بها لآراء الخليل في الكتاب هو أنّ المسائل الاتّفاقية كانت أكبر عددا من المسائل الاختلافية حيث بلغت المسائل الاتّفاقية .... في حين لم تتجاوز الاختلافية....
4. تجدر الإشارة إلى أنّ الاتّفاق بين سيبويه والخليل هو الأصل وما الاختلاف بينهما إلاّ فرع ؛ ذلك أنّ سيبويه اتّفق في معظم المسائل مع الخليل واختلف معه في بعض المسائل الفرعية فقط.
5. لم يُلاحَظ اختلاف بارز بين سيبويه والخليل في بعض المسائل بالرّغم من أنّها تبدأ بكلمة "زعم" والتي تدلّ على التشكّك وعدم اليقين، أو على الأقلّ عدم إبداء الموافقة، ويُحْمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنّ سيبويه لم يصرّح برأيه فيها فظلّ الأمر غامضا، والآخر: أنّه وافقه فيها فحملت "زعم" معنى "قال".
6. اتّفاق الكوفيين مع الخليل في بعض المسائل وهذا دليل على وجود اتّفاق بين الكوفيين مع البصريين، واختلاف البصريين أنفسهم مع الخليل وسيبويه في مسائل أخرى ممّا يدل على أنّ الاختلاف لم يكن بين البصريين والكوفيين فقط بل حتى بين البصريين أنفسهم.
7. وجود مسائل في الكتاب اختلف فيها سيبويه مع الخليل لكنّه لم يُصرّح برأي الخليل في الكتاب ولم يذكر قرينة دالّة على اختلافه معه فيها.

نرجو أنْ يكون هذا البحث خالصا لوجه الله تعالى، وأن يعود بالنّفع على قارئه ومتتبّعه، وما وُفّقنا فيه فبفضل الله العليّ القدير، وما أخطأنا فيه فمن ضعفنا وقلّة حيلتنا.

ملخص

تتضح آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي في مختلف القضايا النّحوية والموضوعات اللّغويّة في كتاب تلميذه سيبويه ؛ ذلك أنّ سيبويه أكثر من النّقل عن شيخه فاتّفق معه في مسائل واختلف معه في أخرى.

وقولنا اختلف معه فيها لا يعني أنّه خطأه فيها ولكنّه نظر إليها بشكل مختلف؛ ذلك الاختلاف الإيجابيّ الذي وسّع من دائرة النّظر للرّأي الواحد.

فكانت فكرة جمع هذه الآراء سواء أكانت اتّفاقية أم اختلافية في شكل مسائل مرقّمة ومرتّبة تسلسلياً كما وردت في الكتاب تسهيلاً للباحثين والدّارسين المهتمين بالدّرس اللّغوي التّراثي فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتّفاق بين سيبويه والخليل هو الأصل ؛ ذلك أنّه شمل القضايا الكليّة في اللّغة والنّحو، بينما الاختلاف بينهما فرع اقتصر على بعض المسائل الجزئية، تماماً كما حدث بين المذاهب النّحوية إذ لم تضف المذاهب الأخرى (الكوفية والأندلسية..الخ) الشّيء الكثير لِما جاءت به المدرسة البصرية وبالتّالي كانت نقاط الالتقاء بينهما هي الأكثر فالتعدد في الآراء النّحوية لا يعني بالضرورة التعارض إنّما دلّ على الاختلاف في المنهج وطريقة تناول المسائل اللّغوية

مسرد المصادر والمراجع

1. ابراهيم السامرائي، معجم الفرائد، ط1، مكتبة لبنان بيروت، 1974.
2. أبو البركات الأنباريّ (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، (تح) جودة مبروك محمد، ط1، مكتبة الخانجي، (د- ت).
3. أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء،(تح) محمد أبو الفضل ابراهيم، (د-ط)، المكتبة المصرية 1432هـ/2011م.
4. أبي إسحاق إبراهيم الزجاج(ت 311هـ)، معاني القرآن و إعرابه، (تح) عبد الجليل عبده، ط1، عالم الكتب بيروت، 1408هـ/1988م.
5. أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير، (د-ط)، دار الحديث القاهرة، 1429هـ/2008م.
6. أحمد جميل شامي، النّحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة(د-ط)، بيروت- لبنان، 1418هـ/1997م.
7. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (تح) محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، دار الكتاب العربي- بيروت/ لبنان، 1375هـ/1955م.
8. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغوين العرب، ط 1، ، دار الكتب العلمية، لبنان 1418 هـ/1997م.
9. أيوب الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط 2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1419هـ/1998م.
10. بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، (تح) محمد كامل بركات، (د- ط) ، دار الفكر العربي – دمشق، 1400هـ/1980م.
11. جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، (مرا) القاضي أنطوان، ط 1، الشركة العالمية للكتب، بروت، لبنان، (د - ت).
12. جرجي شاهين عطية، سلم اللّسان في الصّرف والنّحو والبيان، ط 4، دار ريحاني للطّباعة والنّشر- بيروت (د-ت).
13. جلال الدين السّيوطي (911هـ)، همع الهوامع في جمع الجوامع (تح)، أحمد شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ/1998م.
14. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، (تح) مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1425هـ/2004م.

15. جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت 624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة،.(تح) محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1406هـ/1986م.

16. الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري(ت 476هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، (تح) رشيد بلحبيب، (د- ط)، المساهم – المملكة المغربية، 1420هـ/1999م .

17. حسين يوسف موسى الصعيدي، الإفصاح في فقه اللغة، ط 2، دار الفكر العربي القاهرة، (د- ت).

18. ابن حيان الأندلسي(ت 740هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب، (تح) رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م

19. خالد بن محمد التويجري، شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1423-1424هـ/2003/2002م.

20. خديجة الحديثي، سيبويه وشروحه، ط1، دار التضامن – بغداد، 1386هـ/1967م.

21. ابن خلكان، (607هـ-681هـ)، ، وفيات الأعيان، (تح) احسان عباس، (د-ط)، (مج) الثاني، دار صادر بيروت، 1398هـ/1978.

22. الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (تح) مركز الدراسات و البحوث، (د-ط)، ، مكتبة نزار مصطفى، (د-ت).

23. الزمخشري، أساس البلاغة، (تح) محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية لبنان، 1419هـ/1998م.

24. أبو سعيد السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه،(تح) أحمد حسن حسن هدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1429هـ/2008م .

25. الشريف الجرجاني، التعريفات، طبعة جديدة، مكتبة لبنان بيروت، 1985م.

26. شهاب الدين (ياقوت الحموي)، معجم البلدان، (د – ط)، دار صادر بيروت، 1397هـ/1997م.

27. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1119م.

28. عبد العزيز الخليفي، الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي، ط 1، (د-د)، 1414هـ/1993م.

29. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، (د-ط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان1980.

30. علي ابن عيسى الرّماني(ت 384هـ)، شرح كتاب سيبويه، (تح) محمد ابراهيم يوسف شيبة، السعودية،1414هـ/1415هـ.

31. أبو علي الفارسي(ت 388هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، (تح)بن محمد القوزي،ط 1، (د-د)، 1440هـ/1990م.

32. عمر رضا كحَّالة، معجم المؤلفين، (د-ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(د-ت).

33. عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح) إميل بديع يعقوب، ط1، 1، ، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، 1420هـ/1999م.

34. ابن فارس(ت 395هـ)، مقاييس اللغة، (تح)، عبد السلام هارون، ط 2، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

35. القاسم بن الحسن الخوارزمي(ت 617هـ)، التخمير، (تح) عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي- بيروت/لبنان، 1990م،
القرآن الكريم.

36. مجد الدين الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة،،(تح) محمد المصري، ط 1، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1421هـ/2000م.

37. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، مصر1400هـ/1980م

38. محمد الشاطر، الموجز في نشأة النحو، (د - ط)، مكتبة الكليات، الأزهر- القاهرة، 1403هـ/1983م.

39. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط3، دار المعارف القاهرة، 1119م.

40. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط 2ن دار الكتب العلمية - بيروت، 1429هـ/2008م.

41. م حمد عبد الله بن إسحاق الصّيمريّ، التبصرة والتذكرة، (تح) فتحي أحمد عليّ الدين، ط 1، دار الفكر – دمشق، 1402هـ/1982م.

42. محمد محي الدين السبكي، المختار من صحاح اللغة، (د-ط)، منظمة الاستقامة القاهرة،(د-ت).

43. محمود أحمد نحلة، النحو العربي أعلام ونصوص، (د-ط)، دار المعرفة الجامعية، 2003.....

44. محمود اسماعيل صيني وآخرون، المكنز العربي المعاصر، ط 1، مكتبة لبنان بيروت، 1414هـ/1993م.

45. محمود عبد الرحمان عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (د-ط)، دار الفضيلة(د-ت).

46. منصور الأزهري(282هـ-370هـ)، تهذيب اللغة،(تح) محمد علي النجار، (د-ط)، (د-د)، (د-ت)أحمد أبو حاقة، معجم النفائس لكبير، ط1، دار النفائس، 1438هـ/2007م.

47. منصور صالح محمد علي الوليدي ، الخلاف النحوي في المنصوبات، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

48. ناظر الجيش (778هـ)، شرح التسهيل، (تح) علي محمد فاخر وآخرون، ط 1، دار السلام، القاهرة، 1428هـ/2007م، ص707..

49. ابن النديم، الفهرست، (تح) رضا تجدد، (د-ط)، (د- د).

فهرس
الموضوعات

الفهرس		الصفحة
إهداء		
شكروعرفان		
مقدمة		أ ـ ج
فصل تمهيدي: قراءة في مصطلحات العنوان.		
تعريف الاتّفاق.	لغة.	5
	اصطلاحاً.	5
تعريف الاختلاف	لغة.	6-5
	اصطلاحا.	7-6
تعريف الخلاف	لغة.	7
	اصطلاحا.	8-7
الفرق بين الاختلاف والخلاف.		8
قال.		8
زعم.		9-8
التّرجمة لسيبويه.		11-9
الترجمة للخليل.		13-11
الكتاب لسيبويه.		15-13
مدرستيّ البصرة والكوفة.		19-15
الفصل الأوّل: نقاط الاتّفاق بين الخليل وسيبويه.		20
أولاً: المستوى التّركيبيّ.		28-21

ثانيا: المستوى الصّوتيّ.	32-28
آخراً: ملحق نقاط الاتّفاق .	105-32
الفصل الثاني: نقاط الاختلاف بين الخليل وسيبويه.	106
أولاً: المستوى التّركيبيّ.	116-107
ثانيا: المستوى الصّوتيّ.	119-116
آخراً: ملحق نقاط الاختلاف .	160-119
خاتمة.	162
ملخص	163
مسرد المصادر والمراجع.	165
الفهرس.	167-166

ملخّص

تتّضح آراء الخليل بن أحمد الفراهيديّ في مختلف القضايا النّحوية والموضوعات اللّغويّة في كتاب تلميذه سيبويه ؛ ذلك أنّ سيبويه أكثر من النّقل عن شيخه فاتّفق معه في مسائل واختلف معه في أخر ى، وقولنا اختلف معه فيها لا يعني أنّه خطّأه فيها ولكنّه نظر إليها بشكل مختلف؛ ذلك الاختلاف الإيجابيّ الذي وسّع من دائرة النّظر للرّأي الواحد.

كانت فكرة جمع هذه الآراء – سواء أكانت اتّفاقية أم اختلافية في شكل مسائل مرقّمة ومرتّبة تسلسلياً كما وردت في الكتاب – تسهيلاً للباحثين والدّارسين المهتمين بالدّرس اللّغوي التّراثي فيما بعد.

Abstract

El-khalil ben Ahmed El-"In Sibawaihs' book El-kitaab farahidi points of view seems to be clear in different linguistic domains. Since Sibawaih is a student of EL-khalil he used to agree with him sometimes and disagree with him in others. The word disagreement does not mean that Sibawaih wants to prove that his teacher is totally wrong but to show that there is another view. This view serves the linguistic domain positively. We focus on collecting the previous points of view making the researchers getting what they want.

Key words

Agreement, disagreement, El-khalil, Sibawaih.